TAKWEEN
تكوين للدراسات والأبحاث

الاستقبال العربي لعلم اللغة

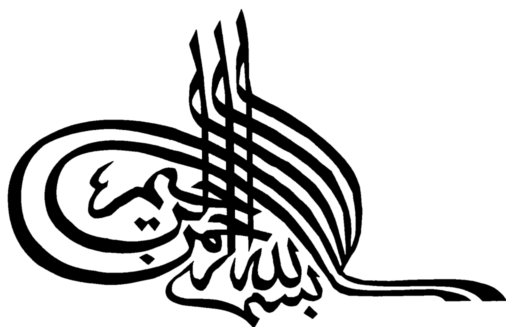
(دراسة نقدية لحركة رواد علم اللغة العرب)



د. مقبل بن علي الدعدي

الاستقبال العربي لعلم اللغة

(دراسة نقدية لحركة رواد علم اللغة العرب)


بسم الله الرحمن الرحيم

الاستقبال العربي لعلم اللغة

(دراسة نقدية لحركة رواد علم اللغة العرب)

دراسة نقدية

د. مقبل بن علي الدعدي

الاستقبال العربي لعلم اللغة

(دراسة نقدية لحركة رواد علم اللغة العرب)

د. مقبل بن علي الدعدي

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد**:

فقد اجتهد اللُّغويون العرب المحدثون في التعريف بعلم اللغة، الذي نشأ في الغرب في العصر الحديث، وحاولوا تقريبه للقارئ العربي، وأسهموا في نشره في العالم العربي، كما حاولوا تطبيقه على اللغة العربية، والتمثيل لفروعه بالفصحى تارة وباللهجات تارة أخرى، وسكّ مصطلحاته أحيانًا، وفي أحايين أخرى ترجمتها، وكذلك بشروا بمناهجه، ودعوا اللغويين العرب لتبنيه انطلاقًا من حجج عدة؛ كعالمية علم اللغة، وصلاحيته للتطبيق على اللغات كلها، وتوافقه والمناهج العلمية الحديثة، ونجاحه في تفسير بعض اللغات، وغيرها من الحجج.

وقد ظهرت كتبٌ عدة تتناول هذا العلم بالنظر في أبرز إشكالاته، والبحث في بعض قضاياه، ومحاولات تلخيصه، والتعريف به، وتقريبه لطلاب المعرفة، ولكنّها كتبٌ تعتمد المفاهيم الغربية في دراسة اللغة، ومرتكزةً على مناهجه العلمية، ومقتبسة تعبيراته المصطلحية، وتصنيفاته للمستويات اللغوية.

ولا ضير فعلم اللغة ـ في نظر كثير من مؤلفي تلك الكتب ـ هو علمٌ مكانُ نشأتِه الغرب، وزمانُ ظهوره العصر الحديث وبالتحديد مع اللحظة السوسيرية التي يعدها كثير من اللغويين المحدثين في الغرب والشرق لحظة

ميلاد هذا العلم، اللحظة التي تفصل بين دراسة اللغة دراسة علمية، والدراسات التقليدية القديمة التي لا تنطبق عليها شروط العلمية كما يزعمون، وكما سيأتي بيان ذلك في الفصل الأول.

هذا ولا يخفى أنّ الأمة الإسلامية العربية أمةُ حضارة وعلم وتاريخ، أسهمت في العلوم القائمة، وشاركت في تطويرها، وإلى جانب ذلك أنشأت علومًا لم تكن معروفة عند الأمم السابقة، ويُعد الإرث العربي من أقدم ما خلَّفته القرون الماضية، وعلومها وآدابها من أغنى العلوم؛ وذلك يعود إلى جملة من الأسباب من أهمها: حفظ وعاء ذلك الإرث، وبقاؤه حيًّا مفهومًا في المستويين التواصلي والتداولي أقصد اللغة العربية.

إنّ اللغة العربية ليست بمنأى عن تلك العلوم، بل كانت رحى العلوم الإسلامية تدور حولها، وإن مكانة اللغة العربية في الحضارة الإسلامية، والثقافة العربية بعلومها وآدابها من أوضح الواضحات.

ولا شك أنّ علوم العربية ـ عند المسلمين ـ من فواتح العلوم، وطلائع المعارف، وهوادي الفنون، حتى أصبحت محط ألحاظ المهتمين بالعلم، وهدفًا للمشتغلين بالأدب، فتكالب عليها العلماء وطلابهم، تقعيدًا وتقنينًا، وجمعًا وتدوينًا، وإملاءً وتصنيفًا، وتدريسًا وتفريعًا وما يتبع ذلك من مناقشات واستدراكات وسك مصطلحات علمية، وتقريب مفاهيمها كما هو الشأن عند ولادة العلوم وما تواكبها من حركة علمية.

إنّ طبيعة ذلك اللغوي العربي الذي أخذ على عاتقه نقل علم اللغة الغربي، بعد أن تتلمذ على شيوخ علم اللغة، وانتظم في مدارسهم فترة من الزمن تسبقها فترة تكوينه الثقافي والعلمي المنتمي إلى الحضارة الإسلامية، والنهل من معين علوم العربية، ثم انفتح على تلك المدارس، واصطدم بالكثير من النقاشات والقضايا والإشكالات المنهجية والعلمية، وفي عقله المعرفي وتكوينه الثقافي علوم العربية مستحضرًا لها ولمناهجها في تناول اللغة ودرسها، ومستظهرًا قضاياها وأهدافها من دراسة اللغة.

وإنّ هذا البحث يفترض وقوع إشكاليات منهجية ومزالق معرفية سواء

كان في التلقِّي للنقاشات المتعلقة بعلم اللغة ومناهجه وشروطه في الغرب، أو في اعتباطية اختيار مسلك دون الإشارة لغيره، أو التعصب لمدارس لغوية تتبنى رؤية فلسفية خاصة، كما يفترض البحث نقل الإشكالات الدائرة حول مفهوم علم اللغة وحدوده وشروطه مع النقاشات التي دارت حول علميّة الدرس اللغوي إلى البيئة العربية، ومحاكمة التراث اللغوي العربي في ضوئها، وقد نتج عن ذلك عدّ الدرس اللغوي العربي غير علمي، والدعوة إلى التخلي عنه لصالح المناهج الحديثة المتصفة ـ بزعمهم ـ بصفة العلميّة، والمحققة لشروطه.

وقبل البدء ينبغي ألا يُفهم من إيرادي مصطلح «علم اللغة» في العنوان الاقتصار على تلك الكتب التي تحمل هذا العنوان فحسب ـ وإن كان ذلك الأغلب في عينة الدراسة ـ، بل سيشمل البحث المصطلحات الأخرى المرادفة لعلم اللغة في العالم العربي كاللسانيات، وفقه اللغة عند من لا يفرق بين علم اللغة وفقه اللغة، ويرى استخدام المصطلح الأخير أولى كالأنطاكي مثلًا، ولا بأس أن نشير بإيجاز أنّ اللغويين في التراث اللغوي العربي كانوا يفرقون بين ما يسمونه «العربية» وما يسمونه «اللغة»، فكانوا يقولون مثلًا: فلان كان متقدما في العربية، ومتبحرًا في اللغة. ويقصدون بهما النحو وفقه اللغة، والمقصود به مفردات اللغة وما يختلف عليها من ظواهر، وما تدل عليه من المعاني.

ثم بعد ذلك ظهرت مصطلحات أخرى كالنحو الذي يُعنى بقواعد التركيب والصرف الذي يُعنى بقوانين الكلمة، واللغة ومتن اللغة وتدلان على ما يتعلق بالألفاظ من ظواهر وما يتبعها من تدوين معانيها.

• ولعل أول ظهور لمصطلح فقه اللغة كان في القرن الرابع الهجري في كتاب الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، وقد تناول فيه قضايا لغوية عدة ليست من باب واحد **منها**:

ـ ما يدور حول نشأة اللغة وتطورها وما حدث لها من تغيير ومن ذلك ترك كلمات وإهمالها، وغموض بعض الكلمات والتراكيب. والقول في أفصح العرب، والأسباب الإسلامية في تغيير الدلالة.

ـ أبواب تدور حول خصائص اللغة العربية ومزاياها منها: القول على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها، وهل يجوز أن يحاط بلغة العرب.

ـ مباحث نحوية: اشتمل على ذكر الحروف وما لها من أحكام، وهناك أبواب نحوية متناثرة كأقسام الكلام..

ـ وهناك كذلك مباحث صرفية، بلاغية.

● ثم جاء الثعالبي واستخدم المصطلح في كتابه: فقه اللغة وسر العربية، وهو قسمان:

لقسم الأول: معجم صغير من المعاجم المبوبة أو ما يُسمى بمعاجم المعاني أو الموضوعات.

القسم الثاني: تناول الثعالبي طائفة من المباحث المختلفة موزعة على تسعة وتسعين فصلًا اعتمد في معظمها على الصاحبي اعتمادًا كاملًا.

ثم بعد ذلك أصبح المصطلح يدل على معرفة الألفاظ العربية ودلالتها، وتصنيف هذه الألفاظ في موضوعات.

وأما مصطلح علم اللغة فكان يدل في التراث اللغوي العربي على ما يدل عليه مصطلح فقه اللغة؛ أي: ما يتعلق بالألفاظ ومعانيها وتصرفاتها السماعية، يقول الرضي في شرح كافية ابن الحاجب: «أن الواضع إما أن يضع ألفاظًا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونًا كليًّا يعرف به الألفاظ فهي قياسية»[1]

ويظهر من ذلك كله أن فقه اللغة وعلم اللغة ومتن اللغة واللغة مترادفات في التراث اللغوي العربي.

ولكن بعد التواصل الغربي العربي عن طريق البعثات العلمية التي درست علم اللغة الغربي، وأرادت نقله إلى الثقافة العربية حدث اضطراب مصطلحي في ترجمة المصطلحات اللغوية، وذلك لأن العرب لديها تراث لغوي ضخم

---

(١) شرح وتحقيق: عبد العال مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ١/ ١٠.

وله مصطلحاته اللغوية المستقرة، فكان من هذا الاضطراب المصطلحي أن وجد العرب مصطلحين يدور في فلكهما الدرس اللغوي الغربي هما مصطلح (philology)، ومصطلح (Linguistics).

والأول أسبق في الظهور، ويدل ـ عند من يرى التفرقة بينهما ـ على الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة، وفك رموز الكتابات القديمة، وتحقيق المخطوطات.

وأما الثاني (Linguistics) فقد ظهر مع الدراسة الوصفية، وهيمن على الدرس اللغوي بعد ذلك.

وقد اختلف العرب في نقل هذين المصطلحين:

فقسم: يرى توحيد المصطلحات واستعمال مصطلح واحد للدلالة على المصطلحين (Linguistics ـ philology)، وهو مصطلح فقه اللغة ومن هؤلاء: صبحي الصالح، ومحمد الأنطاكي، وعلي عبد الواحد وافي.

والقسم الثاني: يرى توحيد المصطلحات واستعمال مصطلح واحد للدلالة على المصطلحين (Linguistics ـ philology) وهو مصطلح علم اللغة ومنهم: كمال بشر ومحمود فهمي حجازي.

وأما القسم الثالث: فيميز بين المصطلحين، فـ philology يقابله فقه اللغة، ويُعنى بالكشف عن أسرار اللغة العربية، والتطور الذي يلحقها والوقوف على خصائصها، وكذلك يضم قضايا لغوية متعددة كنشأة اللغة، والفصحى واللهجات، ودلالة الألفاظ. وأما Linguistics فيقابله علم اللغة فيُعنى بالنظر في اللغات على اختلافها، ويحاول وصف اللغات والوصول إلى القضايا اللغوية الكلية، ولعل هذا التمييز هو المستقر في واقع التأليف العربي، وإن كان هذا لا ينفي التداخل بين موضوعات الفرعين، وهناك مصطلحات أخرى ظهرت إلى جانب علم اللغة منها: علم اللغة ـ الألسنية ـ اللسانيات ـ اللسنيات ـ اللغويات الحديثة.

ولذلك تسعى مقاربة هذا البحث فهم كتب أولئك الرواد، الناقلين لعلم

اللغة الحديث في العالم العربي والمشاركين فيه، خصوصًا في مرحلته التأسيسية التي تحتاج إلى إعادة القراءة، والتقويم والنقد والتصحيح.

وقد تناول الكتاب أبرز القضايا الإشكالية في علم اللغة، وبعد القراءة المتأنية، وتثوير الأسئلة المشكلة، وجعلت كل قضية في فصل مستقل، فجاء الكتاب في **فصول أربعة**:

الفصل الأول: مفهوم العلم في كتب علم اللغة.

تتبعت فيه حضور الحديث عن قضية مفهوم العلم، وسياقاتها، والرؤية الفلسفية التي تبناها اللغويون العرب المحدثون، وتحديد مجالات علم اللغة من وجهة نظرهم، والقضايا التي يجب استبعادها من علم اللغة وعدم النظر فيها، وشروط العلم التي ذكرها اللغويون العرب المحدثون، ومدى توفرها في علوم العربية من وجهة نظرهم، وقد وقفت على نصوصهم، ورجعت إلى الأصول التي بنوا عليها أحكامهم وتوجهاتهم، وبيّنت الإشكالات المنهجية التي وقعوا فيها.

الفصل الثاني: دراسة اللغة: المنهج والغاية.

تحدثت في هذا الفصل عن المناهج اللغوية: التاريخية، والوصفية، والمقارنة، والتقابلية، وعن غاياتها من الدرس اللغوي، وقد كان التركيز على كيفية تناول اللغويين العرب لتلك المناهج، وتقويم عرضهم لها، ومناقشة دعوات تبني تلك المناهج، وتطبيقها على اللغة العربية، وفق أهدافها.

الفصل الثالث: علوم العربية في كتب علم اللغة: الحضور والغياب والسياق.

الحديث في الفصل الثالث ينبثق من الإشكالات التي تلازم نقل العلوم والمعارف من بيئة إلى أخرى، الإشكالية التي تحدثنا عنها في مقدمة الكتاب، فكان هذا الفصل مخصصًا لعلوم العربية في تلك الكتب، يجيب عن أسئلة بحثية عدة عن حضور علوم العربية في كتب علم اللغة، والسياق التي جاءت فيه، والغاية من ذكرها، وتقويم عرضهم لها، وكذلك يبحث في غياب بعض

علوم العربية والأسباب الداعية للإعراض عنها، وغيرها من الأسئلة.

الفصل الرابع: التاريخ للدراسات اللغوية في كتب علم اللغة: عرض ومناقشة:

يتناول الفصل الرابع من الكتاب قضية التأريخ للدرس اللغوي، وهي من القضايا الجوهرية ومن المباحث المتواترة في كتب علم اللغة، فمن خلال هذه القضية نستطيع قياس مدى التأثر ببيئة علم اللغة الغربي، وقدرة اللغويين العرب على قراءة المنجز اللغوي بمناهجه المتعددة بوعي بالحضارات العربية الغربية وغيرها، مدركين الغايات من دراسته التي لا شك أن تختلف من حضارة إلى أخرى، وقد كان البحث يفترض إشكالات في عرض هذا التاريخ، وقد حاول الكشف عنها ومناقشتها.

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بجزيل الشكر، وطيّب الذكر، وخالص الدعاء لكل من أسهم في إتمام هذا العمل من أساتذة وزملاء ممن ناقشت معهم جلّ فصول هذا الكتاب وكثيرًا من قضاياه، وأخص منهم سعادة الأستاذ الدكتور: سليمان العايد، وسعادة الأستاذ الدكتور: أحمد كروم، وسعادة الدكتور: أسامة السلمي الذين أفادوا الباحث بملحوظاتهم القيمة، وآرائهم المسددة، بعد قراءة مسوّدة هذا الكتاب.

والشكر موصول لمركز تكوين الذي أتاح لي الفرصة مجددًا للتواصل مع جمهوره الكريم، والله أسأل أن يبلغني وإياهم غاياتنا المقصودة، وأهدافنا المرجوّة، والحمد لله أولًا وآخرًا.

مقبل بن علي الدعدي

مكة المكرمة

aldady1422@hotmail.com

mogbel_aldady

الفصل الأول

مفهوم العلم في كتب علم اللغة

من القضايا التي لا تكاد تخلو منها كتب علم اللغة في العصر الحديث قضية علميّة الدراسات اللغوية، وما يتبعها من حديث عن مفهوم العلم، وخصائصه، وكيفية اتصاف البحوث اللغوية به، وإمكانية تحقق شروطه على البحث اللغوي، والفرق بين العلم واللاعلم في المجال اللغوي.

وبناء على ذلك فقطعًا ستكون هذه القضية حاضرة حضورًا مكثفًا في كتب علم اللغة، التي أخذت على نفسها عهدًا أن تنقل الدرس اللغوي الغربي الحديث إلى العربي المتخصص والمثقف محاولة إبراز أشهر محطاته وقضاياه المنهجية.

وسنرصد في هذا الفصل حضور هذه القضية في كتب علم اللغة، وسياقات إيرادها مع مناقشة الأصول، والتلقي، والتطبيق.

حضور الإشكالية في كتب علم اللغة:

يصدف القارئ لكتب علمِ اللغة الحديثَ عن علميّة الدراسات اللغوية في مواضع عدة لعل أبرزها تعريفَ علم اللغة وشرحه؛ إذ تشكل العلمية قيدًا من أقوى قيود تعريف علم اللغة الحديث، وحدًّا يفصل بين الدراسات اللغوية التقليدية وعلم اللغة في العصر الحديث.

فقد أجمع اللغويون العرب ـ تبعًا لأساتذتهم في الغرب ـ على أنّ علم اللغة هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها دراسة علميّة، وهو قول مستفيض في كتب علم اللغة كلها، وقد نقل السعران محمود ـ وهو من أوائل اللغويين

الذين كتبوا في علم اللغة الحديث ـ ذاك الإجماع بين اللغويين عمومًا فيقول: «ولقد يختلف المحدثون من أصحاب الدراسة اللغوية الجديدة في مسائل عدة، ولقد يختلفون في مسائل جوهرية كتعريف «اللغة» نفسها، أو تعريف «الكلمة» أو «الجملة»، ولقد يفترقون في طريق أخذهم لدراسة اللغة في جوانب معينة، ولقد يتباينون في غير ذلك، ولكنهم يتفقون جميعًا في أن دراساتهم الجديدة «علمية». إن ما بينهم من اختلاف وافتراق وتباين هو ما ينشأ بين أصحاب أي دراسة لا نتردد في إضفاء صفة العلم عليها»[1]

ولا شك أنّ مفهومًا يتحلى بهذه المكانة المركزية في تعريف علم من العلوم سينال نصيبًا وافيًا من الشرح، وحظًّا وافرًا من التحليل، وقد اختلف اللغويون العرب في طرائق بيان مفهوم العلم، ولكن بعد تتبعها والنظر فيها وجدتها لا تخرج عن **طريقتين رئيسيتين**:

الطريقة الأولى: الحديث عن خصائص العلم، وصفاته مع بيان المراد منها وشرحها.

الطريقة الثانية: الحديث عن المجالات اللغوية التي لا تدخل في مفهوم العلم اللغوي.

فبهذه المنهجية نستطيع الإسفار عن مفهوم العلم وحدوده عند اللغويين العرب، وسنبدأ بالحديث عن الطريقة الأولى.

الطريقة الأولى: خصائص العلم في كتب علم اللغة:

بين اللغويين العرب اتفاق في كثير من سمات العلم في البحث اللغوي، وبينهم كذلك اختلاف يسير، فقد ذكروا سمات عدة وهي: **الوضوح والدقة والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق والشمول والانسجام والاقتصاد والتماسك واليقين**، ولم يذكر أحد منهم كل هذه السمات جملةً، وإنما اقتصر كل باحث منهم على أكثرها، كما انفرد بعضهم ببعضها الآخر.

---

(١) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٢٢.

وإنّ من أشهر من فصّل القول في هذه الإشكالية كمال بشر في كتابه المثير التفكير اللغوي بين القديم والجديد، فقد ذكر أنّ اللغويين المحدثين «يقررون أو يقرر أغلبهم أن أية دراسة لغوية لا تستحق نعتها بالعلمية ـ شأنها في ذلك شأن سائر العلوم ـ ما لم تتوفر فيها أربع خواص، هي: الوضوح والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق»[(١)]

ثم تناول تلك السمات بشيء من التوضيح والتمثيل، فذكر أنّ المقصود **بالوضوح** هنا وضوح الفكرة وسهولتها، وتتابع الأفكار تتابعًا منطقيًّا يقول: «ويعنون بالوضوح أن تكون الفكرة المطروحة واضحة ومسجلة بصورة سهلة خالية من التعقيد قدر الإمكان، وأن تأتي هذه الأفكار متتابعة منطقيًّا في سلسلة متكاملة مترابطة الحلقات، كل واحدة منها امتداد لسابقتها، وتمهيد للاحقتها»[(٢)]

وبعدها أشار إلى «أن تطبيق هذه الخاصة على دراسة اللغة تطبيقًا حاسمًا يحتاج إلى حصافة ونظر دقيق. ذلك أن هذه الدراسة مشحونة بأفكار ذات سمات خاصة، من شأنها أن تحرم الدارس من تطبيق هذا المبدأ (الوضوح) تطبيقًا كاملًا»[(٣)]؛ لأن هناك ـ من وجهة نظر بشر ـ اختلافًا في طرائق المعالجة، وتباينًا في استخدام المصطلحات، وتحديد مفاهيمها، وأما حل تلك المشكلات فيكون فيما يرى بشر من **طريقين**:

«**إما** أن يحدد الدارس منذ البدء موقفه الخاص من هذه المشكلات وطريق تعامله هو معها، مع التزامه بما رأى وحدّد وعيّن في علمه كاملًا، **وإمّا** أن يأخذ بالرأي الأشيع والأكثر مناسبة لعمله، مع الإشارة إلى هذا الاختيار وأسباب تفضيله بالنسبة لموضوعه»[(٤)]

وقد شارك بشر في ذكر هذه السمة باحثون آخرون منهم: حلمي خليل،

---

(١) دار غريب، ٢٠٠٥م، ص٥٣.

(٢) السابق، ص٥٣.

(٣) السابق، نفسه.

(٤) دار غريب، ص٥٣.

ومحمد حسن عبد العزيز، وبمصطلح آخر صلاح الدين صالح حسنين ومحمد محمد داود، اشترك جميعهم في التمثيل على أهمية هذه السمة بضبط المصطلحات، وأشار حلمي إلى الوضوح في جانب اللغة المدروسة كذلك، يقول: «إذا كنا مثلًا ندرس أو نصف لغة مستعملة علينا أن ننتبه بدقة إلى جميع العوامل التي تؤثر في استعمال الناس لهذه اللغة لكي نصل إلى نظرية شاملة تعتمد على القوانين العامة التي تحكم هذه اللغة. ومن ثم علينا أن نختار المادة اللغوية بحيث تمثل استعمال جميع الناس الذين يتكلمون هذه اللغة، كما علينا أن ننتبه إلى السياقات المختلفة التي يجري فيها ذلك الاستعمال»[١]

وأما محمد حسن عبد العزيز فإلى جانب الوضوح في المصطلحات ذكر أهمية هذه السمة في اختيار الرواة وصياغة الاتسبانات، وهذا مبني على المنهج الوصفي في دراسة اللغة يقول: «لا سبيل إلى دراسة اللغة إذا وضعنا في اعتبارنا كل أفراد الجماعة اللغوية التي ندرس لغتها أو لهجتها، والسبيل الوحيد لهذه الدراسة أن نختار رواية أو أكثر ونعده ممثلًا لهذه اللغة أو اللهجة»[٢]

وأما صلاح الدين صالح حسنين ومحمد محمد داود فقد ذكرا ضرورة ضبط المصطلحات ولكن تحت سمة الدقة، فهو اختلاف في المصطلح فقط لا في مفهومه[٣]

والسمة الثانية التي ذكرها كمال بشر **النظامية**، ويقصد بها الأخذ بمنهج محدد في دراسة اللغة، وسبيل واحد في ترتيب المادة وتصنيفها، يقول: النظامية «تعني باختصار شديد الأخذ بمنهج محدد في النظر إلى المادة المدروسة من جمع وترتيب وتفسير وتحليل. وأنّ للباحث اختيار المنهج الذي

---

(١) مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص١٧.

(٢) مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، ١٩٩٢م، مكتبة الشباب، ص٣٥.

(٣) ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ص٢٨، محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٨٥.

يراه مناسبًا مع الالتزام به في العمل كله، متحاشيًا العشوائية في تفسير المادة، واختيار المصطلحات. وأهم من هذا كله، إخضاع المادة المدروسة للتصنيف ووضعها في نظم ذات خواص تناسب ما خصصت له من موضوع أو نقاط، مع تجنب الخلط بين هذه النظم أو تداخلها»[١]

وهذا المفهوم من ترتيب المادة وتحليلها بعد جمعها هو مفهوم النظامية عند صلاح الدين صالح حسنين، ومحمد حسن عبد العزيز[٢]

السمة الثالثة من سمات العلم **الموضوعية**، وقد ذكر بشر أن من الباحثين من يشكك في توفر هذا الشرط في البحث اللغوي كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وهو شك في محله من وجهة نظره بالمعنى الدقيق للموضوعية، ولكنّ الموضوعية في علم اللغة له مفهوم مختلف يتكيف وطبيعة العلم، فالمقصود بها في علم اللغة: «النظر في الظواهر اللغوية نظرًا واقعيًّا مباشرًا والحكم عليها حكمًا منضبطًا، بحيث نصل إلى نتائج متسقة مع النظر والحكم غير مشوبة بالاضطراب أو المخالفة. أو بعبارة موجزة: الموضوعية هنا تعني الوصول إلى ما يمكن إثباته والتحقق من وجوده. ومعناها أيضًا التخلص من النظر الشخصي، أو المتأثر بآراء سابقة أو تصور من الباحث مفترض افتراضًا»[٣]

تعتمد الموضوعية عند بشر على الملاحظة والتجريب، ونبذ الآراء السباقة، والفرضيات السابقة، وقد صرّح صلاح الدين صالح حسنين باعتماد علم اللغة على المنهج التجريبي، يقول: «يعتمد علم اللغة على المنهج التجريبي، ويقتضي هذا المنهج فحص الظاهرة المعينة المراد دراستها، وتستمد النتائج من الملاحظات التي يلاحظها الباحث، وبالطبع لن يتم هذا إلا إذا استقرأ الباحث أولًا المادة اللغوية وقسمها ونظمها والباحث في علم اللغة

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٣٠، مدخل إلى علم اللغة، ص٤٠.

(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٥.

يتجنب الافتراض تمامًا، ويستعين أثناء دراسته بالأساليب الإحصائية والرياضية»[1]

ومقابل رأي بشر يرى حلمي خليل أنّ اللغويين الوصفيين أصحاب دي سوسير فهموا من الموضوعية ما فهمه أصحاب العلوم الطبيعية، وطبق بعضهم تلك الموضعية على دراسات عدة، لكنّ الموضوعية بهذا المفهوم اصطدمت بدراسة المعنى، فاتجهوا إلى تجاهل دراسة المعنى، ثم بعد ذلك تدارك اللغويون الخطأ في نبذ المعنى وفي فهمهم للموضوعية في دراسة اللغة، يقول: «وبصورة عامة فإن علماء اللغة الآن يرون أنّ اللغة ذات طبيعة خاصة مما يجعلها تختلف عن أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذا العالم، ومن ثم فإنّ المنهج العلمي الذي يجب أن يطبق على دراستها لا بد أن يعدّل بحيث يلائم هذه الطبيعة الخاصة وبذلك تتحقق الموضوعية في البحث اللغوي»[2]

ومثلهم في عدّ الموضوعية من سمات العلم، وفي ارتكازه على المنهج التجريبي محمد حسن عبد العزيز، فقد ذكر «أنّ المقصود بها أنّ القضايا التي تثار أو النتائج التي يتوصل إليها أو الأدلة التي يعتمد عليها ينبغي أن تكون قابلة ـ بعامة ـ للملاحظة والتجربة»[3]

وذكر محمد حسن طريقة أخرى لفهم الموضوعية، بالإشارة إلى «نقيضها الذاتية، وحينئذ يكون المقصود بها: أن يكون التفكير مرتبطًا بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة بحيث تصبح طبيعة موضوع الدراسة هي الفيصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وآرائها الشخصية ومعتقداتها»[4]

وأما السمة الأخيرة التي ذكرها بشر فهي **إمكانية التطبيق**، وهي سمة مترتبة على السمات السابقة، ونتيجة لها، وهي «تتضمن سلامة الوصول إلى

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٣٣.

(٢) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٢٠.

(٣) مدخل إلى علم اللغة، ص٤٦.

(٤) السابق، ص٤٧.

أحكام عامة يمكن تطبيقها على مفردات أو جزئيات المادة الخاضعة للدرس، فإذا حرمت هذه الأحكام من هذه الإمكانية كان العمل في مجمله مشوبًا بالنقص وعدم الدقة في مراعاة الإجراءات اللازمة في منهج البحث»[١]

وقد تفرد بشر بعدّ إمكانية التطبيق من سمات العلم، ولم يتبعه أحد فيما أعلم.

هذا وقد ذكر بعض الباحثين سمات أخرى لعلميّة علم اللغة غير ما ذكر بشر ومن ذلك **الشمول**، وقد ذكرها صلاح الدين صالح حسنين ذكرًا مبتسرًا، يقول تعني: «المعالجة الشاملة لكل المادة المجموعة»[٢]، وقد ذكر هذا المعنى للشمول في الدرس اللغوي محمد أبو الفرج من قبل في كتابه مقدمة لدراسة فقه اللغة[٣]، وفي السياق ذاته يقول محمد حسن عبد العزيز: «إنّ المعرفة العلمية معرفة شاملة بمعنى أنّها تسري على جميع أمثلة الظاهرة التي يبحثها العلم، ولا شأن لها بالظواهر في صورها الفردية»[٤] ثم ذكر أنّ ذلك يسري على علم اللغة، فـ «عالم اللغة لا يتعامل مع الصور الفردية للكلام أو ما أطلق عليه (سوسير) مصطلح (الكلام). وإنما يتعامل مع الظواهر العامة المشتركة أو اللغة. وما ذلك إلا لأن الصور الفردية أبعد ما تكون عن الوحدة والتجانس فلا تصلح للدراسة، ولكي ندرس شيئًا ما دراسة علمية ينبغي أن يكون لدينا موضوع محدد حتى نستطيع إجراء إحصاء بأجزائه وإجراء تحليل له، وصور الكلام الفردية ـ أو النشاط الكلامي الذي يقوم به الأفراد ـ غير محدودة، ولا يمكن والأمر كذلك وصفها إلا إذا كان هذا الوصف أيضًا بلا حدود وهذا سبيل إليه»[٥]

ومن صفات العلم **التماسك**، فقد ذكرها صلاح الدين صالح حسنين،

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٥.

(٢) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٢٧.

(٣) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص١٩.

(٤) مدخل إلى علم اللغة، ص٦٠.

(٥) السابق، ص٦١.

ويعني بها: «عدم وجود تناقض بين الأجزاء المختلفة للدراسة»[1]، وهذه السمة هي ما أسماها محمد أبو الفرج الانسجام[2]

ومنها **المنهجية** فقد ذكرها حلمي خليل، ويقصد بها تنظيم العمل، والالتزام، يقول المنهجية: تتصل «بتنظيم العمل في الدراسة العلمية للغة بشكل معين ثم الثبات على الأسس التي اعتمدنا عليها وتطبيقها لا على مستوى واحد من مستويات الدراسة اللغوية وإنما على مستويات الدراسة بأسرها»[3]

وهناك سمة تفرد بذكرها محمد حسن عبد العزيز، وهي **اليقين**، وهي نتيجة لأدلة البحث وثمرة فرضياته بعد الملاحظة والتجربة، وقد فرق محمد حسن بين يقنين موضوعي وذاتي، يقول: «اليقين هنا هو اليقين الموضوعي، وإنما يكون اليقين موضوعيًّا حين يركز على أدلة منطقية مقنعة لأي عقل، ولا بد للوصول إلى هذا اليقين الموضوعي من هدم كل أنواع اليقين الذاتي، فلا بد أن يزعزع العالم ـ كخطوة أولى في بحثه ـ ما رسخ في عقول الناس من أوهام وتحيزات عملت على تثبيتها عوامل غير موضوعية»[4]

وهل يعني اليقين الثبات والحقيقة المطلقة؟ يجيب عن هذا السؤال بقوله: «إذا كان اليقين العلمي يعتمد على براهين وأدلة منطقية فإن هذا لا يعني على الإطلاق أنه يقين ثابت أو نهائي. بل إن المقصود من ذلك أن البرهان العلمي يقنع كل من يستطيع فهم هذا البرهان في ضوء حالة العلم في عصر معين، أما أن تتحول القضية إلى حقيقة تفرض نفسها على الناس في كل العصور فهي شيء يتنافى مع طبيعة العلم ذاتها»[5]

هذه سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة، وعدّوها من

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٢٧.

(٢) مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص١٩.

(٣) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٧.

(٤) مدخل إلى علم اللغة، ص٦١.

(٥) السابق.

خصائص علم اللغة في العصر الجديد، العلم الذي يستحق بها وصف العلميّة دون سواه من الدراسات اللغوية.

الطريقة الثانية: المجالات اللغوية التي لا تدخل في مفهوم العلم اللغوي:

يجد القارئ لكتب علم اللغة أنّ أصحابها ينفون العلميّة عن بعض البحوث اللغوية، وعن بعض الدراسات، وذلك راجع إلى طبيعة المنهج، أو الغاية من البحث اللغوي، أو إلى القضية اللغوية نفسها، وهي مبثوثة في تلك الكتب، وقد جمعتها في **النقاط الآتية**:

نشأة اللغات:

دراسة اللغات من أجل البحث عن أصل اللغات، والحديث في نشأة اللغات وتفرعها لا يعدّه المحدثون البنيويون من علم اللغة، يقول علي عبد الواحد وافي ناقلًا شبه الإجماع في استبعاد هذه القضية من علم اللغة: «يرى كثير من العلماء إخراج هذا الموضوع من نطاق علم اللغة وإلحاقه بالبحوث الفلسفية الميتافيزيقية؛ لأن منهج البحث فيه لا يتفق في شيء مع ما ينبغي أن تكون عليه مناهج البحث في العلوم ـ وهذا الرأي هو السائد الآن، ولذلك لا يكاد المحدثون من علماء اللغة يعرضون لهذا الموضوع، وإن عرضوا له تناولوه على أنه دخيل على مادتهم، ومثال من البحوث اللغوية في أدوراها الأولى»[1]

ويقول محمود السعران: إنّ «علم اللغة» يميل إلى أن ينحي البحث في «نشأة اللغة» من مجال دراسته، أو هذا هو رأي الغالبية من علمائه.

وذلك لأن «نشأة اللغة» موضوع شائك لا سبيل إلى القطع فيه برأي، أو إلى الوصول في شأنه إلى رأي علمي، إنه بطبيعته موضوع يستحيل على الدراسة العلمية الموضوعية: وكل ما يقال فيه هو من قبيل الفروض التي لا

---

(١) علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص٦ ـ ٧.

تستند إلى أسس سليمة. فنشأة اللغة متصلة بنشأة الإنسان، أو بنشأة المجتمع الإنساني، وبالمخ الإنساني ونموه. وبأطوار الحياة الاجتماعية التي مرَّ بها الإنسان، وبالحاجات والدوافع التي يحتمل أن تكون قد ألجأته إلى اصطناع هذا النظام وهو اللغة، إلى غير ذلك من أمور لا يزال ما نعرفه عنها من حقائق أو معلومات ضئيلًا غاية الضآلة بحيث لا يمكن من تكوين رأي علمي. ومن هنا كانت النظريات أو الفروض التي قدمها الباحثون في نشأة اللغة ضربًا من الميتافيزيقا»[1]

وعند حديثه عن كتاب ابن فارس يقول محمود حجازي: «يضم كتاب ابن فارس إلى جانب هذا مجموعة من القضايا النظرية حول اللغة، من أبرزها قضية نشأة اللغة، فإذا كان العلماء قد اختلفوا في ذلك فرآها البعض اصطلاحًا؛ أي: عرفًا اجتماعيًّا فإن ابن فارس رفض هذا الرأي واعتبرها توقيفًا؛ أي: بمنزلة الوحي المنزل من السماء. ولا يدخل موضوع اللغة ولا موضوع ارتباط اللغة بالوحي في إطار قضايا علم اللغة الحديث؛ لأنه ليس من الممكن بحث الموضوعين بمعايير علمية دقيقة»[2]

التقعيد وتعليم اللغة:

يؤكد المحدثون ضرورة دراسة اللغة دراسة في ذاتها ولذاتها مجردة من ترقيتها وتصويبها، والحكم عليها، مطّرحين البعد التربوي، والجانب التعليمي، فتعليم اللغة ليس من علم اللغة، يقول محمود السعران: «مفهوم الدراسة اللغوية عند كثير ممن لم يتصل بالعلم الجديد عن قرب، أنها: ذلك النشاط التقعيدي normative الذي يستهدف معرفة صحيح الكلام وجيده كتابة ونطقًا، ووضع «قواعد» تميز صحيح الكلام من خطئه وجيده من رديئه، «قواعد» متعلقة بهجاء اللغة و«نحوها» ومفرداتها «وبلاغتها» وما أشبه هذا، «قواعد» تعلم الناشئة صحة الكلام وجودته وتتخذ مقياسًا للحكم على الصواب

---

(١) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ص٥٠.

(٢) أسس علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص٦٦.

والخطأ، والجيد والرديء»[1]

ويقول كذلك مؤكدًا المعنى السابق: «إن علم اللغة يدرس اللغة «من أجل ذاتها»، فمعناه: أنه يدرسها لغرض الدراسة نفسها، يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها، فليس من موضوع دراسته أن يحقق أغراضًا تربوية مثلًا، أو أية أغراض عملية أخرى. إنه لا يدرسها هدفًا إلى ترقيتها، أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر، إن عمله قاصر على أن يصفها ويحللها بطريقة موضوعية»[2]

وهذا أصل من الأصول التي حاول السعران ترسيخها، ومن أهم الأسس التي رام نقلها إلى الثقافة العربية، يقول مقدم كتابه حلمي خليل: «ولعل من أهم الأصول التي طرحها الدكتور السعران في كتابه، فكرة «العلمية» Scientificness، فالفضل يرجع إليه في شيوعها وتوضيحها؛ إذ علم اللغة عنده، موضوع محدد يدرس اللغة دراسة علمية موضوعية؛ أي: يدرسها بغرض الدراسة ذاتها التي تسعى إلى الكشف عن حقيقتها، دون التطرق في هذه الدراسة إلى أهداف أخرى، تعليمية أو تربوية أو علمية، كما لا يدرس اللغة بهدف ترقيتها أو تصحيح جوانب منها أو تعديل أخرى، ومن ثم فإن علم اللغة مقصور عنده على وصف اللغة وتحليلها بطريقة علمية موضوعية»[3]

وقد تبعه عدد من اللغويين المحدثين؛ فهذا رمضان عبد التواب يقول في كتابه المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: «ومن واجبات اللغوي أن يدرس اللغة كما هي، فليس له أن يغير من طبيعتها، شأنه في ذلك شأن الباحث في أي علم من العلوم، فليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسنًا إياها، وينحي جوانب أخرى، استهجانًا لها، أو استخفافًا بها، أو لغرض في نفسه، أو لأي سبب آخر من الأسباب.

---

(١) السابق، ص٢٣.

(٢) السابق، ص٤٨.

(٣) السابق، ص٧.

ولا ترمي دراسة علم اللغة إلى أغراض عملية، فالباحث اللغوي يدرس اللغة لغرض الدراسة نفسها، فهو يدرسها دراسة موضوعية، تستهدف الكشف عن حقيقتها، فليس من موضوع دراسته، أن يحقق أغراضا تربوية مثلًا، أو أية أغراض عملية أخرى، فهو لا يدرسها بغرض الارتقاء بها مثلًا، أو تصحيح جوانب منها، أو القضاء على عوج فيها، فإن عمله يجب أن يقتصر على وصفها وتحليلها، بطريقة موضوعية»(١)

وقد استبعد علي عبد الواحد وافي الجانب التعليمي من علم اللغة عند حديثه عن البحوث اللغوية وما يدخل منها تحت علم اللغة، ففي علم الأبنية وما يتصل بتصريف الكلمات ذكر أنّ المورفولوجيا «Morphologie» ينقسم إلى:

«المورفولوجيا التعليمي؛ أي: علم البنية التعليمي، وهو الذي يدرس القواعد. في لغة ما؛ لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها، ومراعاتها في الحديث والكتابة، ومن هذا النوع علم الصرف في اللغة العربية.

المورفولوجيا التاريخي؛ أي: علم البنية التاريخي، وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغةٍ ما دراسةً تاريخيةً تحليليةً، فيدرس الأشكال التي كانت عليها في أقدم مراحل هذه اللغة، وما طرأ عليها من تغير في مختلف العصور والأمم، وعوامل تطورها ونتائجه، والقوانين التي تسير عليها في مختلف مظاهرها. وما إلى ذلك.

المورفولوجيا المقارن؛ أي: علم البنية المقارنة، وهو الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات؛ فهو يمتاز عن الشعبة السابقة بالموازنة التي يجريها بين اللغات فيما يتعلق بقواعد البنية في كلٍّ منها.

هذا، والقسمان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللغة، أما

---

(١) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ، ص٩.

القسم الأول وهو «المورفولوجيا التعليمي» فليس من بحوث علم اللغة، بل من بحوث القواعد التعليمية»[١] وكذلك فعل في السنتكس الذي ترجمه بعلم التنظيم، فقد قسّمه الأقسام نفسها مستبعدًا الجانب التعليمي منها علم اللغة، و«السنتكس التعليمي؛ أي: علم التنظيم التعليمي، هو الذي يدرس قواعد التنظيم في لغةٍ ما؛ لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها واحتذاؤها في الحديث والكتابة ـ ومن هذه الشعبة بعض أبواب النحو والمعاني في اللغة العربية»[٢]

ومثلهما الستيليستيك «Stylistique»؛ أي: علم الأساليب.

وهذا البحث يمكن أن يُدْرَس على الوجوه الثلاثة نفسها التي أشرنا إليها في البحثين السابقين. فإذا درس على الوجة الأول، بأن كان الغرض منه مجرد جمع القواعد المتعلقة بأساليب لغة ما وتنسيقها وترتيبها ليسهل تعلمها وتعليمها واحتذارها في المحادثة والكتابة، أطلق عليه اسم الستيليستيك التعليمي؛ أي: علم الأساليب التعليمي. ومن هذا النوع بعض أبواب المعاني والبيان والبديع في اللغة العربية.

وإذا درس على الوجه الثاني، بأن كان الغرض منه دراسة الأساليب في لغة ما دراسة تاريخية، وتعقبها في مختلف مراحل هذه اللغة، وفي مختلف الأمم الناطقة بها، وشرح تطورها والقوانين الخاضعة لها بهذا الصدد، أطلق عليه اسم الستيليستيك التاريخي؛ أي: علم الأساليب التاريخي.

وإذا دُرِس على الوجه الثالث، بأن كان الغرض منه دراسة الأساليب في عدة لغات دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة، أطلق عليه اسم الستيليستيك المقارن؛ أي: علم الأساليب المقارن.

والنوعان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللغة، أما دراسة

---

(١) علم اللغة، ص٩.

(٢) السابق، نفسه.

الأساليب على الوجه الأول فليست من بحوث هذا العلم، بل من بحوث علم البلاغة»[1]

دراسة لغة معينة:

من أهم خصائص علم اللغة الحديث عدم الاكتفاء بدراسة لغة معينة، والاقتصار عليها، بل هو علم يُعنى بدراسة اللغات كلّها، وقد عُدت دراسة لغة ما، واستنباط قواعدها خارجَ علم اللغة، والانتقال إلى دراسة اللغات والكشف عن قوانين تصدق عليها من أقوى سمات علم اللغة الحديث، وأبرز ما يتميز به عن الدرس اللغوي التقليدي، يقول حلمي خليل: «واضح أنّ الهدف من وراء هذه الدراسة العلمية للغة هي الوصول إلى القوانين العامة التي تجري عليها اللغات وتصدق عليها جميعًا بغض النظر عن خصائصها الفردية التي تميزها عن غيرها فنقول هذه لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو غير ذلك. هذا هو الفرق الحاسم بين الدراسات اللغوية التقليدية سواء عند العرب أو عند الفيلولوجيين في أوروبا، بل عند الشعوب جميعًا قبل ظهور علم اللغة الحديث بهذا المفهوم العلمي، إذ كانت الدراسات التقليدية تصب اهتمامها على دراسة لغة معينة لأهداف غير الدراسة ذاتها أحيانًا مثل تعليم اللغة، أو معرفة الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي أو فهم نص ديني إلى غير ذلك من الأهداف العملية التي استبعدها علم اللغة الحديث من دراسة اللغة»[2]

ويقول محمود السعران: «فموضوع علم اللغة، إذن ليس لغة معينة من اللغات، بل اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية عامة، اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية، والتي تبدو في أشكال نظم إنسانية اجتماعية تسمى اللغات؛ كالروسية والإيطالية والإسبانية، أو اللهجات أو أي اسم آخر من الأسماء هذه الصورة المتنوعة المتعددة واحدة في جوهرها، وتمثل وظيفة إنسانية»[3]

---

(١) علم اللغة، ص١١.

(٢) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٣.

(٣) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ص٤٨.

واعتبارًا لما تقدم نحاول الجواب على السؤال المعرفي: **هل علوم العربية تُعد من الدراسة العلمية للغة في نظرهم؟**

لا شك أنّ إجابة هذا السؤال مبثوثة في ما مضى من حديث عن تعريف علم اللغة في العصر الحديث، وليس بحاجة إلى كثير تأمل، فقد جعلوا العلميّة هي الشامة المميّزة للدراسة اللغوية الحديثة، والغرة التي بها تفردت عن سائر الدراسات القديمة، والعلامة الفارقة بين الدرس اللغوي الحديث والدرس اللغوي القديم، فتعريف علم اللغة بالدراسة العلمية، والتأكيد على حداثته يكشف رأيهم في الدراسات اللغوية قبل علم اللغة الحديث، يقول محمود السعران: «إن النظر في اللغة قديم جدًّا قد يرجع إلى وقت أن أخذت الجماعات البشرية في الكلام ثم دق نسبيًّا بعد نشأة الكتابة، ولكن الدراسة «العلمية» حقًّا للغة جد حديثة، وتصورات البشر عن اللغة آخذة من نوع مجتمعهم، وتراثهم الثقافي، وخاصة من دينهم، فالإلٰه تحوت عند قدماء المصريين كان قلب «رع» ولسانه، وعن طريقه نطقت وصية الله في الأرض فوجدت الخليفة. واليونان كذلك قد تخيلوا خلقًا للغة والكتابة، وكذلك الحال عند الهنود وعند غيرهم من الأمم القديمة»(١)

وجلّ أصحاب كتب علم اللغة ساروا وفق هذه الرؤية، والتأكيد على أنّ علم اللغة الحديث هو الدراسة العلمية للغة، وهذا يعني: أنّ ما قبله من دراسات لغوية لا يصح وصفها بأنّها دراسات علمية للغة.

والأمر الآخر أنّهم عند وصفهم للعلمية في الدرس اللغوي يذكرون خصائصها مستشهدين بأمثلة من الدرس اللغوي العربي على عدمها، وشواهد من علوم العربية على إخلالها بضوابط العلم وسماته، فحلمي خليل مثلًا عند حديثه عن معيار الدقة والوضوح في المصطلحات يقول: «وفي هذا الصدد يمكن أن نضرب المثل بتلك المعايير غير الدقيقة أو غير الواضحة لأنها تعتمد على مفاهيم غامضة والتي تستخدم في تعريف الجملة في الدراسات النحوية

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٥٧.

التقليدية حيث تقرر أنّ الجملة هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه، أو تلك التي تتألف من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو تلك التي تؤدي معنى تامًّا»[1] وهذا صنيع محمد حسن عبد العزيز كذلك، فقد ذكر تعريف النحاة للاسم والفعل أنموذجًا على عدم الوضوح والدقة، وكذلك مصطلح المفرد الذي تعددت مفاهيمه في أبواب النحو[2]

كما أنّهم أخرجوا من الدراسة العلمية للغة دراسة اللغة المعيّنة، ودراسة اللغة للحفاظ عليها وتعليمها، وتمييز صوابها من خطئها كما مر سابقًا، ولا شك أنّ هذه من أهم الغايات التي قامت من أجلها علوم العربية، فالنتيجة إذن الدرس اللغوي العربي ليس علميًّا في نظر أصحاب الدرس اللغوي الحديث.

يقول محمود السعران: «إن هذه الدراسة [علم اللغة] في البلاد الناطقة بالعربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية، والمنقطعين لها، والمنصرفين إليها. فهم قد يفهمون من دراسة اللغة، دراسة النحو، والصرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادرة، وحوشي الكلام، وتمييز الفصيح من غير الفصيح ومعرفة معاني الكلمات، وتمييز الدخيل من الأصيل، أو الاشتغال بتأليف المعجمات أو غير ذلك مما لا تدعو حاجة إلى استقصائه»[3]، ثم بعد ذلك يقول: «وليس شيء من هذا. يكوِّن ما تعارف المحدثون في أوروبا وأمريكا وروسيا على تسميته علم اللغة. من حيث هو علم يرشدنا إلى مناهج سليمة لدراسة أي ظاهرة لغوية، وهو يهدينا إلى مجموعة من المبادئ والأصول متكاملة مترابطة عن اللغة وحقيقتها ينبغي أن تكون في ذهن الباحث اللغوي على الدوام أيًّا كان موضوع بحثه، إن علم اللغة هو وجهة النظر الجديدة، أو الفلسفة الجديدة، التي حلت محل وجهات النظر القديمة، والفلسفات اللغوية السابقة. وعلم اللغة قد تجنب أخطاء جوهرية في الفلسفات اللغوية القديمة، وقد قدم مبادئ لم يعد شك في أنها

---

(١) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥.

(٢) مدخل إلى علم اللغة، ص٢٧ وما بعده.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٦.

أكمل وأشمل وأصدق وأضبط، واعتمد على وسائل وآلات أدق مرات ومرات من وسائل الأقدمين وآلاتهم»[١]

وهذا رمضان عبد التواب يذكر قِدم الدرس الصوتي، ولكنّه درس يفتقد الأساس العلمي من وجهة نظره، يقول: «الصوت الإنساني الحي، هو موضوع علم الأصوات اللغوية. ولم يكن هذا العلم وليد العصر الحاضر. فقد شغل اللغويون من قديم، بالنظر في الأصوات اللغوية، غير أن ما وصلوا إليه قديمًا، لم يكن قائمًا على أساس علمي ثابت، ولهذا فإنه لا يبلغ من الدقة والإتقان والضبط، ما وصل إليه المحدثون من علماء اللغات»[٢]

وقد طرح كمال بشر تساؤلًا بعد أن ذكر خصائص علم اللغة، وهو: «ما نصيب هذا العلم بمفهومه السابق من الوجود والاستقرار أو التحديد عند العرب؟»[٣]

وبعد أنّ أثنى على جهود اللغويين العرب صرّح بأنه من الصعب وصف ما أنتجوه من دراسات بالعلم، وذلك يعود إلى أسباب ذكرها، يقول: «ولكن كل هذا الذي فعلوا وقاموا به من عمل ليس من الدقة نعته بالمصطلح علم اللغة بالمعنى الذي حددناه قبل، وأشرنا بوضوح إلى خواصه وطبيعة العمل فيه. ذلك أنّ العرب في القديم لم يستطيعوا ـ بحكم الزمان والخبرة ـ الوفاء ببعض هذه الخواص. **من أهمها**:

١ ـ أنّهم لم ينظروا إلى اللغة على أنّها بناء متكامل، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا. نعم إنهم نظروا في كل جوانب اللغة تقريبًا، ولكنهم عزلوا هذه الجوانب بعضها عن بعض، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبه. درسوا الأصوات والصرف والنحو. إلخ. ولكن على وجه ينقصه التكامل؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلًّا

---

(١) السابق.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٣.

(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٨.

بنفسه، وليس لبنة أو ركنًا مهما في البناء يشد بعضه بعضًا، ومن ثم حُرموا من استخدام ظواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات.

٢ ـ لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمنهج محدد من مناهج، بل خلطوا بين هذه المناهج خلطًا، قادهم إلى التعقيد والغموض، كما يظهر ذلك واضحًا في كثير من أعمالهم. كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللغوية الواحدة بأكثر من منهج وأكثر من أسلوب، تارة بالمنهج الفلسفي، وتارة بالتأويل والافتراض، والحكم بالشذوذ، وتارة ثالثة بطريق الوصف»[١]

وبعد؛ فهذه أزمة مفهوم العلم في كتب علم اللغة، **وقد آثرنا تأجيل مناقشة ما فيها من إشكالات؛ لتتضح الصورة من غير تدخل يشوهها، أو يفرض عليها تصور مسبق، وستكون المناقشة من خلال المحاور الآتية:**

البيئة العلمية لعلم اللغة الحديث:

لعلم اللغة ارتباط بالمناخ العلمي والثقافي والسياسي والاجتماعي الذي ولد فيه لا سيما العلمي منه، فهو الوصف الذي تزهو به الدراسة اللغوية في العصر الحديث، وتفاخر به الدراسات اللغوية السابقة، وأصحابه يدعون بأنّ دراستهم تتوافق والمنهج العلمي، وتقف بجانب العلوم الأخرى متمسكة مثلها بالأسس العلمية وغاياتها.

ولا شك أنّ قضية فلسفة العلم، أو المناهج العلمية، ونظريات المعرفة من القضايا الإشكالية التي يصعب حصر مواطن الاتفاق والاختلاف فيها، ومكتبة فلسفة العلوم من أغنى المكتبات تنوعًا وثراءً وما ذاك إلا دليل على غزارة الإنتاج العلمي فيها، ولكن حسبنا تسليط الضوء على الأساس العلمي الذي شُيد عليه علم اللغة، والأصول التي تستمد شرعيتها منه.

ولو عدنا إلى كتب علم اللغة، وفيما ذكرناه سابقًا لوجدنا أن الملاحظة

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٩.

والتجربة، وتدوين المادة المدروسة كما هي، ونبذ الحدس والتخمين، والتأويل هي مصطلحات علم اللغة الحديث، وأبرز سماته، وهي أدوات المنهج التجريبي، وقد صرّح عدد من اللغويين باعتماد علم اللغة الحديث على المنهج التجريبي، يقول صلاح الدين صالح حسنين: «يعتمد علم اللغة المنهج التجريبي، ويقتضي هذا المنهج فحص الظاهرة المعينة المراد دراستها، وتستمد النتائج من الملاحظات التي يلاحظها الباحث، وبالطبع لن يتم هذا إلا إذا استقرأ الباحث أولًا المادة اللغوية وقسمها ونظمها والباحث في علم اللغة يتجنب الافتراض تمامًا، ويستعين أثناء دراسته بالأساليب الإحصائية والرياضية»(١)

ومن قبله محمد أبو الفرج يقول: «ومن الممكن أن نجعل مكان علم اللغة بين العلوم أكثر وضوحًا. إنّه علم تجريبي (عملي) بمعنى: أنّ مادة موضوعه خاضعة لإدراك الحواس، فالكلام يسمع، وحركة الأحبال الصوتية ترى مباشرة أو بمساعدة الأجهزة، وعملية الكلام يدركها المتكلم، والكتابة ترى وتقرأ»(٢)

ولا نريد الإكثار من النصوص الدالة على قضية لا تخطيها عين المتصفح لكتب علم اللغة.

هذا، وإنّ المنهج التجريبي «الحسي» ذو النزعة الاستقرائية هو المهيمن على الاتجاهات العلمية، فهو والمنهج العلمي وجهان لعملة واحدة في فترات متعددة من التاريخ العلمي، فإذا أطلق الثاني لا يقصد به إلا الأول، يقول دونالد جيليز صاحب كتاب فلسفة العلم في القرن العشرين: «وقد اكتسبت النزعة الاستقرائية خصائصها الأساسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما جعلها تسود المنهج العلمي في القرن التاسع عشر، كما أن المنهج الاستقرائي قد ساد وتطور على نطاق واسع خلال القرن العشرين أيضًا»(٣)

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٣٣.

(٢) مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص١٩.

(٣) ترجمة: حسين علي، دار التنوير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٩١.

إنّ المنهج التجريبي يقوم على أساس يعتمد على الحس ويجعلها المصدر الوحيد للمعرفة مستبعدًا العقل، ومنكرًا كل معرفة تأتي عن طريق غير الحس، وهو منهج تمتد جذوره إلى الفلاسفة اليونانيين كديمقريطس وأبيقورس، وقد مُكّن له وانتشر في القرن السابع عشر وما بعده على أيدي الفلاسفة الإنجليز فرانسيس بيكون ولوك وهيوم وبركلي. .إلخ[١]

«إنّ الذهن يبدأ وكأنه صفحة بيضاء، والتجربة هي التي تسطر هذه الصفحة ما يكتب فيها»[٢] هذه رؤية التجريبيين التي أعلن عنها زعيم من زعماء المنهج التجريبي وهو جون لوك، أو الزعيم الشعبي كما يقول هانز ريشنباخ[٣]

تقول يمنى الخولي مصورةً لما أسمته بروح العلم، وهو المنهج البيكوني الاستقرائي: «كانت الروح العلمية كما بلورها بيكون هي الاستقراء: المنهج التجريبي والإنصات لشهادة الحواس كمصدر للمعرفة، الطبيعة هي مملكة المعرفة الإنسانية ويجب الحيلولة دون أن يتجاوزها العقل، ولو حتى بفرض يحاول تفسير الوقائع. روح العلم يجب أن تحرر العقل من جنوحات الميتافيزيقا مثلما تحرره من الأوثان والأخطاء المتربصة به. هكذا علّمنا الرائد فرنسيس بيكون أن روح العلم ترتكز على عاملين هما: التجريبية ورفض الميتافيزيقا»[٤]

هذه صورة المنهج التجريبي العامة التي نشأ علم اللغة في أحضانه يطبق قوانينه على الدرس اللغوي، ويستلهم تجاربه، ويقتفي أثره، يقول جون لونيز: «إنّ علم اللغة تجريبي أكثر منه حدسي أو تأملي فهو يتعامل مع المعلومات

---

(١) ينظر: الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ١/ ٢٦٥ وما بعدها.

(٢) عن هانز ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية، ص٨٣.

(٣) السابق، ص٨٩.

(٤) فلسفة العلم في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص١٣٦.

الواضحة التي يمكن التثبت منها والتي حصلنا عليها عن طريق الملاحظة أو التجربة، والاتصاف بالتجريبية ـ بهذا المعنى ـ يعد السمة المميزة إلى حد بعيد للعلم في نظر معظم الناس، ويرتبط بخاصة كونه مؤسسًا بطريقة تجريبية كونه موضوعيًّا»[١]

هذا وقد تعرض المنهج التجريبي لنقد قوي لم يصمد أمامها، فالأساس الذي قام عليه المنهج من دعوى حصر المعرفة في طريق واحد لا غير وترك ما عدا الطريق الحسي أساس منطوي على إشكالات منهجية وعلمية، ومخالف لواقع العلم والمعرفة، وما يُعرف بمشكلة الاستقراء التي دشنها هيوم إلا نموذج لهذا النقد الذي وضع الحسيين في مأزق منهجي «إذ تدور هذه المشكلة حول أحد أسس الاستقراء بمبدأ اطراد الحوادث في الطبيعة؛ أي: افتراض أن المستقبل سوف يشبه الحاضر والماضي إذا اتفقت نفس الظروف المحيطة بظاهرة ما في المستقبل مع تلك الظروف المحيطة بحدوثها في الحاضر والماضي. تدور المشكلة بمعنى آخر حول تحليل هذا الافتراض، ما إذا كان يمكننا الاعتماد عليه أو ينبغي رفضه»[٢]

الإشكالية التي سلَّط الضوء عليها هيوم هي في القضايا التجريبية؛ لأن صدقها يتوقف على التحقيق التجريبي، فقضية مثل الشمس سوف تشرق غدًا، كيف نثبتها؟ أو بأي حق نتمسك بهذا الاعتقاد وهو قطعًا صحيح، وما التبرير المنطقي له؟ «إنّ موقف هيوم من مبدأ اطراد الحوادث الذي يعتمد عليه الاستدلال الاستقرائي هو أنه لا يمكننا تقديم برهان قبلي عليه، إذ لا نعرف كيف تكون مقدمات ذلك البرهان، ولا يمكننا إثبات المبدأ بالخبرة الحسية، إذ إنّ أي محاولة للإثبات هي بمثابة وقوع في الدور؛ أي: تسلَّم بما تريد إثباته»[٣]

سأتجاوز نقد المنهج التجريبي، والإشكالات الناجمة عن تطبيقه على

---

(١) مصطفى زكي حسن التوني، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٥١.

(٢) محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، ص١٠٨.

(٣) السابق، ص١١٢.

المعرفة الإنسانية، وأنتقل إلى أشهر ناقد للنزعة الاستقرائية وهو كارل بوبر، الذي عُرف بالهجوم على الاستقراء، تقول يمنى الخولي عن بوبر: «لو أردنا تلخيص التجريبية في كلمة واحدة لكانت: ضد الاستقراء أو اللااستقراء»(١)

وقد وجه نقدًا قويًّا على منهج الاستقرائيين القائل بالبدء بتسجيل الملاحظات؛ لأنه محال من وجهة نظر بوبر، يقول: «إنّ الاعتقاد بأنّه يمكننا أن نبدأ من الملاحظات الخالصة وحدها، بمعزل عن أية نظرية، هو أمر محال، وربما يتضح ذلك من خلال قصة الرجل الذي كرس حياته للعلم الطبيعي، ودوّن كل ما استطاع أن يلاحظه، ثم أوصى بأن تورّث تلك المجموعة من الملاحظات القيمة للجمعية الملكية للعلوم بإنجلترا كي تستخدم كدليل استقرائي. إنّ المغزى الذي نستخلصه من هذه القصة هو أنّ القيام بجمع الخنافس قد يكون مفيدًا في حين أنّ جمع الملاحظات قد لا يكون كذلك»(٢)

وقد طبّق هذه التجربة على طلابه في فيينا، إذ طلب من طلابه في الفيزياء: أن يمسك كل واحد منهم بالقلم والورقة، فقال: لاحظوا بعناية ودقة، سجلوا ما تلاحظونه وقد تساءل الطلاب عما يريد أستاذهم بوبر أن يلاحظوه، فعبارة «لاحظ» لا تعني شيئًا بنفسها، ولا تؤدي إلى شيء، فالعالم لا يلاحظ فحسب، فالملاحظة دائمًا منتقاة، وتتطلب موضوعًا مختارًا، ومهمة محددة، واهتمام مسبق، واستناد إلى نظرة خاصة(٣)

هنا يطرح بوبر صورة النزاع بينه وبين الاستقرائيين في السؤال التالي: ما الذي يأتي أولًا (ح) الملاحظة أم (ض) الفرض؟ وبوبر يجيب بأن (ض) قبل (ح) كما هو واضح من نصوصه السابقة(٤)

وقد أشار كذلك إلى أن الاستقراء بحاجة إلى تبرير، فإذا كان عن طريق

---

(١) فلسفة العلم في القرن العشرين (يمنى)، ص٣٧٠.

(٢) عن فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص١٥٣.

(٣) السابق، ص١٥٤.

(٤) فلسفة العلم في القرن العشرين (يمنى)، ص٢٧٠.

الاستقراء فهذا وقوع في الدور، وقد طرح بعض الاستقرائيين اللجوء إلى استقراء آخر ينتمي إلى نظام أعلى لتبرير الاستقراء، ولكن سيُضطر إلى تبرير هذا الاستقراء الأعلى باستقراء أعلى منه وهكذا إلى ما لا نهاية[1]

وفي مثل هذا البحث يصعب الحديث بشكل أوسع عن نقد بوبر وتقويمه، وقد طرح بوبر نظريته للعلم التي تختلف تمامًا عن المنهج التجريبي الاستقرائي، فالنظرية العلمية عنده تنطلق من «المشكلة التي يريد أن يتناولها، ثم يقدم صياغة لها، ومن خلال تحديد المشكلة وصياغتها يقوم بتحليلها من كافة الجوانب بصورة نقدية توحي إلى القارئ بأهميتها وحيويتها، ومن خلال النقد يستطيع أن يدفع بالحلول الممكنة لمشكلته، ثم يستبعدها واحدًا تلو الآخر ليتبقى حلًّا واحدًا، وتكون المشكلة من خلاله قد اتضحت بكل أبعادها»[2]

أبرز ما يلاحظ هنا أنّ بوبر على عكس الاستقرائيين يبدأ بالمشكلة وليس الملاحظة، مع حضور الفروض العلمية واختبارها، ثم استبعاد ما فشل منها في الاختبار تقول يمنى ملخصة منهج بوبر: «خلاصة المنهج هي أن يتعلم الباحث أن يفهم المشكلة فيحاول حلها، ويفشل في هذا الحل فيردفه بحل آخر أقوى يفشل فيه هو الآخر، العالم يسير من حلول سيئة إلى حلول أفضل، عارفًا في كل حال أن لديه القدرة على طرح تخمينات جديدة، فطريق التقدم العلمي الوحيد هو طريق الكشف، هو طريق طرح فروض أفضل»[3]

والإشارة الجديرة بالذكر هنا دخول الفرض العلمي والتخمين والحدس في المنهج العلمي، بل أصبحت مكانته لا تقل عن الملاحظة إن لم تتقدمها، يقول محمود زيدان في كتابه الاستقراء والمنهج العلمي: «فإذا أردنا الإشارة إلى موقف المنهج العلمي المعاصر من أولية الملاحظة والتجربة وجدناه ينكر تلك الأولية. وما كنا نصل إلى الكشوف العلمية المعاصرة في نظريات الذرة

---

(١) فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص١٥٦.

(٢) ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص٣٢.

(٣) فلسفة العلم في القرن العشرين، ص٣٨٨.

والكوانتم والنسبية والنظريات في طبيعة الضوء إذا كان العلماء اقتفوا أثر بيكون ومل؛ لأن أسس تلك النظريات جميعًا لا تنطوي على وقائع محسوسة ندركها إدراكًا حسيًا وإنما تنطوي على موجودات لا يمكن إدراكها بالحواس. وتلك النظريات جميعًا مصاغة صياغة رياضية صورية ولا يتوقف صدق تلك الصياغة دائمًا على تحقيقها تحقيقًا تجريبيًّا، يمكن تحقيق بعضها تجريبيًّا بطريق غير مباشر ولكن بعضها الآخر لا يمكن تحقيقها تجريبيًّا حتى من حيث المبدأ»[1]

والطريف أنّه كما قام اتجاه في الدرس اللغوي يتبنى المنهج التجريبي الاستقرائي، وينتقد الاتجاهات الأخرى، قامت المدرسة التوليدية التحويلية بهدم تلك الاتجاهات وبناء منهج يتبنى النظرية العلمية المعاصرة القائمة على الفروض العلمية، وتقديمها على الملاحظة، وتطبق رؤية بوبر العلمية على دراسة اللغة.

هذا ولا يعنى نقد الاستقراء إنكار أهميته الملاحظة والتجريب في البحث العلمي، فلا أعلم أحدًا ينكر الاستقراء جملة وتفصيلًا، ولكن النقد يوجه إلى حصر المعرفة في طريق الحس.

إنّ الحس له أثر كبير في المعرفة الإنسانية وكذلك العقل، وهذه القضية واضحة في تراث الأمة الإسلامية يقول ابن تيمية: «طرق العلم ثلاث: **أحدها**: الحس الباطن والظاهر، وهو الذي تعلم به الأمور الموجودة بأعيانها، **والثاني**: الاعتبار بالنظر والقياس وإنما يحصل العلم به بعد العلم بالحس، فما أفاده الحس معينًا يفيده العقل والقياس كليًّا مطلقًا، فهو لا يفيد بنفسه علم شيء معين، لكن يجعل الخاص عامًّا والمعين مطلقًا، فإن الكليات إنما تعلم بالعقل، كما أن المعينات إنما تعلم بالإحساس، **والثالث**: الخبر، والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب، فهو أعم وأشمل، لكن الحس والعيان أتم أكمل»[2]

---

(١) ص١٤٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ٧/ ٣٢٤.

أزمة العلمية في الدرس اللغوي:

في القرن الثامن عشر ونتيجة للثورة العلمية والنظرية النيوتنية الفيزيائية برزت مشكلة كبيرة في الوسط العلمي وهي تمييز العلم عن غيره اشترك فيه كثير من فلاسفة العلم ككانط وهيوم، ثم اكتسبت أهمية بالغة في القرن العشرين[(١)] فباتت من القضايا الإشكالية التي لا يتجاوزها فلاسفة العلوم، وقد واكب تلك الإشكالية كثيرٌ من الخلافات فيما يدخل في دائرة العلم، وما لا يُعد من العلم.

وإنّ علم اللغة ليس بمنأى عن تلك الأزمة، وتحت الضغط الذي سببته تلك الأزمة أصبح البرهنة على علميّة الدراسة اللغوية من أولى أوليات اللغويين، فغدا كلّ اتجاه يحصر الدراسة العلميّة للغة في اتجاه، ويحجر النظر العلمي في اللغة في منهجه، وسنذكر طرفًا من ادعاءات اللغويين العلميّة وحصرها في اتجاهاتهم في دراسة اللغة مرتبةً حسب مدارسهم:

الدراسة التاريخية والمقارنة:

ـ يقول بودوان دي كورتيني: «ليست النظرة الواصفة ولا النظرة البدهية للغة نظرة علمية، بل ليس علميًّا حقيقةً سوى النظرة التاريخية للغة»[(٢)]

ـ وقد سبقه هرمان باول المتعصب للدراسة التاريخية، وقد أكد ذلك القول في كتابه أسس تاريخ اللغة عندما ذكر سبب اختياره هذا العنوان يقول: «فقد يعترض معترض بأنه توجد نظرة علمية أخرى للغة غير النظرة التاريخية يجب أن أنكر ذلك»[(٣)] والمعترض هو ـ كما ذكرت بريجيته بارتشت ـ السويسري ميستلي، فعند «هرمان باول النظرة العلمية للغة هي دائمًا النظرة التاريخية. هذه الفرضية هي أكثر الفرضيات تغلغلًا في كتابه «أسس تاريخ

(١) فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص٣٨٤، ٣٨٦.

(٢) بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ، ص٧٣.

(٣) نقلًا عن مناهج علم اللغة، ص٧٥.

اللغة». وقد أكدت المكانة الاحتكارية المأمولة لعلم اللغة التاريخي - المقارن»[1]

ومما يزيد وضوح هوس اللغويين بسؤال العلم، وتأثرهم بالنظريات العلمية محاولة تطبيق النظريات العلمية في الدرس اللغوي، واقتفاء أثر العلماء في التخصصات الأخرى، ومن أشهر تلك المحاولات ما قام شلايشر تطبيق نظرية دارون على اللغة، فـ«في منتصف القرن التاسع عشر وقع الحدث الأهم، فقد قدم دارون نظرية تطور الأنواع. وقد طبقت هذه النظرية على اللسانيات على يد الألماني أوجست شلايشر. تتلخص فكرته بالقول: إنّ اللغة كانت كائنًا حيًّا مستقلًّا بذاته عن الإنسان وأن اتجاه تطورها محدد بقوانين بيولوجية عامة للتطور اللغة تولد وتعيش لفترة محدودة ثم تهب الحياة إلى لغة أخرى أحدث منها لتحل محلها، وتسمى نظرية شلايشر النظرية الطبيعية أو السلالية باعتبار تفرع اللغة الأصل إلى فروع عدة»[2]

يقول جورج مونين مؤرج علم اللغة عن عمل شلايشر: «قدّم عالم النبات شلايشر صيغة قطعية حاسمة للنظرية القائلة بأن اللغة جهاز عضوي؛ أي: أنها ليست ظاهرة اجتماعية، بل هي حادث من حوادث الطبيعة أو جهاز عضوي طبيعي. وبالتالي كان علم اللغة خاضعًا لقوانين حتمية تساعد علم الصوت على إعادة إنشاء اللغات البائدة، وعلى هذا النحو شعر شلايشر شعورًا واضحًا بضرورة فصل الدراسة الإنسانية القديمة المسماة بفقه اللغة عن الدراسة اللغوية الجديدة التي كان يريد أن يطلق عليها اسم علوم الحنجرة أو الزردمة. ولما كانت اللغة جهازًا عضويًّا فهي إذن قابلة للتطور، وعلى هذا الصعيد تبنى شلايشر مباشرة كل ما جاء به داروين في كتابه «أصل الأنواع الحية»»[3]

---

(١) السابق.

(٢) ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص٥٧.

(٣) تاريخ علم اللغة، جورج مونين، ترجمة: بدر الدين القاسم، ص٢٠٢.

ومثله راسموس راسك يقول صاحبا كتاب «النظريات اللسانية الكبرى»: من النحو المقارن إلى الذرائعية: «يبرز الدانماركي راسك وريثًا لفكر ق ١٨ ولا سيما للعقلانية التجريبية التي تميزت بوصف المعطيات وترتيبها، وبلا شك سنلاحظ في هذا التوجه بصمة المذهب الطبيعي لفون لينيه الذي كان أول من اقترح في مجالي النباتيات وعلم الحيوان صنافة ثنائية تسمح بتصنيف الكائنات الحية بحسب الجنس. وكذا تأثير التطورية لـ مارك. إنّ نقل هذه الخلفية العلمية إلى مجال النحو المقارن الذي كان في طور التشكل سمح بتوسيع مجال المقارنة اللسانية. يقول راسك: «إذا تبين لنا أن صور الكلمات الضرورية في لغتين تتطابق إلى حد يجعلنا نتبين قواعد تغير الحروف التي تمكننا من المرور من لغة إلى أخرى، فهذا يعني أن هناك قرابة قوية بين هاتين اللغتين»، ومع ذلك فراسك يرفض فرضية اللغة الأم التي لم توجد قط، فالهدف المنشود هو الاقتراب من الأصل الأكثر احتمالًا»[١]

هذه المحاولات الدؤوبة في تطبيق النظريات العلمية، وتطبيق مناهجها على دراسة اللغة يكشف شيئًا من أزمة الدرس اللغوي في العصر الحديث في البيئة الغربية، وعن رغبة من اللغويين في إبراز مكانة الدرس اللغوي في المجال العلمي، والوقوف مع المختصين في العلوم الأخرى جنبًا إلى جنب، فقد رأى «شلايخر علمية اللسانيات تنتج عن ارتباطها بالعلوم الطبيعية (بسبب الطبيعة العضوية بين اللغة). وقد رأى أن تقسم علوم اللغة إلى أربع وحدات: نظرية الأصوات، ونظرية الكلمات (الصرافة)، ونظرية الوظيفة، ونظرية التراكيب. وفي هذا التصنيف لا مكان للقاموسية، فالقاموس لا مكان له في نسق العلم في تلك الفترة»[٢]

ولكن هذه النظرة التي وصفها شلايخر أنها هي النظرة العلمية للغة وصفت فيما بعد بأنها نظرة غير علمية، ولعل من أوائل من انتقد تلك الرؤية

---

(١) ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي، ترجمة: محمد الراضي ط: ٢٠١٢م، ص٢٣.

(٢) النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص٣٦.

التي سادت في عصر شلايخر النحاة الجدد، فقد شنوا هجومًا على تصورات اللسانيات التاريخية؛ إذ عدوها مجرد افتراضات، كما وصفوا السؤال الذي كان يشغل اللسانيين التاريخيين والمقارنيين كذلك حول أصل اللغة سؤالًا غير علمي، واللغة الأوهم مجرد وهم[(١)]

وقد تبنى النحاة الجدد منهج العلوم الفيزيائية في عصرهم، **وقد أكدوا على أولويتين:**

«أ ـ لا ينبغي أن يقتصر التحليل اللساني على وصف أو ملاحظة التغيرات التي تقع بين حالتين أو أكثر للغات تجمع بينهما قرابة، بل ينبغي أن يقدم تفسيرًا وضعيًا للأسباب التي أدت إلى التغيرات الملاحظة.

ب ـ وتبعًا لذلك فإن المذهبين العضوي والطبيعي يتركان مكانهما لمناهج الملاحظة الاستقرائية والاستنباطية التي تميز الرغبة التفسيرية لعلوم الطبيعة (كعلم الفيزياء مثلًا)، والواقع أن رهان إشكالية النحاة الجدد يدور برمته حول الطابع المطلق أو النسبي للقوانين الصوتية»[(٢)]

وقد حاول النحاة الجدد ضبط المنهج التاريخي والمقارن من خلال دراسة التغيرات الصوتية، والبرهنة على أنّ ذلك التغيير يحدث وفق قوانين ثابتة ليس للشذوذ فيها مدخل، فحاولوا رصد التطورات بدقة في كل مرحلة محاولين الكشف عن أي خروج من القواعد، والوصول إلى سببه[(٣)]

يقول صاحب موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب): «لم يكن القواعديون الجدد بأقل من شليشر في كفاحهم من أجل تأسيس عملهم في علم اللغة التاريخي المقارن في إطار العلوم الطبيعية ولكن في الوقت الذي اتجه فيه شليشر إلى البيلجيا فإن القواعديون الجدد قد نظروا إلى العلوم الفيريقية الدقيقة ذات الطبيعة غير الحية مثل الجيلجيا والطبعيات بوصفها نماذج لهم»[(٤)]

---

(١) السابق، ص٤٣.

(٢) النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص٤٦.

(٣) اتجاهات البحث اللساني، ص٨٥.

(٤) روبنز، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، ١٤١٨هـ، ص٢٩٧.

ولا يخفى أنّ تلك الخصومات والادعاءات، والمحاولات المستميتة في الاستئثار بالدراسة العلميّة أصبحت من تاريخ الدرس اللغوي، وبرزت مدارس لغوية واتجاهات بحثية في اللغة تخرج الدرس التاريخي والمقارن من الدراسة العلميّة للغة كما سيأتي، بل تُعد الآن من غرائب ذلك العصر، يقول تمام حسان: «كان من الأمور التي استولت على خيال اللغويين في القرن الماضي أنّ اللغة كالكائنات العضوية، تولد وتنمو وتحيا، وتصيبها أعراض التحلل، ثم تموت. وأنها من ثم تعتبر فردًا في عائلة لغوية يقرب بعضها من بعض. .ولهذا رأينا الباحثين في اللغة من علماء هذه الفترة يدافعون عن جعل منهج الدراسات اللغوية شبيهًا بمناهج الدراسات الطبيعية. وإنّ المذهب القائل: إنّ اللغة علم طبعي له قوانين الطبيعة ربما اعتبر الآن من غرائب القرن التاسع عشر»[1]

الدراسة الوصفية «البنيوية»:

لعل ادعاء الوصفيين العلميّة في الدرس اللغوي أشهر من أن يذكر، فالنصوص التي ذكرتها سابقًا، والمستفيضة في كتب علم اللغة هي في الغالب للوصفيين، ولكن سنشير إلى بعض النصوص لنكشف عن شيء من تاريخ قضية دراسة اللغة دراسة علمية، والبيئة التي أفرزتها.

ولا نريد الحديث عن أصول المنهج الوصفي كما لم نتحدث من قبل عن أسس المنهجين التاريخي والمقارن، فذلك معلوم في مظانّه، وكذلك لن نفصّل القول في التوافق والاختلاف بين سائر المدارس التي تتبنى المنهج الوصفي، أو الفروقات المنهجية بين الوصفيين الأوروبيين والوصفيين الأمريكيين، كل ذلك له مجال آخر سنركز حديثنا في نقطة ادّعاء بعض اللغويين الدراسة العلميّة للغة هي الدراسة الوصفيّة.

وقد رأينا محاولات أصحاب المنهج التاريخي والمقارن المتتابعة في

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م، ص٩٢.

نقل مناهج العلوم إلى الدرس اللغوي، وكذلك فعل الوصفيون، يقول صاحب كتاب اتجاهات البحث اللساني: «تختلف اللسانيات الآن عن لسانيات القرن التاسع عشر على النحو التالي: اختلاف في التنظيم المنهجي للمعرفة، وفي تفسير للحقائق المعروفة على نحو جديد، وفي توسيع مجال اهتمامها توسيعًا ملحوظًا. وفي نقل إجراءات منهجية في فروع العلم الأخرى وإعادة غرسها في مجال اللغة لتحليل الظواهر اللسانية»[١]

هنا نقطتان لا بد من ملاحظتهما **الأولى**: محاولة تطبيق منهجيات العلوم على علم اللغة، **والثانية**: التأكيد على أنّ لسانيات القرن العشرين اللسانيات الوصفية تختلف عن لسانيات القرن التاسع عشر الذي ساد فيه المنهج التاريخي والوصفي، وهو اختلاف كما هو معلوم في منهج الدراسة وغاياته، بل يصل إلى المادة التي تستحق النظر والدراسة وكلاهما يدّعي حصر العلميّة!

وقد أشار غير باحث للقطيعة التي أحدثتها البنيوية مع الدراسات اللغوية التي قبلها، وذلك على يد سوسير وقد أشار إلى ذلك صاحبا كتاب النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية إذ يقولان: «يبين سوسير أن الإنسان لا يتحكم في اللغة، وقد شكلت آراء سوسير قطيعة مع اللسانيات المقارنة المعاصرة وذلك باقتراحه مقاربة لا تاريخية ووصفية ونسقية (ستنعت فيما بعد بالبنيوية)، وقد استعملت مفاهيم سوسير ومصطلحاته استعمالًا واسعًا من قبل صوتة براغ ثم انتشرت بعد ذلك»[٢]

وقد اقترح سوسير لسانيات علمية يمكن أن ترتكز على عزل اللغة كنظام موضوعي مستقر، ومحدد جيدًا، الذي يمكن للسانية أن تحلل علاقاته الداخلية بمناهج العلوم الوضعية. قدّم سوسير في حقل اللسانيات طريقة جديدة في النظر إلى اللغة كنظام عوضًا من اعتبار اللغة ككائن عضوي»[٣]

---

(١) ميلكا إفيتش، ص١٠٣.

(٢) ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي، ص١٠٥.

(٣) سايمون كلارك، أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة: سعيد العليمي، دار بدائل، ٢٠١٥م، ص١٢٠.

كانت الإشكالية الكبرى التي نشأت من سقوط مساواة اللغة بالمخلوقات الحية، واعتبرها كائنًا عضويًا هي إذا لك تكن اللغة كذلك، فكيف نعتبرها شيئًا يدرس، وكيف نعتبر اللغة أحد العلوم الأكاديمية، ومن التخصصات العلمية؟

تبنّى سوسير نظرية دوركايم في علم الاجتماع، ونقل ما يُسمى بالحقائق الاجتماعية الموجودة في العقل الجماعي إلى اللغة، فكما أنّه في المجتمع ظواهر محسوسة ملموسة تحركها شبكة من الأنظمة، فكذلك اللغة من وجهة نظر سوسير، فخلف الصورة الكلامية نظامًا عامًّا ينبغي أن تتوجه البحوث اللغوية إلى وصفه ودراسته وتحليله[١]

والذي يعنينا في هذا النص معرفة إشكالية البحث عن مقعد لدراسة اللغة في قاعة العلم، وعد دراسة اللغة من الدراسات العلمية.

هذا، وقد حاول الوصفيون قصر الدراسة العلميّة للغة على المنهج الوصفي، يقول جفري سامسون: «إننا اليوم نعتبر دو سوسير أولًا وقبل كل شيء العالم الذي عرف مفهوم اللسانيات التزامنية. .، وهي دراسة اللغات كنظم موجودة في نقطة معينة من الزمن، على النقيض من اللسانيات التاريخية. والتي بدا لمعاصريه أنّها الأسلوب الوحيد الممكن لدراسة الموضوع»[٢]

هوس الوصفيين بالعلميّة جعلهم يرتكبون خطأً منهجيًا في دراسة اللغة، وذلك باستبعاد أحد ركني اللغة، فاللغة صوت ومعنى، فاستبعدوا دراسة المعنى؛ لصعوبة دراسته دراسة علمية، فالدراسة العلميّة ـ وتحت تأثير المنهج التجريبي الاستقرائي ـ تُعنى بالأشياء المحسوسة، من أجل وصفها وتصنيفها، فهذا بلومفيلد اللغوي الأمريكي الذي ما فتئ يردد ضرورة دراسة اللغة دراسة

---

(١) ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، ص٢٥ وما بعدها.

(٢) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص٢٦.

علميّة، يستبعد دراسة المعنى، وقد: «واصل تلامذة بلومفيد في اتباع منهجه باستبعاد المعنى في التحليل، وفي تبني الصرامة العلمية والموضوعية الآلية، وكان جوهر اهتمامهم توزيع الوحدات اللغوية (منهج التوزيع) ويتألف هذا المنهج من محاولة لإحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السياق نفسه، فإن لم يحدث تغيير أساسي في السياق فحينها تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئة واحدة؛ أي: لهما خصائص نحوية واحدة مثال كلمتا إنسان وبرنامج تنتميان إلى فئة واحدة وهي الأسماء فمن الممكن أن يحتلا المكان نفسه، فنقول: ذلك الـ (الإنسان ـ البرنامج) خيب أملي»[١]

وبلومفيلد ابن بيئته، وقد كانت البيئة العلميّة شديدة الحساسية ـ كما ذكرنا سابقًا ـ فيما يُعد من العلم وما يخرج من دائرته، يقول جفري سامسون: «يتمثل إسهام بلومفيلد الجديد في تأكيده مكانة اللسانيات كعلم بأسلوب فلسفي دقيق إذ بلغ نضوجه العلمي في زمن كان فيه الفلاسفة يخصون العلم بمكانة رفيعة بالمقارنة مع المنجزات الفكرية الأخرى ولكنهم كانوا في الوقت نفسه شديدي الحساسية حول ما هو جدير بأن يعتبر علمًا»[٢]

المدرسة التوليدية التحويلية:

رائد مدرسة النحو التوليدي التحويلي تشومسكي العالم اللغوي الأمريكي، وما فعله الوصفيون من نقد للمنهج التاريخي والمقارن قام به التشومسكيون ومارسوه على الوصفيين.

تبنّى الوصفيون المنهج التجريبي الاستقرائي وعدّوه المنهج الوحيد الذي يستحق الوصف بالعلميّة، وهذا المنهج ـ كما ذكرنا سابقًا ـ قد تعرض لنقد قوي على أيدي فلاسفة العلم ومنهم بوبر، وقد طرح فكرته في نظرية العلم هذه النظرية التي لا تحفل كثيرًا بالملاحظة والتجربة، أو بالأصح تنزلها منزلة غير منزلتها التي كانت عند التجريبيين؛ ولأن علماء اللغة في العصر الحديث

---

(١) اتجاهات البحث اللساني، ص٢٨٧.

(٢) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص٥٧.

مولعون بسؤال العلم، فإنّ للخلافات والصراعات التي دارت حول سؤال العلم ستنعكس على دراسة اللغة، فإذا كان للتجريبيين ومن قبلهم الدارونيين أنصار في الدرس اللغوي، فكذلك سنجد للعقلانيين أنصار في الدرس اللغوي يستبعدون الدراسة الوصفية للغة من العلم، يقول جفري سامسون: «التشومسكيون يذهبون إلى الادعاء صراحة أنه ليس للعمل اللساني الوصفي المحض حق الوجود»[1]

هذا، وقد طبّق تشومسكي «النقد الفلسفي للاستقرائية على اللسانيات البلومفيلدية. لقد رفض [تشومسكي] الاستقراء وتبنى النموذج الفرضي الاستنباطي الوضعي الجديد للتفسير العلمي، الذي يقوم العالم وفقًا له بصياغة بعض الفرضيات، ويستنبط النتائج التجريبية لهذه الفروض، ويختبر هذه النتائج التجريبية لهذه الفروض، ويختبر هذه النتائج بالقياس إلى البرهان. إنّ النظرية الملائمة بالنسبة لهذا النموذج، هي التي يمكن أن تولّد استنباطيًّا تلك التصريحات التجريبية التي تشكل نطاقها فحسب: سوف تولد جميع التصريحات الحقيقة وليس الزائفة»[2]

وبهذا ينتقل علم اللغة إلى طور جديد منقلبًا على ما قبله من منهج لدراسة اللغة غير معترف به ولا بأحقيته في دراسة اللغة، وتبقى إشكالية العلم وتطبيق شروطه على الدرس اللغوي هاجس اللغويين، ومناط كثير من مشكلاتهم، يقول صاحب موجز تاريخ علم اللغة في الغرب معبرًا عن هذه الإشكالية: «كانت المشكلة هي: ما هي معايير العلم التي تطبق على علم اللغة بوصفه علمًا؟ وبالنسبة لبلومفيلد فلا مجال للشك في أن العلم هو الإمبريقية المفهومة والمطبقة بدقة شديدة، ومنهجه الإمبريقي منهج اختزالي يركز بشكل مدروس على تلك الجوانب من اللغة التي يمكن أن تعالج على نحو تام بناء على الأسس الإمبريقية كما فهمها هو... وقاده هذا في التطبيق على العلوم

---

(١) السابق، ص١٥٤.

(٢) أسس البنيوية، ص١٢٧.

الإنسانية إلى اعتناق المذهب السلوكي. أما مفهوم تشومسكي للعلم فهو يصرح بتفسيره العقلي للعلم، وهذا يجعله في مقابل لبلموفيلد. فتشومسكي وأتباعه ينظرون إلى اللغة من الداخل؛ أي: مقدرة ابن اللغة على استعمال وفهم لغته، والإمبريقيون قد نظروا إلى اللغة من الخارج كما تفعل العلوم الطبيعية»[١]

ومع شدة اختلاف المدرستين البلومفيلدية والتشومسكية في المنهج وفي طبيعة العلم إلا إنهم «يتفقون حول رغبتهم الثابتة في تصنيف اللسانيات من بين العلوم عند التقسيم بين الآداب والعلوم»[٢]، «فقد كان اهتمام علماء اللغة الأمريكان خلال الأربعينيات والخمسينيات يتركز في إصرارهم على ممارسة علم اللغة بصورة تؤسس للموضوع مكانة علم قريب من العلوم الطبيعية»[٣]

يتضح من كلّ هذا أنّ سؤال العلم وإشكالياته له سياق في الدرس اللغوي الغربي مرتبط بحركة العلم عمومًا، وما صاحبها من صراعات في رسم حدوده، وتمييزه عن غيره، وما أصحاب سوسير الوصفيين إلا حلقة واحدة من حلقات تاريخ علم اللغة كلّها تدعي المنهج العلمي، وتنفيه عما سواها، فما تعده مدرسة هو المنهج العلمي للدرس اللغوي تصفه أخرى بأنّه غير علمي، وما تخرجه مدرسة من دائرة الدرس العلمي للغة تراه أخرى من صلب عمل عالم اللغة.

وقد تبين أنّ بين تلك الاتجاهات تباينًا واختلافًا سواء كان في غاية دراسة اللغة أو المنهج الصحيح في دراستها، أو في الأساس العلمي الذي تعتمد عليه الدراسة اللغوية.

---

(١) روبنز، ص٣٤١ ـ ٣٤٤.

(٢) مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص١١٥.

(٣) تيرينس موور وكريستين كارلنغ، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص٣٢.

مناقشة خصائص العلم:

تحدثنا من قبل عن سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة، وهي: الوضوح والدقة والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق والشمول والانسجام والاقتصاد والتماسك، وذكرنا كذلك أنّهم يتفقون على أغلبها، وأنّ بعضها لا يعدو أن يكون مرادفًا لسمة أخرى كالوضوح والدقة، **وسنتناول مناقشة سمات العلم من جانبين:**

الجانب الأول: حضورها في التراث اللغوي العربي.

الجانب الثاني: غيابها عن مدارس علم اللغة الحديث.

وقبل أن ندخل في مناقشة الجانبين أود الإشارة إلى أنّ علوم العربية متنوعة ومتعددة، وليست سواء في الاتصاف بصفات العلم، وذلك يعود إلى طبيعة فرعها اللغوي، والغاية التي تتواخها، فليس صحيحًا منهجيًّا مقارنة علم الأصوات أو علم النحو بفقه اللغة والمعاجم من ناحية الدقة والاقتصاد والقابلية للتطبيق...إلخ، وحسنًا فعل تمام حسان حينما فرّق بين الصناعة والمعرفة، وجعل علم النحو من الصناعات التي تقوم على القوانين الكلية، وأما فقه اللغة فمن المعارف التي تقوم على المعلومات الجزئية[(١)].

وقد أدرك العلماء من قبل الفرق بين المعارف الجزئية والقوانين الكلية، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق من أوائل النحويين يوجه يونس وقد سأله: «هل يقول أحد الصّويق ـ يعنى: السّويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس»[(٢)].

وأبو علي الفارسي يدرك الفرق بين الخطأ في المعارف الجزئية والقوانين الكلية، فيحبذ الخطأ في المعارف على الخطأ في القوانين أو القياس على حد قوله،

---

(١) ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ.

(٢) جمال الدين علي القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٠٨/٢.

يقول: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة. ولا أخطئ في واحدة من القياس»[1]

قام النحو العربي على أساس علميّ لا يحصر المعرفة في جانب استقرائي تجريبي دون إعمال للعقل، أو منهج استنباطي يشيد نظرياته بعيدًا عن الواقع، بل هو علمٌ يعرف بالقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، له أركان عدة: السماع والقياس ثم التعليل والتفسير، وتحت كلّ ركن قوانين تضبط منهج استخدامها، وترتب استعمالها في التقعيد والتحليل، وتفصيل ذلك منثور في كتب أصول النحو، ومن أدام النظر فيها واستوعب ما حوته سيدرك ـ حتمًا ـ أنّ النحو العربي علم قائم على أسس سليمة، وقواعد علمية.

الجانب الأول: السمات العلميّة في التراث اللغوي العربي:

قدّم تمام حسّان جهدًا عظيمًا في إبراز تطبيق سمات العلم على النحو العربي، وذلك في كتابه الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، بعد أن ذكر سمات العلم، أو ما أسماه بخصائص العلم المضبوط، وهي سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة: الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد.

وقد ذكر أنّ المقصود بالموضوعية استبعاد ميول الباحث وعواطفه، والانطلاق من موضوع الدراسة، ولها دعامتان: **الأولى**: الاستقراء الناقص، **والثانية**: صلاحية النتائج للتحقيق والضبط، وأمّا الخاصية الثانية فهي الشمول ويتحقق بوسيلتين: **الأولى**: الحتمية وهي القياس، **والثانية**: التجريد، وأما الصفة الثالثة فهي التماسك؛ أي: ترابط عناصر الموضوع المدروس وللتماسك طريقان: عدم التناقض ثم التصنيف، والصفة الرابعة هي الاقتصاد وله مظهران: الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات في العبارة العلمية، والمظهر الثاني: التقعيد[2]

---

(١) عبد الرحمٰن أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١/ ٢٣٣.

(٢) بتصرف ص١٦ وما بعدها.

وبعد أن بيّن سمات العلم ذكر السؤال التالي: «إلى أي حد يتسم النحو بسمات العلم المضبوط أو الصناعة؟»[1]

الموضوعية:

يتسم النحو بالموضوعية بدعامتيها الاستقراء الناقص والضبط، فأما الاستقراء الناقص فمما هو معلوم أنّ العلماء نظروا في كلام العرب بالاعتبارات المعروفة لديهم من تحديد زماني ومكاني، واستقرأوا عامة كلام العرب وفق الشروط التي تضمن صحة المادة المدرسة وتحقيق غايتهم من الدراسة، واستغنوا به عن غيره مما لم يصل إليهم، وكان هذا استقراء ناقص وهو مطلب العلم، وأما الضبط فكان يبدو في مظهرين: **الأول**: أنّهم كانوا يردون قواعدهم إلى ما تقوله العرب ويوثقون كل القواعد التي يصلون إلى تجريدها بالشواهد[2]، وهو شبيه بما يعرف في التجربة العلمية بتحقيق الفرض، **والمظهر الثاني**: هو الضوابط التي وضعوها ليتعرفوا على الأبواب مثل طريقة الخليل في معرفة مخرج الحرف بأن تأتي بالحرف ساكنًا بعد همزة مكسورة.

الشمول:

يتسم النحو كذلك بالشمول بعنصريها الحتمية، وتجريد الثوابت، فالحتمية هي ما يسميها النحاة القياس، فالمعنى واحد، فالقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، بمعنى أنّ نتائج النحو التي بُنيت من المنقول يتحتم انطباقها على غير المنقول بحيث لا يبقى في لغة العرب ما لا يخضع لقواعد النحو، وليس يطعن في هذا الشمول ما نجده في الاستعمال اللغوي من شذوذ، فقد تناول النحاة الشذوذ بالتحليل والتعليل، والعنصر الثاني هو تجريد الثوابت، ويكاد يكون النحو كله من قبيل تجريد الثوابت، فقد جرد النحاة الأصل والفرع والقياس والعلة والحكم والعدول.

---

(١) السابق، ص٥٧.

(٢) الصحيح أنّ الشاهد يساق في القواعد الخلافية، أو في الحالات الشاذة الخارجة عن القاعدة أما المسلمات والقواعد المتفق عليها فلا تحتاج إلى شاهد، وهذا ما فعله النحويون.

التماسك:

يتسم النحو بالتماسك؛ أي: عدم التناقض والتصنيف، النحو نظام متشابك محكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض، إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح للتطبيق، وكذلك النحو يتسم بالتصنيف وهو ظاهر في جميع تقسيمات النحو: أقسام الكلمة، المعرب والمبني، والجامد والمشتق، والمجرد والمزيد، والصحيح والمعتل، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات. .إلخ.

الاقتصاد:

يتسم النحو بالاقتصاد ولذلك مظهران: **الأول**: الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون المفردات (طابع فقه اللغة)، فالأصناف هي الثابتة أما المفردات فهي متغيرة، فقد يُستغنى بالفعل الماضي عن آلاف الأمثلة وهكذا، **والمظهر الثاني**: التقعيد، والتقعيد كذلك استغناء بالكلام في الحكم الشامل عن الكلام في أحكام المفردات[١]

وبعده عرضه لسمات العلم والبرهنة على تحققها في النحو العربي يقول: «وإذا تحقق للنحو الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد كان النحو علمًا مضبوطًا»[٢]

والغريب خلو كتب علم اللغة من النتيجة التي توصل إليها تمام حسان مع أنّ كتابه من مراجعهم، وكلامه في سمات العلم، والتفرقة بين الصناعة والمعرفة حاضرٌ في بعضها.

هذا، وفي السياق نفسه، سياقِ البرهنة على اتّسام النحو العربي بالعلميّة قدّم حسن الملخ دراسة أوسع من دراسة تمام حسّان بعنوان: «التفكير العلمي في النحو العلمي».

فقد جعل للعلم خصائص ثلاثة: «الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكليات والجزئيات التطبيقية والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ

---

(١) الأصول (بتصرف)، ص٥٧ وما بعدها.

(٢) السابق، ص٦٠.

على المنظومة العلميّة من تغيرات المستقبل؛ وهذه الخصائص الثلاث: الضبط والتفسير والتوقّع خصائص مدركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو العربي؛ ذلك أنّ قواعد النحو العربي ونظرياته ومناهجه وتاريخه مثال ناصع دالّ على التفكير العلمي الذي أدركه علماء العربية في بنائهم صرح النحو العربي»[1]

ثم ذكر أنّ هذا الكتاب «برهان علمي على أنّ النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي، وصفاته في منهج الاستقراء، ومنهج التحليل، ومنهج التفسير، وليس المراد منه الدفاع عن النحو العربي ـ وإن كان هذا الهدف قد تحقق ضمنًا ـ لأنّ التجربة والتاريخيّة أثبتت نجاح علم النحو العربي ومتانته في قواعده؛ أي: في الجزء الثابت منه»[2]

وفي الدراسة تفصيلات كثيرة يصعب الإتيان عليها في هذا البحث، ولكن الغرض الإشارة إلى الدراسات التي طبّقت السمات العلميّة على النحو العربي.

الجانب الثاني: السمات العلميّة في المدارس اللغوية الغربية:

عندما يتحدث أصحاب كتب علم اللغة عن السمات العلميّة كانوا يستدلون على عدمها، أو الاضطراب فيها بأمثلة من التراث اللغوي العربي، وقد قدمنا ذكر ذلك بالتفصيل، وكان حريًّا بهم التمثيل بأمثلة من الدرس اللغوي الغربي الحديث، فعلم اللغة من وجهة نظرهم علمٌ حديث يتحلى بهذه الصفات، فالواجب العلمي عليهم يحتّم اختبار علم اللغة، ومعرفة مدى اتّصافه بتلك السمات، فموضوع تلك الكتب ليس النحو العربي ولا الدرس اللغوي العربي، وإنما موضوعها علم اللغة الحديث الدراسة العلمية للغة حسب زعمهم.

---

(١) دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٣.

(٢) السابق، ص١٤.

إنّ صنيع أصحاب تلك الكتب سقطة منهجية، وإن هي إلا إحدى المحاولات المستميتة للبرهنة على عدم علميّة الدرس اللغوي العربي الذي لم يتحلَّ بسمات العلم في مقابل علم اللغة الحديث، والسؤال الملحّ الذي يراود قارئ تلك السمات مع النماذج اللغوية العربية على عدمها أليس في علم اللغة الحديث ما يصلح أنموذجًا على الغموض، أو على الاختلاف في المصطلحات، أو غير ذلك من تخلف السمات العلميّة؟ أكل المدارس اللغوية الحديثة بمناهجها المختلفة سواء في تحقيق الخصائص العلميّة والوفاء بها على أكمل وجه؟

إنّ الناظر في نقد المدارس اللغوية يدرك الإشكالات التي وقع فيها أصحابها، فمن ذلك على سبيل المثال كثرة المصطلحات وتعددها للمفهوم الواحد وهي ظاهرة متضخمة في الدرس اللغوي الحديث عامة وفي الدرس الوصفي خاصة، يقول في ذلك ماريوباي: «هناك نقد حقيقي يوجه إلى الدراسة الوصفية للغة، وهو خاص بكثرة مصطلحاتها وتعددها بشكل ملحوظ، وهناك تفسير لهذا ولكنه لا يعد تبريرًا يتمثل في محاولة علماء اللغة الشبان المتحمسين أن يسدوا حاجات هذا العلم الوليد على وجه السرعة، ومجاراة كل هذه المصطلحات الجديدة التي يستعملها علماء اللغة الوصفيون، والتي قد تصل إلى بضع مصطلحات للظاهرة الواحدة تحتم السعي لوضع ـ ليس فقط قائمة بالمصطلحات أو معجمًا لغويًّا ـ ولكن دائرة معارف كاملة»[١]

هذا وقد عُرف عن سوسير الاضطراب في المصطلحات يقول صاحبا القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: «إنّ مصطلحات سوسير في كتاب الدروس غير مستقرة»[٢] بل ذكر كمال بشر أنّ سوسير يتناقض في استعمال بعض المصطلحات[٣]

---

(١) أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ص٢٥٦.

(٢) أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص٣٩.

(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٩٣.

وإلى جانب الاضطراب المصطلحي تبرز إشكالية أخرى، وهي الغموض، والوضوح ـ كما مر معنا سابقًا ـ من السمات العلميّة التي حرّص عليها أصحاب علم اللغة، واتصف بها علمهم الجديد! يقول ماريوباي واصفًا تلك الإشكالية: «وهناك اتجاه ظهر لبعض الوقت في علم اللغة الوصفي، وهو الميل نحو الإبهام والغموض، وإن النزول بعلم اللغة الوصفي إلى مستوى القضايا والنظريات الرياضية الذي بدأه هلمسيلف فيما سمي بالتحليل شبه الرياضي للغة اللكوسماتيكية لا يحقق أي منفعة لا لعلم اللغة ولا للرياضة. إن موضوع علم اللغة هو اللغة، وإذا عجز علم اللغة عن أن يجعل نفسه واضحًا ومفيدًا في أبحاثه وموضوعاته التي يتناولها من غير الاستعانة بعلم لا توجد بينهما علاقة واضحة فقد فشل في أداء مهمته، ومثل هذا يقال عن المبالغة في استعمال أبحاث الفلسفة أو علم النفس أو ما وراء علم اللغة، المبنية على مجرد مزاعم غير ثابتة. إن علم اللغة يجب أن يكون واقعيًّا، لا باحثًا فيما وراء الطبيعة»[(١)]

المقصود هنا ليس البحث عن الإشكالات العلميّة في المدارس اللغوية الحديثة، ولا الغرض من هذا اتّهام علم اللغة الحديث بعدم العلميّة، أو الدفاع عن علوم العربية، فليس هذا أو ذاك من أسئلة البحث ولا من أهدافه، بل المقصود بيان الإشكال الذي وقع فيه أصحاب علم اللغة، فهل أصحاب كتب علم اللغة لا يعدّون ما ذكره ماريوباي وغيره إشكالًا علميًّا؟ وهل يرون ذلك من الاختلاف السائغ؟

وما الفرق بينه وبين الإشكالات التي ذكروها في علوم العربية؟

ليتهم على الأقل ناقشوا هذه المسألة، وأجابوا تلك الأسئلة المطروحة؛ لأن القارئ لكتبهم بعين البصيرة سيخرج بالنتيجة التالية: علوم العربية لا تتصف بتلك السمات العلميّة، أو مقصّرة في جوانب كثيرة منها، وبناء على هذا فلا تتوفر فيها سمات الدرس العلميّ للغة.

---

(١) أسس علم اللغة، ص٢٥٧.

مناقشة كمال بشر:

صرّح كمال بشر ـ كما مر سابقًا ـ بأنّ علوم العربية لا يمكن عدّها من علم اللغة الذي حدد سماتها من قبل، و«ذلك أنّ العرب في القديم لم يستطيعوا ـ بحكم الزمان والخبرة ـ الوفاء ببعض هذه الخواص، **من أهمها**:

١ ـ أنّهم لم ينظروا إلى اللغة على أنّها بناء متكامل، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا. نعم إنهم نظروا في كل جوانب اللغة تقريبًا، ولكنهم عزلوا هذه الجوانب بعضها ببعض، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبه. درسوا الأصوات والصرف والنحو... إلخ. ولكن على وجه ينقصه التكامل؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلًّا بنفسه، وليس لبنة أو ركنًا مهمًّا في البناء يشد بعضه بعضًا، ومن ثم حُرموا من استخدام ظواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات.

٢ ـ لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمنهج محدد من مناهج الدرس، بل خلطوا بين هذه المناهج خلطًا، قادهم إلى التعقيد والغموض، كما يظهر ذلك واضحًا في كثير من أعمالهم. كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللغوية الواحدة بأكثر من منهج وأكثر من أسلوب، تارة بالمنهج الفلسفي، وتارة بالتأويل والافتراض، والحكم بالشذوذ، وتارة ثالثة بطريق الوصف»[١]

أمّا فيما يتعلق بالنقطة الأولى فإنّ كلام بشر غريب، وادّعاء تكذّبه نظرة سريعة غير متأنية في التراث اللغوي العربي، ويفنّده النظر في التراث اللغوي العربي حالًا ومقالًا، ولنتأمل نص السكاكي في كتابه القيّم (مفتاح العلوم) حيث يكشف عن ترابط علوم العربية وتآزرها في وصف العربية وضبطها واتقانها يقول عن علوم العربية: «وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع على أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٥٩.

قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدًا من التسمح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر على علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم على إيرادهما وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة وأوردت حججًا مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير مع الإرشاد على ضروب مباحث قلَّت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق أذن»[1]

ويلاحظ أنّ السكاكي أورد علوم العربية كلّها من قواعد صرفية واشتقاقية ونحوية، وعلوم البلاغة، وما يختص بالشعر، وهو مع ذلك يدرك التمايز المنهجي بين علوم العربية؛ فعلوم العربية مراتب تبدأ من الصوت إلى النص، ومن الاهتمام بالصواب في الألفاظ التراكيب، والدقة في التعبير، إلى محاولات الكشف عن جماليات النصوص.

وللنظر في كلام الجاربردي حينما جعل علوم العربية أصولًا وفروعًا، والأصول منها ما يتعلق بالألفاظ، ومنها ما يتعلق بالمركبات، يقول: «علوم الأدب علومٌ يُحترز بِها عن الخلل في كلام العرب لفظًا أو كتابة، وهي على ما صرَّحوا به اثنا عشر، منها أصول، وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول: فالبحث: إمَّا عن المفردات من حيث جواهرُها وموادها؛ فعِلمُ اللغة، أو من حيث صورُها وهيئاتها؛ فعلم التصريف، أو من حيث انتسابُ بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية؛ فعلم الاشتقاق.

وإما عن المركَّبات على الإطلاق، فأما باعتبار هيئاتِها التَّركيبية، وتأديتها

---

(١) نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ص٦.

لمعانيها الأصلية؛ فعلْمُ النَّحو، أو باعتبار إفادتِها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى؛ فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح؛ فعلم البيان.

وإما عن المركبات الموزونة، فأمَّا من حيث وزنُها؛ فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها؛ فعلم القافية.

وأما الفروع: فالبحث فيها إمَّا أن يتعلَّق بنقوش الكتابة؛ فعِلْم الخط، أو يختص بالمنظوم؛ فالعلم المسمَّى بقرض الشعر، أو بالمنثور؛ فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، أو لا يختص بشيء منها؛ فعلم المحاضرات، ومنه التواريخ»[١]

فالجاربردي هنا ـ كغيره من العلماء ـ يدرك ترابط علوم العربية، وأنّها كلٌّ لا يتجزأ إلا لاعتبارات منهجية في البحث والدراسة، أو لاعتبارات تعلمية في التصنيف والتدريس، فاللفظة المفردة تتناولها ثلاثة علوم هذه العلوم يدرك العلماء ترابطها، فالنظر في اللفظة من أجل وصفها وتحليلها، والحكم عليها صوابًا وخطأً يكون بتضافر علم اللغة «معاني الكلمات»، وعلم الاشتقاق، وعلم الصرف، والتقصير في جانب من هذه الجوانب سينعكس سلبًا على التحليل.

إنّ من يتأمل نشأة علوم العربية، ويدرك الغاية التي ترومها وهي اقتفاء كلام العرب، والمحافظة عليه، ووصفه وتفسيره، واللحاق بالعرب في فصاحتها سيدرك وهمَ كمال بشر في حكمه السابق، يقول ابن جني في تعريف شامل لعلوم العربية، وقد أسماه النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[٢]

ويقول السكاكي في مناط الخطأ اللغوي متحدثًا عن العلوم التي تُعنى

---

(١) حاشية الجاربردي، ص٦، عالم الكتب، ج١ ط ٣، ١٤٠٤هـ.

(٢) الخصائص، تحقيق: محمد النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص٣٥.

بالضبط، والحرز من الغلط: «أن الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عند الخطأ في كلام العرب وأردت أن أحصل هذا الغرض وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها لا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الأنواع مذيلة بأنواع أخر مما لا بد من معرفته في غرضك لتقف عليه ثم الاستعمال بيدك، وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المفرد والتأليف وكون المركب مطابقًا لما يجب أن يتكلم له، وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط على النظم، فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع على علمي المعاني والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه، وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعًا لنؤثر ترتبًا استحقته طبعًا»[1]

والعجيب أن كمال بشر لم يذكر ما يثبت ذلك الادّعاء، فلا أعلم هل المقصود أن تُجمع كلّ العلوم في مصنّف واحد؟ قد كان هذا في مرحلة متقدمة في التأليف كما فعل سيبويه، ثم استقل علمي النحو والصرف في مصنفات كثير من العلماء، وهل استقلال فروع علم العربية في مصنف يعني عدم النظر في اللغة نظرة شمولية؟

وهل اهتمام الوصفيين بالدرس الصوتي وتغليبهم إياه على البحوث الأخرى يعني عدم النظر في اللغة نظرة شمولية؟

يقول مؤرخ علم اللغة جورج مونين: «غالبًا ما يحدد مؤرخو علم اللغة في الفترة الواقعة بين ١٨٥٠ ـ ١٨٧٥ ما يسمونه بسيادة علم الصوت»[2]

ويقول جفري سامسون عن واحد من الإشكالات التي وقع فيها سوسير

---

(١) مفتاح العلوم، ص٨.

(٢) تاريخ علم اللغة، ص٢٠٥.

(أبو علم اللغة الحديث!!): «من الإشكالات التي وقع فيها سوسير إهمال النحو وإخراجه من صلب اللسانيات، فقد عد عملية بناء الجملة موضوعًا يتعلق بالكلام لا بالقدرة اللغوية، وقد غاب عنه أن جميع أو معظم الجمل المستقلة التي ننطقها جديدة لكنها مع ذلك تتبع أنماطًا نحوية منتظمة ومتعارفًا عليها»[1]

ومعلوم لدى الباحثين في الدرس اللغوي الحديث استبعاد علم اللغة الحديث دراسة المعنى، وهو أحد ركني اللغة، وعند تشومسكي النحو هو جوهر علم اللغة[2]

فأي الفريقين أحق بكلام بشر!

وأما النقطة الثانية التي ذكرها بشر التي استحقت بها علوم العربية الاستبعاد من علم اللغة، ووصمت من أجله بعدم العلميّة، فهو عدم الالتزام بمنهج من مناهج الدرس! ولم يذكر بشر أي درس ولكن لا شك أنّ المقصود الدرس اللغوي، وأمّا المناهج فقد أشار إليها باسم الإشارة «هذه» ولم يُبين ما هي، لكن لعله يقصد المنهج التاريخي والمقارن والوصفي؛ أي: المناهج التي نشأت بتفريعاتها وضوابطها بعد استقرار علوم العربية بألف سنة!

إنّ اللغويين العرب الأوائل تعاملوا مع اللغة، ودرسوها وَفْق منهج محدد يخدم الهدف الذي ينشدونه من دراسة اللغة العربية، فالغرض كان حفظ لغة القرآن، وتعليم هذه اللغة الفصيحة للناطقين بغيرها، وتعليمها للأجيال اللاحقة، والوصول إلى تحليل نصوصها (قرآن، وحديث، وشعر. إلخ) تحليلًا علميًّا سليمًا اقتضى ذلك التقعيد تحديد المكان والزمان لتمحيص من تؤخذ منهم اللغة، وبناء القواعد على الأشهر في لغة العرب، هذا المنهج حقق لهم هدفهم المنشود، ولا شك أنّه من الخطأ المنهجي أن نحاكم الأوائل على مناهج أحدثت من بعدهم، أو نحكم على صنيعهم بأنه مضطرب بناء على

---

(١) مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص٤٧.

(٢) ينظر: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص١٩٧.

تمايز مناهج الدرس اللغوي الحديث وانفصالها عن بعض؛ لتمايز غاياتها وتعددها.

ومن الإشكالات كذلك التي وقع فيها بشر في الحكم السابق التعميم الجائر، فقد جمع التراث اللغوي كلّه وأطلق عليه رصاصة حكمه، فجاءت باهتة باردة لا يُعبأ بها، فاللغويون ليسوا سواء في الوصف والتحليل والتعليل والتقييس وتنظيم المباحث، وتقييد القضايا بالحدود، وغيرها من تنوعات في التناول البحثي للغة من محاولاتٍ لتفسير الشاذ وتأويل الخارج عن القاعدة وهكذا.

وهذا لا يعني أنّهم لا يصدرون من منهج عام، وإطار مرجعي واحد يأخذ بمبدأ وصف اللغة وصفًا يميز صوابها من خطئها، واعتبار لغة العرب الفصحاء هي المرجع الأساس.

ثم إنّ الغاية من الدرس اللغوي هي التي تفرض المنهج السليم في دراستها، وأيُّ حكم على المنهج لا يأخذ الغاية من البحث بعين الاعتبار هو حكم خاطئ منهجيًّا، يقول نورثروب: «إنّ البحث العلمي يبدأ بوجود مشكلة، وإنّ طبيعة المشكلة المعينة هي التي تقرر طريقة أو منهجية البحث ودرجة ملاءمتها. [و]إنّ البحث العلمي يتقدم على مراحل وأنّ هناك طرائق ملائمة وأخرى غير ملائمة لكل مرحلة من مراحل البحث»[1]

وبهذا تتضح أخطاء بشر المنهجية في حكمه السابق، ويبقى كلامه عارٍ عن الصحة فارغًا من الأدلة، ادعاء لا يجعله واقع الدرس اللغوي العربي إلا مجرد افتراء.

دراسة اللغة من أجل ذاتها:

من الشعارات التي ما فتئ يرددها اللغويون في الغرب، وتبعهم أصحاب كتب علم اللغة دراسة اللغة من أجل ذاتها، ولعل أو من أطلق هذا الشعار هو

---

(١) فهم اللغة، ص١٢.

سوسير في تعريفه لعلم اللغة دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فاستبعدوا من الدراسة العلميّة كلّ دراسة لها أهداف غير وصف اللغة، وتحليلها، ومن ذلك الأغراض التربوية في الدرس اللغوي، وشدوا إلى إخراجها من حقل علم اللغة، وقد مرت نصوص هؤلاء اللغويين من قبل ولا موجب لإعادتها، وستكون مناقشتها من خلال **السؤالين التاليين**:

الأول: هل الغرض العملي سواء كان تربويًا، أو غيره من الأغراض يخرج الدراسة من دائرة العلميّة؟

الثاني: هل المدارس اللغوية طبقت هذا الشعار، والتزمت به؟

أمّا جواب السؤال الأول، فإنّ هذا القول غريب، ومنشأ الغرابة في أنّه نفى العلميّة عن الدراسة لا بسبب مصداقيتها في المعلومات، ولا في منهجها، ولا في صدق تحليلها للظاهرة، أو الدقة في استقرائها، وإنما نفى العلميّة عنها بسبب خارجي، وهي أهداف الدراسة وغاياتها!

وقد أحسن عبد الرحمٰن الحاج في الرد على من سلب وصف العلميّة من علوم العربية بسبب هذا القيد الذي وضعه أصحاب علم اللغة الحديث، يقول: «النحاة العرب الأولون قد التجأوا. إلى السماع ودونوا كلام العرب، وربما يقول قائل: إنّهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. وطبعًا هناك أسباب دينية اجتماعية، وهو الاعتناء بلغة القرآن أما أن يقول بأنّهم وقفوا من اللغة موقفًا غير علمي فلا؛ لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية، بل بمقياسين اثنين، وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة، وأفادت معلومات جديدة، وكشف بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنّها علمية»[1]

---

(١) المدرسة الخليلة الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، كتاب ندوة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط، ص٣٧٤.

والناظر في العلوم وتاريخها، ونشأت النظريات العلميّة، وظروف كثير من القفزات العلمية والاختراعات يدرك بطلان هذا وفداحته.

يقول أحد أصحاب كتب علم اللغة، وهو حلمي خليل مخالفًا بعض اللغويين العرب: «غاية العلم في ذاتها تفسير الواقع وبيان أسراره وليس هناك ما يمنع أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل نفعية أو بعبارة أخرى، أن يحاول تفسير الواقع من أجل استغلاله. فالغايتان التفسيرية والتطبيقية لا تنفي إحداهما الأخرى، ولا تتعارضان تعارض الشيء وضده، فصفات العلم غير منوطة بالانتفاع وعدم الانتفاع بل بما تمتاز به أعمال العلماء من التحري والضبط والموضوعية، ولذلك لم يقم علماء العربية القدماء حاجزًا أو فاصلًا بين هاتين الغايتين التفسيرية والتعليمية»[1]

والغريب أن قائل هذا النص يقول في الكتاب نفسه: «إنّ الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وتعميم للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة لا من حيث هي لغة معينة، وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة وهذه الدراسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية أو تربوية أو أية أغراض أخرى، وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير وهذا هو معنى دي سوسير: إن موضوع علم اللغة الصحيح والفريد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»[2]!

وأمّا جواب السؤال الثاني، فنظرة في حال علم اللغة الحديث، وواقعه، والظروف السياسية والعلميّة حوله تدرك أنّ ذاك الشعار ليس قابلًا للتطبيق، يقول جورج وطسون وهو من أقطاب البنيويين: «فرض سوسير وأتباعه على اللغويات شرطين في غاية الصعوبة. **أولهما**: أنّهم طلبوا منها أن تتخلى عن فرض القواعد في الاستعمال اللغوي، وتسلك سلوكًا وصفيًا مجردًا، فكثيرًا ما قالوا لنا في الخمسينيات: إنّ اللغويات الحديثة علمية وصفية وليست دراسة

(١) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١١٢.

(٢) السابق، ص٢٦.

فرض القواعد. كنت شخصيًّا متعودًا على تناول غدائي مع زملاء لي من علماء اللغويات البنيوية في جامعة بمنتصف غربي أمريكا. وكانوا يوضحون لي كل يوم أنّ اللغويات الحديثة هي دائمًا وصفية ولا علاقة لها أبدًا بفرض أي قواعد للاستعمال وغالبًا ما كانوا يرتلون جماعة ذلك النشيد، ثم يعودون إلى مكاتبهم بعد ذلك ليصنعوا ما يصنعه بقية الأساتذة منا؛ أي: ليصححوا الأغلاط في مقالات تلاميذهم. فإذا كنت تؤمن بأنّ دراسة اللغة هي عملية وصفية صرفة، أو بأنّ واجب اللغوي أن يصف ما يصنعه الناس باللغة، وليس أبدًا ما يجب أن يصنعوه، كيف إذن تبيح لنفسك عن طيب خاطر أن تصلح ما يقع فيه الغير من خطأ لغوي، وأن تصحح مقالًا، أو ورقة إجابة امتحان لتلميذ، أو تصف انعدام المعنى بأنه هراء؟. إنّ البنيوية والأدب عدوان لدودان ولا يمكن التوفيق بينهما أبدًا، وفي نهاية الأمر كان الموت مصير البنيوية، وهو مصير لا يدعو إلى الدهشة حينما نتذكر طبيعة هذا العدو»[1]

هذا النص يكشف تناقض البنيويين، ومدى واقعية شعارهم الذي يتغنون به، ومن الأحداث كذلك التي تشكك في مصداقية وفاء علم اللغة بشعارهم الذي رفعوه الدراسات التي قدموها في الحرب العالمية الثانية نظير الدعم الأمريكي لهم، يقول جفري سامسون: «اكتسب التوجه العملي للسانيات الأمريكية مزيدًا من الدفع إبان الحرب العالمية الثانية بعد أن دعت الحكومات علماء اللسانيات لديها لتنظيم برامج تعليمية في لغات البلاد البعيدة التي أصبحت الولايات المتحدة فجأة معنية بها فكثير من التحليل اللغوي الحقيقي ناجم عن هذا الجهد الحربي»[2]

ويقول ماريوباي عن علم اللغة الجغرافي، وهو يتبع المنهج الوصفي: «إن الجانب الجغرافي من علم اللغة هو الذي أثار ـ خلال الحرب

---

(١) اللغويات الجديدة، ترجمة: محمد مصطفى بدوي، مجلة الآداب الأجنبية، ع١، ٢٥، أكتوبر١٩٨٠م، ص١٩٨.

(٢) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص٥٣.

العالمية الثانية ـ اهتمام الحكومة، وأدى إلى إنشاء مكتب تحليل الوسائط Media Analysis Bureau ووضع المناهج الدراسية العملية لتعليم اللغات لأفراد القوات المسلحة. وقد كانت الحكومة مهتمة بالناحية العملية لا النظرية أو التاريخية للغة. لقد كانت تريد أن تعرف أي اللغات تستعمل في العالم، ومن وكم يتكلم بها، وكيف تستعمل، وكانت تريد أن تجهز تحت يديها أكبر عدد ممكن من الناس الذين يمكنهم أن يتكلموا ويفهموا اللغات، وعددًا أصغر من الخبراء الذين يمكنهم أن يتعرفوا عليها»[١]

إنّ الحكم على تلك الدراسات بأنّها غير علمية؛ لأنها مدعومة من الحكومات، أو لأنها نشأت لغرض تعليم أفراد الجيوش اللغات حكم غير سليم، وتصور خاطئ لمفهوم العلم.

وما قول هؤلاء في الدراسات المتعلقة بالترجمة الآلية ألا تعد من العلم أم أنّها دراسات من أجل الدراسة فقط؟ فـ«إنّ الأبحاث الأولى في الترجمة الآلية كانت تتم بمعونة الاعتمادات العسكرية»[٢]

هذا، ومن المعلوم أنّ الغاية من دراسة اللغة عند تشومسكي ليست اللغة نفسها ووصفها دون أغراض أخرى، وإنما الغاية «الكشف البنيوي للدماغ البشري»[٣]

وما اللغة التي يتصف بها البشر كلهم دون سائر الكائنات إلا وسيلة للكشف عن الدماغ، وعن المعرفة الكامنة فيه، فإنّ «نظرية تشومسكي اللسانية تتخذ من اللغة موضوعًا للدراسة، وتجعل من المعرفة الحاصلة ببنية الموضوع المدروس، بوصفها الخَرْج الظاهر الذي يعكس بإخلاص التركيب البنيوي لعضو الدماغ ينفلت للملاحظة، وسيلةً، ومن معرفة تركيب الجهاز العصبي

---

(١) أسس علم اللغة، ص٢٤٣.

(٢) سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص٤٩٧.

(٣) محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص٩٣.

ونشاطه الخلْقي هدفًا»[1]

من عالم اللغة؟

طرح ماريوباي هذا السؤال في نهاية كتابه أسس علم اللغة، وقد أجاب بإسهاب عن المهارات التي ينبغي اكتسابها، والمهام التي يجب عليه إنجازها، وسأنقل النص كاملًا برغم طوله؛ لندرك خطل الفكر البنيوي في درس اللغة لو طُبّق شعارهم: دراسة اللغة من أجل ذاتها، يقول: «عالم اللغة أو اللغوي هو المتخصص في علم اللغة، وهي الدراسة العلمية المنظمة لتراكيب اللغات ووظائفها. وعالم اللغة بهذا المعنى الفني يجب أن يميز عن عالم اللغة بالمعنى الدارج، وهو من يجيد عدة لغات، وقد أعطى Webster المعنيين في معجمه New International Dictionary وعالم اللغة لا بد أن يكون مؤهلًا عن طريق الخبرة والتدريب للقيام بعمليات **مثل**:

١ ـ إعداد وصف شامل للأصوات والصيغ والمفردات لأي لغة «بما في ذلك اللغات غير المكتوبة، والتي لم يسبق وصفها».

٢ ـ دراسة مقارنة للغتين أو أكثر، بقصد الوصول إلى ما بينها من علائق.

٣ـ معرفة طبيعة التنوعات اللهجية، وحدود كل داخل اللغة الواحدة.

٤ ـ دراسة تاريخ الأصوات والصيغ والمفردات لأي لغة.

٥ ـ تطوير المنهج العام لعلم اللغة.

وبالإضافة إلى نشاطات كهذه، فإن عالم اللغة المؤهل لا بد أن يكون قادرًا على أن يستفيد بمباحث علم اللغة في حل المشكلات اللغوية العملية، عن طريق القيام بعمليات كالآتية مع الاستعانة غالبًا بخبراء في علوم أخرى:

أ ـ القيام بتحليلات متقابلة للغتين لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما

---

(١) الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، ص٨٩، وينظر: الفكر اللغوي عند أفرام تشومسكي: الوصف المعيار وحدود التجريد والتجريب، نبيل محمد صغير ضمن كتاب: فلسفة اللغة: قراءة في المنعطفات والحدثيات الكبرى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص٤٩، ص٥٢.

بقصد الوصول إلى مادة تعليمية هدفها تيسير تعليم إحدى اللغتين لمن يتكلمون باللغة الأخرى.

ب ـ إعداد كتب تعليمية لتدريس اللغة، قائمة على أساس من التحليل اللغوي.

ج ـ إعداد اختبارات للمتخصصين في دراسة اللغة، أو للكشف عن مدى اللياقة لأنواع معينين من متعلمي اللغة.

د ـ تحليل النظام الكتابي للغة بقصد كشف مدى التطابق بينه وبين نطق الكلمة، أو قواعد اللغة، وكذلك القدرة على تركيب نظام كتابي للغات غير المكتوبة.

هـ ـ إعداد المادة الخاصة بمحو الأمية في لغة معينة.

وتحليل اللغة، وإعداد البرامج للترجمة الآلية من لغة إلى أخرى.

ز ـ استخلاص السياسة الرسمية والتعليمية نحو اللغة، وتقييم هذه السياسة. وفي الأعوام الأخيرة زادت أعباء عالم اللغة الذي أصبح يدخل في اختصاصه موضوعات ترتبط بعلوم أخرى مثل الأنثروبولوجيا «التي ارتبط بها علم اللغة منذ مدة طويلة»، وعلم النفس، والرياضة، والمنطق، وعيوب النطق، وعلم الاجتماع»[(١)]

وما فروع علم اللغة التطبيقي من تعليم للغة الثانية، وتعلّم اللغات بمساعدة الحاسب الآلي، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، وبرامج تحليل الأخطاء، والترجمات وغيرها إلا دليل آخر على فساد هذا الشعار.

علم اللغة مدارس مختلفة:

اختلفت مدارس علم اللغة اختلافًا واضحًا بينًا في الغاية من الدرس اللغوي، وفي المنهج، وفيما يدخل في دراسة اللغة وما يجب إبعاده، وفي بعض القضايا التي يُظن أنّها محل إجماع في علم اللغة الحديث في الغرب،

---

(١) ص٢٤٩.

وقد جعل زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين هذا الاختلاف الذي يصل إلى التناقض أحيانًا سمة من سمات علم اللغة الحديث، إذ يقولان: «إن تعايش النظريات اللغوية المتناقضة، والتي تنفي بعضها البعض الآخر أحيانًا يعد ميزة لعلم اللغة في بداية القرن الواحد والعشرين. تسبب تنوع التوجهات العلمية في لسانيات القرن العشرين ببلورة مناهج جديدة لدراسة اللغة. فإلى جانب المناهج المعروفة للسانيات المقارنة التاريخية والتصنيفية والبنيوية صارت تستعمل المناهج الرياضية والنفسية وأساليب اللسانيات التقابلية والإدراكية»[(١)]

وهذا الاختلاف والتنوّع في اللسانيات في تنامٍ مستمر، فقد تكاثرت «نظريات اللغة في إثر تشومسكي: نحو الحالة، النحو العلائقي، علم الدلالة التوليدي، نحو منتاج، النحو التطبيقي، النحو النسقي، النحو المراتبي إلى آخره... كل منها يحاول إنتاج آلية يمكن أن تعيد إنتاج الجمل النحوية وأنصار كل منهما يدعي أنّ نموذجه هو الأبسط والأكثر حدسية أو الأكثر طبيعة»[(٢)]

ومن النقاط الرئيسة الخلافية بين مدارس علم اللغة الاختلاف في الهدف من الدرس اللغوي، فمثًلا اتباع بلومفيد يجعلون وصف اللغات هو هدف علم اللغة الوحيد، وهذا ما لا تسلم به بعض المدارس الأخرى، يقول جون لونز في مقارنة بين أهداف اللسانيين من دراسة اللغة: «لو سئل معظم اللغويين الأمريكيين (وكذلك العديد من اللغويين في شتى أنحاء العالم) قبل نحو خمس عشرة سنة عن هدف اللسانيات الأساسي لأجابوا أنّه وصف اللغات. ولم يكن هؤلاء ليزيدوا على هذا التعريف بهدف اللسانيات، أو ليجيبوا عن هذا السؤال بالطريقة التي طرحها سابير في كتابه اللغة. حيث يقول: إنّ اللغة تستحق الدراسة لأنها وقف على الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها في التفكير. إنّ موقف تشومسكي كما عبر عنه في كتاباته الأخيرة متعارض

(١) مقتطفات من تاريخ علم اللغة النظري، ترجمة: تحسين رزاق سعيد، فلسفة اللغة، ص٣٧١.

(٢) أسس البنيوية، ص١٣٨.

تمامًا مع موقف بلومفيلد. وهو يعتقد أن هدف اللسانيات الرئيسي هو التوصل إلى نظرية استنتاجية لبنية اللغة الإنسانية بحيث تكون شاملة إلى الحد الذي يمكن معه تطبيقها على جميع اللغات»[١]

ومن مواطن الخلاف بين مدارس علم اللغة دراسة المعنى، فقد عدّتها مدارس خارج إطار الدرس اللغوي؛ لصعوبة دراسته دراسة علميّة وفق تصورهم للعلم، ومدارس أخرى نادت بضرورة دراسته، وصيّرته من صميم الدرس اللغوي، فـ«إن وصفية بلومفيلد تنطوي كذلك على إبعاد المعنى: فهو يرفض التصور الذهني للمدلول؛ لأن الإحاطة به غير ممكنة فهو مجموع الأحاديث العملية التي يقترن بها ملفوظ»[٢]

ويقول سايمون كلارك: «لقد أسست البنيوية الأمريكية إلى مدى بعيد على الرفض الكامل للمفاهيم العقلية، إذ كان برنامجها أن تحلل اللغة على أساس أقل تدخل ممكن من قبل المحلل. هكذا رفضت التمييز بين اللغة الكلام، محددة موضوع اللسانيات كمدونة لكلام اللغة موضع البحث التي جمعت بواسطة العمل الميداني. لقد سعت لاستبعاد أية إحالة المعنى في تحليل اللغة، معاملة المدونة كمجموعة من سلسلة أصوات خاملة، شكلية بحتة»[٣]

في المقابل يرى فيرث أنّ «علم اللغة كلّه دراسة للمعنى»[٤]

ومن مواطن الخلاف بين مدارس علم اللغة، الثنائيات التي جاء بها سوسير وتبنّاها الوصفيون أو بعض الوصفيين: اللغة والكلام، والتزامني والتعاقبي:

فقد فرّق سوسير بين الكلام واللغة، فجعل اللغة هي مناط البحث

---

(١) تشومسكي، ترجمة: محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠٧هـ، ص٨٢.

(٢) النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص٢٤٣.

(٣) أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ص١٢٤.

(٤) ينظر: علم اللغة النظامي محمود نحلة، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ملتقى الفكر، ٢٠٠١م، ص٢٩.

اللغوي، وأما الكلام وهي صورة اللغة (المنطوقة أو المكتوبة)، فدراستها ليس من عمل اللغوي، ونظر اللغوي فيها إن هو إلا وسيلة للوصول إلى النظام اللغوي، وفي نص سايمون كلارك ما يؤكد اختلاف المدارس اللغوية في التفرقة بين اللغة والكلام، وممن اختلف مع سوسير في ثنائية اللغة والكلام فيرث[١]، وكذلك «قطع لغويو براغ. مع المعارضة السوسيرية الفظة بين اللغة والكلام، من جانب وبين التزامني والتعاقبي من جانب آخر. ولقد تطورت المعارضة لفظاظة التقسيم لغة/ كلام حتى قبل نشوء حلقة براغ للسانيات في أعمال الشكليين الروس، فالشكليون الروس نظروا إلى الكلام ليس ببساطة باعتباره تحققًا للغة، وإنما بالأحرى باعتباره الفعل الخلاق الذي أتى باللغة إلى الحياة، الذي يمكن أن تخلق فيه اللغة بكسر القواعد، وكذلك أيضًا بتطبيقها، وفي أشكال شعرية من الخطاب ظلت هذه الوسائل الخاصة بالاستغلال الكامل لمصادر اللغة شائعة»[٢]

كان الغرض من هذه النقطة بيان الخلافات الواسعة بين المدارس اللغوية، وقد مضى من قبل اختلافهم في الأساس العلمي الذي تقوم عليه نظرياتهم اللغوية، وفي تصنيف علم اللغة، وعدّه من العلوم الطبيعية، والعجيب أنّ علم اللغة الحديث اتّسع لكلّ هذه الاختلافات والتناقضات، والتباينات التي شملت فروعًا عدة من قضايا منهجية وقضايا علمية إلى غاية العلم وهدفه، والمادة التي تستحق الدرس، وضاق عن عدّ ما قبله ـ قبل سوسير ـ علمًا، وقصروا العلميّة في الدرس اللغوي في المرحلة السوسيرية! ومع أنّ نظريات تشومسكي تقترب من نظريات لغوية قبل سوسير، وقبل علم اللغة الحديث[٣]

والأعجب من ذلك صنيع اللغويين العرب؛ إذ نقلوا الإشكالية الغربية مع علم اللغة، والمعارك التي دارت حولها، والانتهاء إلى وصم ما قبل سوسير

---

(١) السابق، ص٢١.

(٢) أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ص١٤٢.

(٣) اللغويات الجديدة، ص٢٠٦.

بأنه غير علميّ، وانتقاد الدراسات اللغوية السابقة للعصر الحديث = نقلوا ذلك كلّه إلى الدرس اللغوي العربي، فأحدثوا أزمة منقولة من بيئة إلى أخرى دون حاجة.

ويمكن في ختام الفصل إجمال أهم النتائج في **النقاط التالية**:

- حضور أزمة العلميّة في كتب علم اللغة بشكل لافت تبعًا للدرس اللغوي الغربي الذي عُني بتلك الإشكالية.

- حاول اللغويون الغربيون اللحاق بالدراسات العلمية في المجالات غير اللغوية، وتطبيق مناهجها على الدرس اللغوي.

- لم تنجُ الدراسات اللغوية الغربية، والتابعة لها من الدراسات اللغوية العربية من سلطة العلموية التي تقصر العلم على التجريبية.

- اختلاف اللغويين الغربيين في مفهوم العلم وحدوده والأسس العلميّة وكان سبب ذلك التفاعل مع البيئة العلمية الغربية.

- دأبت المدارس اللغوية الغربية على ادّعاء العلميّة، وإثبات عدم العلميّة في المدارس الأخرى.

- نقل اللغويون العرب تلك الأزمة إلى الثقافة العربية، وقد وقعوا في إشكالات منهجية عدة، **منها**:

- عدم مراعاة البيئة المنتجة لتلك الأزمة، وكذلك البيئة المنقول إليها تلك الإشكالية، فالسياق الغربي في تعاطيه مع اللغة مختلف تمامًا مع الثقافة العربية.

- التسليم بالمنهج التجريبي دون مناقشته، أو نقل الإشكالات التي وجهت إليه، ويتصل بهذا الإشكال عدم اختبار سمات العلم ومدى تطابقها والمدارس اللغوية الحديثة.

- الحكم على التراث اللغوي العربي في ضوء بعض المناهج الحديثة، وقد أثبت البحث أنّ كثير من الإشكالات التي وقع فيها الدرس اللغوي العربي فاستحق نزع العلميّة منه، وقعت فيها مدارس لغوية حديثة، ولم تُستبعد من الدراسة العلمية للغة.

الفصل الثاني

دراسة اللغة: المنهج والغاية

من القضايا التي تطرق إليها اللغويون على اختلاف توجهاتهم، وتعدد مدارسهم قضية منهج دراسة اللغة، والغاية من الدراسة، وهي قضية إشكالية تعاورتها كتب علم اللغة بالبحث، وتعاقب اللغويون على النظر فيها، ومن ثمّ كان للقضية حضور في كتب علم اللغة العربية، وما هذا الفصل إلا محاولة للكشف عن تناول اللغويين المحدثين العرب لقضية منهج دراسة اللغة وغايته، وهو متعلق بالفصل السابق، ولكن سيكون مركزًا، ومقتصرًا على المناهج المشهورة في كتب علم اللغة.

وهذا الفصل يتغي إجابة أسئلة بحثية ومعرفية عدة **من أبرزها**:

- كيف عرض أصحاب كتب علم اللغة قضية المنهج، وما الأسس العلمية والمنهجية في العرض؟

- هل تبني أصحاب تلك الكتب لمنهج بعينه له أثر في وصف المناهج الأخرى؟

- كيف نظر أصحاب كتب علم اللغة إلى المنهج العربي في الدرس اللغوي وغايته.

- وأخيرًا هل دعا اللغويون المحدثون إلى تبني مناهج لغوية جديدة لدراسة العربية؟

وبناء على تلك الأسئلة، ومن أجل الوصول إلى إجابتها إجابة علمية موضوعية قسمت المادة العلمية إلى **محاور أربعة**:

الأول: وصف مناهج دراسة اللغة.

الثاني: الغاية من دراسة اللغة.

الثالث: علاقة المناهج الحديثة بالثقافة العربية، **وفيه قضيتان**:

الأولى: القول بوجود أصول تلك المناهج في التراث.

الثانية: حاجة اللغة العربية إلى تلك المناهج.

الرابع: نقد مناهج دراسة اللغة.

المحور الأول: وصف مناهج دراسة اللغة:

لا يكاد يخلو كتابٌ من كتب علم اللغة من الحديث عن مناهج دراسة اللغة وصفًا لها وتحليلًا لقضاياها، وذكر نبذة عن تاريخها، وعن الفروق بينها، ولمزيد بيانها للقارئ العربي يضربون أمثلة على تناولها للغة من اللغة العربية، وهم في ذلك مختلفون اختلافًا يسيرًا، فطائفة منهم تذكر مناهج الدرس اللغوي تحت هذا العنوان، وطائفة أخرى تعدّ كلّ منهج من المناهج فرعًا من فروع علم اللغة، فمن الصنف الأول رمضان عبد التواب، وعلي عبد الواحد وافي، ومن الصنف الثاني محمود فهمي حجازي، ومحمد حسن عبد العزيز، وهي تسمية انتشرت في أمريكا يقول كمال بشر: «إنّ بعض الدارسين ـ وبخاصة في أمريكا ـ يميل إلى جعلها علومًا لغوية مستقلة، فبدلًا من أن يعدوها مناهج في إطار علم واحد هو علم اللغة، يرى بعضهم حسبان كل منها علمًا مستقلًّا أو فرعًا من فروع علم اللغة، ويسميها هؤلاء التسمية التالية: علم اللغة الوصفي، وعلم اللغة التاريخي، وعلم اللغة المقارن»[1]

وهو اختلاف في التسميات لا في مفهومها، وأما عبد العزيز أحمد علّام فقد جمع بين الأمرين، فتحدث عن منهج دراسة اللغة في فصل عن المناهج، وفي فصل آخر عن فروع علم اللغة مما جعله يقع في التكرار غير المبرر، وسيأتي تفصيل ذلك.

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٢٠.

وأما أوجه الاتفاق بين كتب علم اللغة في قضية المناهج، فكثيرة منها حديثها عن ثلاثة مناهج، وتفصيل القول فيها، وعدّها المناهج الرئيسة في الدرس اللغوي، وهي المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، ولم يخلُ كتاب في علم اللغة منها، يقول رمضان عبد التواب موضحًا تعدد مناهج البحث اللغوي في العصر الحديث، وشبه استقرارها على المنهج: التاريخي والمقارن والوصفي: «وقد تعددت مناهج البحث اللغوي عند علماء اللغة، وتمخضت بحوثهم عن ثلاثة مناهج مختلفة: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن. ولكل منهج من هذه المناهج أنصار يدعون له، ويغضون من شأن المناهج الأخرى، ولكننا مع ذلك نرى أن كل منهج منها يؤدي غرضًا لا يؤديه غيره، وإن مال الميزان في العصر الحديث مع المنهج الوصفي، وتعددت طرائقه وتشعبت مسالكه»(١)

وفي نص رمضان عبد التواب إشارة إلى تحيّز اللغوي إلى منهجه ضد المناهج الأخرى، وسيادة المنهج الوصفي في العصر الحديث على المناهج الأخرى، وسيأتي مزيدٌ من تفصيل ذلك.

المنهج التاريخي:

يُعد المنهج التاريخي من أقدم مناهج الدرس اللغوي الحديث، وأسبقها في دراسة اللغة في العصر الحديث، وهو يدرس اللغة في مراحل زمنية متعددة، ويتتبع اللغة أو ظاهرة من ظواهر اللغة عبر الزمن، ويرصد ما أصابها من تغيير، يقول رمضان عبد التواب: «المنهج التاريخي في الدرس اللغوي، عبارة عن تتبع أية ظاهرة لغوية في لغة ما، حتى أقدم عصورها، التي نملك منها وثائق ونصوصًا لغوية؛ أي: أنه عبارة عن بحث التطور اللغوي في لغة ما عبر القرون، فدراسة أصوات العربية الفصحى دراسة تاريخية، تبدأ من وصف القدماء لها من أمثال الخليل بن أحمد، وسيبويه، وتتبع تاريخها منذ ذلك الزمان، حتى العصر الحاضر، دراسة تدخل ضمن نطاق المنهج التاريخي.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٤.

ومثل ذلك يقال عن تتبع الأبنية الصرفية، ودلالة المفردات، ونظام الجملة»[1]

وقد ضرب محمود فهمي حجازي أمثلة عدة بعد ذكره لمجال البحث التاريخي بقوله: «يبحث علم اللغة التاريخي تطور اللغة الواحدة عبر القرون. فتاريخ اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية يدخل في مجال علم اللغة التاريخي»[2] فمن الأمثلة الموضحة للبحث التاريخي ما ذكره حجازي، إذ يقول: «ومعنى هذا أن دراسة تطور النظام الصوتي للعربية الفصحى هي دراسة صوتية تاريخية. وتطور الأبنية الصرفية ووسائل تكوين المفردات في العربية على مدى القرون مما يدخل في الدراسة الصرفية التاريخية وتطور الجملة الشرطية أو جملة الاستفهام في العربية الفصحى مما يدخل في الدراسات النحوية التاريخية والمعاجم التاريخية التي يسجل كل منها تاريخ حياة كل كلمة من كلمات اللغة من أقدم نص جاءت به متتبعًا تطور دلالتها على مر التاريخ ـ تعد أيضًا من علم اللغة التاريخي. فالتاريخ الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي لأية لغة من اللغات يدخل في مجالات البحث اللغوي التاريخي، والنحو التاريخي والمعاجم التاريخية من الأركان الأساسية في علم اللغة التاريخي»[3]

هذا وقد ذكر غير باحث الأسس التي يقوم عليها المنهج التاريخي، والقواعد التي ينبغي لعالم اللغة التاريخي مراعاتها، وهي عند صلاح الدين صالح حسنين على **النحو التالي**:

١ ـ «مقارنة الظواهر اللغوية المرتبطة بتاريخ حدوثها إن أمكن ذلك، وملاحظة تغيير هذه الظاهرة من فترة إلى فترة.

٢ ـ عند افتقاد التحديد التاريخي يمكن مقارنة المادة اللغوية المتفرقة

---

(١) السابق، ص١٩٧.

(٢) أسس علم اللغة العربية، ص٣٩.

(٣) السابق، ص٤٠.

قديمها وحديثها واستنباط مظاهر التطور ومساراته من خلالها بناء على الاجتهاد القائم على أساس مجموعة من الاتجاهات العامة التي تتحكم في التطور اللغوي، ومن هذه الاتجاهات مثلًا الاتجاه إلى التخفيف في بعض الصيغ، بحيث يمكن الاستنباط أنّ الصيغة الخفيفة أحدث من اللهجة التي تتداول الصيغة الكاملة. . .»[(١)]

وأما محمد أحمد حماد فقد ذكر أنّ المنهج التاريخي يقوم على أسس عدة، **وهي**:

١ ـ الاعتماد على وصف اللغة أو ظاهرة من ظواهرها في فترتين مختلفتين أو أكثر بشرط حدوث تطور لغوي معين!

٢ ـ وصف هذه الظاهرة في مكان محدد؛ لئلا تضطرب النتائج.

٣ ـ تحديد المستوى اللغوي المدروس[(٢)]

ويضاف إلى ما تقدم ذكره ما أكده الباحثون من اعتماد عالم اللغة التاريخي على اللغة المكتوبة، فهي الأكثر ثباتًا بخلاف المنطوقة الخداعة في نظرهم والمعرّضة للتغيير باستمرار[(٣)]

وأما الأصل الذي قام عليه المنهج التاريخي هو القول بتغيير اللغات باستمرار، وعلى الدرس اللغوي أن يدرس تلك التغييرات، ويرصد مظاهرها، ويكشف عن عللها، ويميط اللثام عن اتجاهات التغيير، وعلى عالم اللغة أن يسلط معاوله البحثية على مراكز التغيير، ويحاول تكرارًا معرفة دوافعه، يقول محمد حسن عبد العزيز: «من أهم الأفكار التي تميز علم اللغة الحديث أنّ اللغات تتغير باستمرار، وأنّ هذا التغير ليس بالضرورة فسادًا في اللغة أو انحرافًا عن التعبير الصحيح ـ كما يعتقد اللغويون التقليديون ـ أن التغير اللغوي في أغلب أحواله ضرورة ملحة، وهو أيضًا حقيقة لا يمكن إنكارها أو

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص٢٠٤.

(٢) علم اللغة العام، دار أشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٤٩.

(٣) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، ١٩٩٢م، ص١٤٩.

التغاضي عنها. . إنّ دراسة التغيرات التي تصيب اللغة في إطار ما يُسمى علم اللغة التاريخي»[١]

وكلام حسن عبد العزيز فيه نظر فقوله: «من أهم الأفكار التي تميز علم اللغة الحديث أنّ اللغات تتغير باستمرار» غير صحيح، فهذا القول ليس من ابتكارات علم اللغة الحديث، بل هو قول قديم، ولا أعلم من يخالفه، وما وضع العلوم اللغوية إلا دليل على الاعتقاد بتغيير اللغات وتبدلها، والروايات التي تبين أسباب نشأة علوم العربية خير شاهد على هذا القول وقدمه.

المنهج المقارن:

يقوم أساس المنهج المقارن على النظر في لغتين من أسرة واحدة، ورصد أوجه الشبة والاختلاف بينهما سواء كان ذلك على المستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي أو المعجمي، أو في ظاهرة من ظواهر اللغة، يقول محمود فهمي حجازي: «وموضوع علم اللغة المقارن دراسة الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية في اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة أو فرع من أفرع الأسرة اللغوية الواحدة، ولذا يقوم المنهج المقارن في علم اللغة على أساس تصنيف اللغات إلى أسرات، ويقسم اللغويون منذ القرن التاسع عشر اللغات المختلفة إلى مجموعات أو أسرات»[٢]

وشرط المقارنة ـ كما مرَّ ـ أن تكون اللغتان من أسرة واحد، وهذا ما دعا اللغويون إلى تقسيم اللغات إلى أسر لغوية متعددة، «فهناك أسرة اللغات الهندية الأوربية التي تضم أكثر لغات المنطقة الممتدة من الهند إلى أوربا، وتضم بذلك عددًا كبيرًا من اللغات التي عرفتها وتعرفها الهند وإيران والقارة الأوربية. وعرف العلماء الأوربيون في القرن التاسع عشر أيضًا أن العربية تنتمي إلى أسرة اللغات السامية التي تضم أيضًا اللغات العبرية والآرامية والأكادية والحبشية وقد تمكن العلماء من تقسيم اللغات المختلفة إلى أسرات

---

(١) السابق، ص١٤٥، ١٤٦.

(٢) أسس علم اللغة العربية، ص٣٥.

أو فصائل بمقارنة هذه اللغات واكتشاف أوجه التشابه بينها من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية. ووجود جوانب شبه أساسية بين عدد من اللغات معناه أنها انحدرت من أصل واحد مشترك؛ أي: من اللغة الأولى التي خرجت عنها هذه اللغات على مرِّ التاريخ»[1]

والحديث عن الأسر اللغوية بفروعها حديث يطول، ويضخم الدراسة بما هو متوفر في الكثير من كتب علم اللغة.

وأما المبادئ الأساسية للمنهج المقارن فقد نقلها رمضان عبد التواب عن أنطوان مييه، يقول عبد التواب: «والمنهج المقارن، يستند كما يقول «أنطوان مييه». إلى بعض مبادئ أساسية، يجب أن تصاغ صريحة؛ وذلك لأن معظم الأخطاء التي ترتكب في علم اللغة، إنما تصدر عن استخدام وسائل النحو المقارن في حالات، لا يمكن أن تطبق فيها مبادئه»[2]

وهذه المبادئ هي:

- إن اللغات تصدر عن تغييرات عناصرها الموجودة، لا عن خلق جديد، فمن يريد أن يضع اسمًا لشيء جديد، يستعير عادة عناصر الكلمة من لغته أو من لغة أجنبية.

وإذا ثبت أن بعض الكلمات، لا يمكن أن تعد مخلوقة من العدم على نحو ما، بحيث لا نجد لها أصلًا اشتقاقيًا، فإنه من المسلم به أن لكل طريقة خاصة للنطق، وكل نظام نحوي عام، قيمة تعبيرية لا تنكر، ذلك أنها كلمات أشبه بأسماء الأصوات، وتدخل في فصيلة من الكلمات، تعتبر اليوم ثابتة النظام والقواعد. وإنّ هناك دائمًا اتفاقًا غير شعوري، يقوم بين الأصوات والأشياء، فالانطباع الذي تحدثه كلمة غير معروفة، يمكن أن يختلف من سامع إلى آخر، ولكن هناك انطباعًا على كل حال، إن قليلًا وإن كثيرًا. وإنما يقاس الفرق بدرجة حساسية السامع أو خياله، أو مجرد حالته العصبية، فالذي

---

(١) السابق، ص٣٦.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٠٧.

يطلق عليه اسمًا مصنوعًا من أوله إلى آخره، على شيء أيًا كان، قد يكون مستهديًا بتوافق نفسي، بين الأصوات والشيء نفسه. وأما القدرة على خلق الكلمات، فليست إلا نوعًا من الخداع. وهذه النتيجة تؤدي بنا إلى القاعدة اللغوية الكبرى، التي تقول: إن اللغات تسير على تحوير العناصر الموجودة، لا على الخلق، وهذا هو **أول مبادئ** النحو المقارن.

ـ **والمبدأ الثاني**: ليس بين الاصطلاح اللغوي، والشيء الذي وضع له هذا الاصطلاح، أية علاقة طبيعية، وإنما هي علاقة تقاليد.

ـ **المبدأ الثالث**: إنّ التغيير لا يحدث على نحو مشتت غير مطرد، بل يحدث وفقًا لقواعد ثابتة، يمكن أن نصوغها في دقة، إذا تناولنا لغة ما في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها، وأن التغير يحدث على نحو مستقل متميز، في كل عنصر من عناصر اللغة الثلاثة: الصوت، والصيغة، والدلالة[١]

هذه هي الدراسة المقارنة دراسة تقوم على التقابلات اللغوية والمتشابهات في لغات قريبة من أسرة واحدة، يقول محمود السعران: «إن الدراسات اللغوية المقارنة تقوم على دراسة «التقابلات المطردة» أو المنتظمة من حيث «البنية الصوتية» بوجه خاص بيان الكلمات المتطابقة أو المتقاربة معنى، هذه الكلمات المأخوذة من لغتين متقاربتين أو من لغات متقاربة. وهذه التشابهات لا تفسر إلا على أن هاتين اللغتين ـ أو هذه اللغات ـ تنتميان أو تنتمي، إلى مرحلة أسبق كانا، أو كانت، فيها أشد تقاربًا. نعم إن اللغوي المقارن قد يجد كلمات متقاربة لم يحدث تقابلها إلا عن طريق الصدفة ليس غير. ولكن عندما تكثر المتقابلات وتكثر يكون من غير المقبول أن ندعو هذا محض صدفة»[٢]

وتتابع اللغويون العرب في تقريب المنهج المقارن، وحاولوا نقل ضوابطه، والمشاركة في تقنينه، فقد أشار غازي طليمات إلى أمور تضبط ـ من وجهة نظره ـ المنهج المقارن، **وهي**:

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٠٧ وما بعدها.

(٢) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ص٢٠١.

١ ـ ضرورة النظر في لغتين من أسرة واحدة دون الموازنة بين لغتين من فصيلتين كالعربية والإنجليزية مثلًا.

٢ ـ الموازنة بين الصيغ القديمة قبل تطورها وهي التي يغلب الظن أنّها من الموروث المشترك المتحدر من اللغة الأم.

٣ ـ الغرض من الموازنة الوصول إلى الخواص المشتركة، وهي أعمق من مجرد استعارة المفردات.

٤ ـ الغرض من المقارنة الوصول إلى أوجه الشبه، وأوجه الخلاف بين اللغتين، وتحديد العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية والجغرافية التي عملت عملها البطيء حتى تمّ انمياز اللغتين.

٥ ـ الارتقاء بالنتائج التي تتمخض عنها الدراسة المقارنة بين لغتين منحدرتين من أسرة واحدة إلى الأفق الإنساني يشق الطريق أمام علم اللغة العام، فهذه المقارنة تمهّد السبيل لمعرفة النواميس اللغوية الإنسانية العامة التي تنتظم جميع اللغات، وتحدد سيرها وتطورها[١]

ليس في هذه الأمور التي ذكرها غازي طليمات ما يضبط المنهج المقارن سوى الأول والثاني، فأما الثالث والرابع فداخل في غرض دراسة اللغة دراسة مقارنة، والهدف من هذا المنهج، وأما الخامس فهي دعوة لاستثمار المنهج المقارن.

المنهج الوصفي:

يحاول المنهج الوصفي دراسة لغة بعينها في مستوياتها المتعددة، أو في مستوى واحد منها، فيقوم «على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة؛، أي: في نواحي أصواتها، ومقاطعها، وأبنيتها، ودلالاتها، وتراكيبها، وألفاظها، أو في بعض هذه النواحي، ولا يتخطى مرحلة الوصف»[٢]

---

(١) في علم اللغة، دار طلاس، ص١٢١ بتصرف.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٨٢.

وذلك مع ضرورة تحديد الزمان والمكان، يقول محمود حجازي عن المنهج الوصفي، أو ما أسماه بعلم اللغة الوصفي: إنّ: «يتناول علم اللغة الوصفي بالدراسة العلمية لغة واحدة أو لهجة واحدة في زمن بعينه ومكان بعينه. ومعنى هذا أن علم اللغة الوصفي يبحث المستوى اللغوي الواحد من جوانبه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية»[1]

ويقول محمد السعران في السياق نفسه: «إن ما يسمى الدراسة اللغوية الوصفية يختص بفترة محدودة من تاريخ لغة من اللغات مستعملة في مكان محدود. فنحن مثلًا لا نستطيع أن ندرس اللغة العربية في تاريخها الطويل دفعة واحدة؛ لأنها لم تكن في تاريخها الطويل «شيئًا واحدًا ثابتًا ينتقل من جيل إلى جيل دون تغير بأي صورة من صور التغير، وفي أي جانب من جوانب اللغة. لقد درجنا على أن ندرس الأدب العربي دراسة عملية، فتقسيمنا لتاريخ الأدب العربي الطويل إلى مراحل زمنية، وبيئات مكانية بديهية من البديهيات.

ولكنّ كثيرًا من دارسي اللغة عندنا لا يميزون بين الدراسة الوصفية للغة، والدراسة اللغوية التاريخية»[2]

تلك إذن محاور الدرس الوصفي أعني: الزمان والمكان والمستوى، وإلى جانبها أمور أخرى تميّز المنهج الوصفي، ويتصف بها عالم اللغة الوصفي، **ومنها**:

- الاعتماد - في الأساس - على اللغة المنطوقة، وهي ما يسميه الوصفيون اللغة الحية، وإن كان اللغويون العرب يتوسعون في هذا الجانب فمحمود حجازي مثلًا يضرب عدة أمثلة لتطبيق الدراسة الوصفية بعضها من اللغة المنطوقة، وأخرى من المكتوبة يقول: «ويمكن تطبيق المنهج الوصفي في تحليل البنية اللغوية لأية لغة أو لهجة.

فدراسة أبنية الأفعال في لهجة الكويت أو النظام الصوتي في لهجة

---

(١) أسس علم اللغة العربية، ص٣٧.

(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٧.

عمان أو جملة الاستفهام في النثر العربي في القرن الرابع الهجري موضوعات تدخل في إطار علم اللغة الوصفي. وأية دراسة صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية لإحدى اللهجات القديمة الوسيطة أو الحديثة تعد دراسة وصفية. وهناك مجالات كثيرة لبحث النقوش والنصوص العربية القديمة بالمنهج الوصفي.

فدراسة الأبنية الصرفية التي وردت مستخدمة في مجموعة من النقوش أو في مجموعة من النصوص المنتمية إلى مستوى لغوي واحد تعد دراسة صرفية بالمنهج الوصفي. فدراسة أي جانب من جوانب بناء الجملة في مستوى لغوي واحد تعد دراسة نحوية بالمنهج الوصفي»(١)

وقد تطرق كمال بشر إلى هذه القضية، وهو وإن لم يقصر الدراسة الوصفية على اللغة المنطوقة غير أنّه ذكر سبب تفضيل اللغة المنطوقة، إذ يقول: «إن مادة البحث. هي اللغة المنطوقة أو ما يحلو لبعضهم أن يسميها اللغة الحية. على أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أنّ اللغة المكتوبة ليست من اختصاصنا، أو أنها ليست ذات أهمية في الدراسة والبحث. إن لها كيانًا في دائرة الدرس اللغوي. أما أننا قد حددنا هنا المادة باللغة المنطوقة. تمتاز بمجموعة من الخواص التي تعين على فهمها وتيسّر تحليلها تحليلًا صادقًا، كالظواهر الصوتية من نبر وتنغيم وفواصل صوتية، منضافًا ذلك كله إلى مقام الكلام، وهو عنصر أساسي في الفهم والإفهام، أما اللغة المكتوبة فتعوزها هذه الخواص كلها أو بعضها، ومن أهمها الموقف أو المقام اللغوي الحي»(٢)

ـ ومما يتميز به المنهج الوصفي، وواصف اللغة عدم التدخل في اللغة أو الحكم عليها بالصواب والخطأ، يقول محمد حسن عبد العزيز: «إنّ اللغوي الوصفي يعتقد اعتقادًا جازمًا في أنّ الكلام من حيث هو أصوات لا يتضمن ما

(١) أسس علم اللغة العربية، ص٣٩.

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٣٢.

يجعله صوابًا أو خطأ، بل مدار الأمر إلى الجماعة التي تستخدم هذه اللغة»[1]

ـ ومنها التصنيف الشكلي للغة، وأقسام كلامها، يقول محمود السعران: «ومن المبادئ العامة المقررة في الوصف النحوي كذلك أن المبدأ الأساسي في وصف «النظام النحوي» هو أن يتجنب الباحث أن يدخل مقدمًا تصنيفات سابقة، وألا يعترف إلا بالأقسام اللغوية التي تعبر عنها اللغة موضوع البحث بطريقة «شكلية» «من هذه الأقسام: الاسم والفعل. إلخ، ثم إنه على الواصف النحوي عندما ينظر في «الأقسام النحوية» التي تعبر عنها اللغة بطريقة شكلية أن يحدد قائمة بعناصر هذه الأقسام، وأن يقرر توزعها، ووظيفتها، ومعناها على المستوى النحوي في مصطلحات خاصة بالنظام النحوي الذي تتبعه اللغة، وفي علاقة ذلك بظروف الاستعمال في الواقع»[2]

ـ ومن مبادئ المنهج الوصفي وضروراته الاستعانة بمساعد راوٍ من أحد أبناء اللغة، ويعرف باسم الراوي اللغوي، ولهم في اختياره شروط عدة.

هذا، وقد ذكر بعض أصحاب كتب علم اللغة تفريعات علم اللغة الوصفي، أو المدارس التي تتبنى المنهج الوصفي كالمدرسة اللغوية البنيوية، و مدرسة النحو التوليدي التحويلي، ومدرسة القوالب، وذكر خصائص كل مدرسة، وأوجه الاختلاف فيما بينها بطريقة مختصرة[3]

المنهج التقابلي:

وقد أضاف بعض اللغويين العرب المحدثين منهجًا إلى جانب المناهج الثلاثة المتقدمة وهو المنهج التقابلي، ولعل من أبرز ممن ذكر هذا المنهج وأقدمهم محمود فهمي حجازي، وهو قريب من المنهج المقارن في تجاوز النظر في لغة واحدة إلى الموازنة في لغتين مختلفتين، ولكنه يختلف عن

---

(١) مدخل إلى علم اللغة، ص١٣٧.

(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٥.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٨٣، وفي علم اللغة، ص١١٠.

المنهج المقارن في عدم تقييد اللغتين بالأسرة الواحدة، فقد يُطبق على لغتين من أسرتين مختلفتين، يقول عنه حجازي: «أحدث مناهج علم اللغة، وهو المقابلة بين لغتين اثنتين أو لهجتين اثنتين أو لغة ولهجة؛ أي: من مستويين لغويين متعاصرين»[1]

ويختلف كذلك عن المنهج المقارن في الغاية من دراسة اللغة، وسيأتي بيان ذلك في محور مستقل.

المنهج المعياري:

يُقدّم أصحاب كتب علم اللغة ـ غالبًا ـ المنهج المعياري في مقابل المنهج الوصفي، فبضدها تتميز الأشياء، والمنهج المعياري يقابل الوصفي في كثير من خصائصه وغاياته من الدراسة اللغوية، فهذا محمد حسن عبد العزيز وضع عنوانًا فرعيًّا في كتابه مدخل إلى علم اللغة: الدراسة الوصفية والدراسة المعيارية، يقول فيه: «من أهم ما يميز الدراسة اللغوية الحديثة تبني النظرة الوصفية حيث تقوم الدراسة على وصف نظام اللغة المدروسة وصفًا خالصًا معتمدًا على الملاحظة المباشرة دون اللجوء إلى إصدار أحكام بالصواب أو الخطأ بالجمال أو القبح على النصوص المدروسة.

أما المدرسة المعيارية فتهدف إلى وضع قواعد للغة قواعد من شأنها أن تحدد الصواب الذي ينبغي عليه الوصول إليه والخطأ الذي ينبغي الانتهاء عنه»[2]

وكذلك بشر يعقد مقارنة بين المنهجين الوصفي والمعياري في موقفها من التغيير اللغوي، والحركة المستمرة للغة، وقضية الصواب والخطأ، يقول عن الوصفي: «فهناك رجال المنهج الوصفي الذين يأخذون هذا «التحرك» قضية مسلمة، ولا يعنيهم منه إلا ملاحظته وتسجيله بأسلوب موضوعي صرف، ولا يدخلون أنوفهم فيما يلاحظون بنظرة ذاتية تسمه بالصواب أو الخطأ أو الجودة

---

(١) أسس علم اللغة العربية، ص٤١,

(٢) ص٣٠٥.

وعدم الجودة. وتنحصر وظيفتهم في وصف ما يلاحظون وتسجيل قواعده المستخلصة من الأمثلة المتشابهة. فالجديد عندهم إن كان مطردًا في سلوكه ومظاهره ينضم إلى قواعد اللغة ويصبح جزءًا من نظامها وإن لم يكن مطردًا فهو ابتكار فردي، ربما يأتي عليه اليوم الذي يرشحه للقبول العام.

وإذا كان لهم أن ينعتوا هذا الجديد بنعت ينبئ عن منهجهم وصفوه «بالتغير» الذي لا يزيد مفهومه عن وصف ما وقع في اللغة بالفعل، وقد يسميه بعض البالغين منهم «بالتطور» بمعنى الانتقال من طور إلى طور أحسن، على أساس أن هذا الجديد أو هذا «التغير» لم يأت عبثًا أو حشوًا أو إفسادًا وإنما جاء لمقابلة حاجات الناس في المجتمع الذي لا يكف عن التغير في كل مظاهر السلوك فيه»[١]

وفي مقابل هذا المنهج منهج المعياريين، يقول عنهم: «أما المعياريون فلهم موقف مخالف تجاه هذا الجديد أو هذا التغير الذي يصيب اللغة. هذا التغير، إن خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها والخاضعة للضوابط المرسومة، عد خطأ صرفًا أو نوعًا من اللحن أو الانحراف في أقل تقدير. إن هؤلاء المعيارين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها، إذ اللغة عندهم «ما يجب أن يتكلمه الناس». إنهم ينهجون المنهج المعياري الذي يعني بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائمًا وأبدًا: فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب. وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ»[٢]

وسنتجاوز ـ الآن ـ وصف كمال بشر وتعبيره (يدخلون أنوفهم) وتحيزه ضد المنهج المعياري، فالغرض هنا بيان سياق حديث أصحاب كتب علم اللغة عن المنهج المعياري، فالسياق إذن هو مقابلة المنهج الوصفي بضده، ولم يشذ عن هذا السياق ـ فيما اطلعت عليه ـ غير كتاب محمد أحمد حماد في كتابه علم اللغة العام، إذ أضاف المنهج المعياري إلى المناهج الوصفية

(١) دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص، ٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) السابق، ص٢٥٥.

والتاريخية والمقارنة، وعدّها مناهج البحث اللغوي[1]

علاقة المناهج ببعضها:

تحدث اللغويون العرب عن علاقة المناهج ببعضها، وقد رأينا كيف وضعوا المنهج المعياري في مقابل المنهج الوصفي.

كان المنهج التاريخي هو أسبق مناهج الدرس اللغوي الحديث في نظر اللغويين العرب، وأولها ظهورًا على ساحة البحث اللغوي، يقول رمضان عبد التواب: «وعلى الرغم من أسبقية علم اللغة التاريخي، في ميدان البحث اللغوي، ومن التقدم المطرد، الذي أمكن تحقيقه خلال القرنين الماضيين، فما زالت هناك جهود ضخمة يمكن بذلها»[2]

وأما المنهج المقارن فإنّه ليس إلا «امتدادًا للمنهج التاريخي، في أعماق الماضي السحيق، وينحصر في نقل منهج التفكير، الذي يطلق على العهود التاريخية، إلى عهود لا نملك منها أية وثيقة»[3]

وقد كان لاكتشاف اللغة السنسكريتية في القرن الثامن عشر الأثر الكبير على الدرس اللغوي، فتطورت بعده مناهج الدرس اللغوي التاريخي والمقارن، ولا شك أنّ هناك مشتركات تجمع بين المنهجين، فالمقارن قائم على ملاحظة لغتين أو أكثر من أسرة واحدة للوصول إلى سمات اللغة الأصل، ومن أغراض المنهج التاريخي؛ محاولة إعادة بناء صورة اللغة الأصل، وقد أشار صلاح الدين حسنين إلى علاقة المنهج المقارن بالمنهج التاريخي، إذ يقول: «يعتمد المنهج المقارن على أسس المنهج التاريخي، ويختلف عنه في أنه يتتبع الظاهرة اللغوية في أعماق الماضي السحيق»[4]

وأما المنهج الوصفي فهو أحدث المناهج الثلاثة، وأكثرها شيوعًا،

---

(١) ص٢٢٣.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٩٨.

(٣) السابق.

(٤) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٢١٥.

وكانت له الهيمنة على الدرس اللغوي بعد هيمنة الدرس التاريخي والمقارن، وهو وإن كان متأخرًا عن المنهجين التاريخي المقارن إلا أنّ اللغويين العرب جعلوه الأساس، وأكدوا حاجة المنهج التاريخي والمنهج المقارن له قبل البدء في المقارنة، وقبل التتبع التاريخي للظواهر اللغوية، يقول محمود السعران: «والدراسة الوصفية هي أساس الدراستين التاريخية والمقارنة»[1]

ويقول كمال بشر مبينًا اتصال المناهج ببعضها «وفي نهاية الأمر نود أن نشير إلى أن المنهج المقارن ذو اتصال أيضًا بالدراسة الوصفية، كما يتصل بالدراسة التاريخية. فقد يقوم المرء أحيانًا بوصف لهجتين أو لغتين من أصل واحد في فترة محددة، ثم يقارنهما بعضهما ببعض لنعرف وجه الاتفاق ووجه الافتراق بينهما، كأن يتصدى الباحث لدراسة لهجة عربية حديثة دراسة وصفية، ثم يقوم بمقارنتها بأختها ـ ولو في وطن عربي آخر ـ بعد دراستها هي الأخرى دراسة وصفية»[2]

ويقول محمود السعران قبله: إنّ «الدراسة اللغوية التاريخية» لا تقوم إلا بعد الفراغ من دراسة المراحل المختلفة التي مر بها تاريخ اللغة دراسة وصفية، ومن النظر في هذه الدراسات الوصفية للمراحل التعاقبية يأتي تدوين تاريخ هذه اللغة صوتيًّا، وفونولوجيًّا، ونحويًّا، وقاموسيًّا، ودلاليًّا.. إلخ»[3]

وقد نقل عن بلوموفيلد حاجة المنهج التاريخي للمنهج الوصفي. إذ يقول: «قال بلومفيلد اللغوي الأمريكي الكبير موضحًا هذه الحقيقة: إن ظهور التيار التاريخي المقارن، والتيار الفلسفي الوصفي في الدراسة اللغوية في أواخر القرن التاسع عشر يدل على أن الدراسة التاريخية للغة تتوقف درجتها دقة وإتقانًا على دقة الدراسة الوصفية للغة موضوع الدرس وعلى إتقانها. وإن كل تقدم منهجي ليؤيد هذه النتيجة»[4]

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٧.

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٢٠.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٨.

(٤) السابق، ص١٩٩.

وقد عاد بشر ليؤكد مركزية المنهج الوصفي، واعتماد المناهج الأخرى عليه، واستقلاله عنها، إذ يقول: «هذه المناهج الثلاثة مناهج معروفة في البحث اللغوي، وكل منها صالح للتطبيق بشروطه وأهدافه. والملاحظ أنها ـ أو بالأدق ـ أن التاريخي منها في حاجة إلى الوصفي، والمنهج المقارن يعتمد على التاريخي وعلى الوصفي معًا. أما الوصفي فيمكن القيام به وحده دون الالتجاء إلى أي من المنهجين الآخرين، بل على العكس تمامًا من ذلك فإن خلط المنهج الوصفي بغيره من المناهج يؤدي حتمًا إلى الاضطراب والتعقيد»[1]

والذي يلاحظ من خلال وصف اللغويين العرب لمناهج الدرس اللغوي:

١ ـ التمسك بالتقسيم الثلاثي للبحث اللغوي، التاريخي والمقارن والوصفي، وأطر الدراسات اللغوية في هذه الاتجاهات، فإن لم تكن تتبع الظاهرة في عصور متعددة، أو كانت تتغي التقابل بين لغتين من أسرة واحدة فهي دراسة وصفية بشرط أن تكون من الدراسات اللغوية الحديثة!

ولا أدلَّ على ذلك من عدّ الاتجاه التوليدي التحويلي والاتجاه البنيوي كليهما من المنهج الوصفي، ولا يكاد الاتجاهان يتفقان في شيء لا في المادة المدروسة، ولا الغاية من الدراسة، ولا في الأساس العلمي الذي يعتمد عليه المنهجان، فالدراسة الوصفية البنيوية تعتمد على المنهج التجريبي الاستقرائي، والدراسة التحويلية التوليدية تعتمد على المنهج الاستنباطي[2]، وقد أشار رمضان عبد التواب إلى شيء من الخلاف المنهجي بين المدرستين، كما ذكر أن المدرسة التوليدية رفضت كثيرًا من أسس البنيوية، يقول: «أدت الرغبة إلى تبني منهج عقلي في دراسة اللغة، إلى نشوء طريقة جديدة عند علماء اللغة الأمريكان، أطلقوا عليها اسم: «علم اللغة التحويلي» Transformational Linguistics وقد رفضت هذه المدرسة الجديدة كثيرًا من الأسس التي ارتضتها المدرسة البنيوية، من **النواحي التالية**:

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٢٠.

(٢) قد مضى الحديث عن هذه القضية في الفصل السابق.

١ ـ فمن حيث الموضوع، كانت المدرسة البنيوية تتخذ من النصوص اللغوية موضوعًا لدراستها، على حين اتخذت المدرسة التحويلية من قدرة المتكلم على إنشاء الجمل التي لم يكن سمعها من قبل، موضوعًا لها.

٢ ـ ومن حيث أسلوب الدراسة والتحليل، كان المدرسة البنيوية تعتمد على وسائل الاستكشاف، على حين يؤمن التوليديون بضرورة الحدس والتخمين، ثم إجراء الاختبار، لتقويم الفروض المتضاربة.

٣ ـ ومن حيث الهدف، كان البنيويون يحاولون بدراساتهم القيام بتصنيف عناصر اللغات المدروسة، على حين جعل التوليديون تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجملة هدفًا لهم. وهذا يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أية لغة، وتوضيح أي نوع من سلاسل الكلمات تشكل جملًا، وأيها لا يشكل جملًا. وكذلك وصف البنية النحوية لكل جملة.

٤ ـ وعلى حين كان البنيويون يرون أن لكل لغة بنيتها التي تتفرد بها، يرى التوليديون أن اللغات تتشابه على مستوى المقصود «العميق» من المعاني، ويحاولون الكشف عن هذه التشابهات الكلية.

٥ ـ كان كثير من البنيويين يستبعدون المعنى من دراستهم للغة استبعادًا كليًّا، ويهتمون بالشكل الخارجي للغة. ويرى «ديفيد كريستال» أن الكلام عن التحليل اللغوي بلا إشارة للمعنى، شبيه بمن يصف طريقة صنع السفن دون الإشارة إلى البحر، ولذلك يعد التحويليون اعتبار المعنى في التحليل اللغوي، أمرًا ضروريًّا في شرح العلاقة بين الجمل، التي تحمل نفس المعنى وتختلف في ظاهر تراكيبها»[١]

وليس المراد هنا الحديث عن اختلاف المنهجين، ولكن هذا مثال على هيمنة التقسيم الثلاثي للمناهج اللغوية على اللغويين العرب ـ وهم تبع في ذلك لمؤرخي علم اللغة في الغرب ـ فجمعوا بين مدارس متعددة متباينة متناقضة في منهج واحد، فإذا كانت المدرسة التوليدية ليست دراسة مقارنة ولا تاريخية، فهي كذلك ليست دراسة وصفية.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٨٧ وما بعدها.

٢ ـ تبني اللغويين العرب، أو جلّهم للمنهج الوصفي جعلهم يتحيزون له، فأصبحوا يعدونه المنهج الأجدر بدراسة اللغة، كما صيروه أسّ المناهج، والراعي لها تحتاج إليه، وهو مستقل عنها ليس بحاجتها، وقولهم فيه مبالغة وتحيز، فمن الناحية التاريخية المنهجان قائمان قبل المنهج الوصفي، وقدمت فيهما دراسات، وتفرعت منهما اتجاهات متعددة قبل ظهور المنهج الوصفي، وليس من الصواب منهجيًّا استغلال الوصفيين مصطلح الوصف، فالوصف بصفة عامة ضرورة لكل منهج، ولا أعلم منهجًا لا يعتمد على وصف الظواهر وتحليلها، ولكن الشأن في الوصف مصطلحًا له مفهوم محدد في مناهج دراسة اللغة من تحديد للزمان والمكان، وغيرها من خصائص المنهج الوصفي.

٣ ـ اتفق غالبية اللغويين العرب على تقسيم مناهج البحث اللغوي إلى ثلاثة أقسام: تاريخي ومقارن ووصفي، وأما التقابلي فلم يذكره إلا القلة كمحمود حجازي، وكمال بشر، وهو منهج أقرب إلى اللغويات التطبيقية يلجأ إليه في الترجمة، ويعتمد عليه في تعليم اللغات، يقول كمال بشر: «وهو منهج ـ أي: التقابلي ـ حديث نسبيًّا، لجأ إليه الدارسون لاستخدامه في مجال تعليم اللغات، وهو ـ كما يبدو من التسمية ـ يقوم في الأساس بمقابلة حقائق لغة معينة بحقائق لغة أخرى، تيسيرًا على المتعلمين، كأن نقوم بعرض أصوات العربية على دارسيها من الإنجليز، ومقابلة هذه الأصوات بنظائرها في اللغة الإنجليزية لبيان وجوه الاتفاق والاختلاف في هذه الناحية. وبهذه الطريقة يسهل على المتعلم الإنجليزي أن يستوعب أصوات العربية»(١)

٤ ـ اتسم عرض اللغويين لمناهج البحث اللغوي بشيء من السطحية، وعدم تفصيل القول في اختلافات أصحاب المنهج الواحد، ومشارب متبني المنهج، وتعدد آراؤهم، والتطورات التي مرت بها تلك المناهج، كما أنّها أغفلت الأسس العلمية التي تقوم عليها. وإن كانوا يذكرون ـ عادة ـ شيئًا من تاريخ المناهج تحت عنوان تاريخ الدراسات اللغوية، لكنه لا يفي بالغرض.

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٣٧.

الغاية من دراسة اللغة:

كل منهج من المناهج السابق ذكرها يدرس اللغة من أجل تحقيق أهداف يرومها، وفي سبيل غايات يتغياها، وهي مختلفة باختلاف المناهج، فالوصفي يسعى في دراسة اللغة لتحقيق أهدافه التي تختلف عن أهداف التاريخي والمقارن، وكذلك البقية.

وقد عرض اللغويون العرب في كتب علم اللغة العرب إلى ذكر شيء من غايات دراسة اللغة عند حديثهم عن المنهج.

فأما المنهج التاريخي فالغاية منه تتبع التغييرات في المستويات اللغوية، ورصدها، ومحاولة تفسيرها، يقول محمد السعران: إنّ «الدراسة اللغوية التاريخية تمكننا من التغلب على حواجز الزمن من وجوه، فهذه الدراسة هي اقتفاء أثر التطورات والتغيرات من النواحي الفونولوجية، والنحوية، والقاموسية، والدلالية. إلخ في لغة واحدة خلال التاريخ؛ أي: أنها دراسة تطور لغة من اللغات باعتباره تطورًا بين «حالات لغوية» متتابعة، ومن المسلم به أن هذه الحالات اللغوية قد درست قبلا دراسة وصفية، والدراسة التاريخية تدرسها من الناحية الحركية التطورية»(١)

ويؤكد هذا المعنى رمضان عبد التواب، إذ يقول: «فإن علم اللغة التاريخي «يتميز بفاعلية مستمرة dynamic، فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة. وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة، وفي كل اللغات، كما أن التغير يحدث في كل الاتجاهات: النماذج الصوتية، والتراكيب الصرفية والنحوية، والمفردات. ولكن ليس على مستوى واحد، ولا طبقًا لنظام معين ثابت. هذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية. وبينما يمكن دراسة هذه التغيرات دراسة وصفية، هي محض تعريف بأشكال التغيرات الحادثة، فإنه لا يمكن عزلها عن الأحداث التاريخية التي تصاحب وجودها. وإذا كانت الوظيفة الأولى لعلم اللغة الوصفي، هي أن

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٩.

يصف، ولعلم اللغة التاريخي هي أن يعرض التغيرات اللغوية»[1]

ويذكر صلاح الدين حسنين تتبع عالم اللغوي التاريخي للتطورات اللغوية، والوسائل التي تساعده على الوصول إلى هدفه: «يهتم علم اللغة التاريخي بتتبع التطور الذي يطرأ على اللغة. أي: على الأصوات والصرف والنحو والدلالة. . وذلك من خلال المقارنة بين دراسة اللغة في فترتين زمنتين مختلفتين أو أكثر، ويعتمد علم اللغة التاريخي في دراسته على الوثائق الثابتة تاريخيًّا وتظهر هذه الوثائق في عدة أشكال، مثل النقوش المحفورة على الصخور والحجارة وعلى جوانب الجبال وفي الألواح الخشبية أو الطينية المحفورة عليها بأدوات رقيقة، وفي ألواح الشمع وفي أوراق البردي»[2]

أما حجازي فقد ذكر أبعادًا أخرى للدراسة التاريخية كدراسة اللغات وظروفها المحيطة بها، وأسباب انتشارها، وأثر ذلك على بنية اللغة، ودور اللغة في المجتمع، يقول: «ولا يتناول تاريخ اللغات تطورها البنيوي والمعجمي فحسب، بل يبحث أيضًا تطورها وحياتها في المجتمع، فقضية انتشار لغة من اللغات والظروف التي مهدت لذلك وأثر ذلك في بنية اللغة تعد من موضوعات علم اللغة التاريخي، وارتباط اللغة بوظيفتها أو بوظائفها المختلفة في الجماعة اللغوية يؤثر بالضرورة في حياة اللغة. فهناك فرق كبير بين أن تكون اللغة لغة جماعة محدودة، أو أن تكون اللغة الرسمية في دولة عظمى، أو أن تكون لغة حضارة دولية. ودراسة مستويات الاستخدام اللغوي المختلفة في حياة كل لغة وأثر ذلك في بنيتها وأهميتها الحضارية ومكانتها بين اللغات مما يدخل في إطار علم اللغة التاريخي»[3]

ولعل حجازي تفرد بذكر تلك الغايات، ولعله أيضًا حمّل المنهج التاريخي ما لا يحتمله، فانتشار اللغات من مقاصد علم اللغة الجغرافي، وأما علاقة اللغة بالمجتمع فمن قضايا علم اللغة الاجتماعي.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٩٧.

(٢) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٢٠٣.

(٣) أسس علم اللغة العربية، ص٤٠.

وأما المنهج المقارن فغايته بناء اللغة الأم، والوصول من خلال سبر التشابه بين اللغات إلى اللغة الأصل، يقول محمود السعران: «ومن أعمال المنهج المقارن ومكاسبه: إقامة «العلاقات» أو «وصلات القرابة» اللغوية. وإعادة بناء «اللغة الأم»؛ وإقامة الأشكال المتوسطة من اللغات كإعادة بناء «اللاتينية العامية» من اللاتينية الكلاسيكية؛ ومن ذلك تقويم النصوص اللغوية المشكوك فيها»[(١)]

ويقول حجازي: «يقوم علم اللغة المقارن على دراسة مجموعة من اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة وليس المقصود بذلك القدرة على التحدث بهذه اللغات القديمة والحديثة أو القدرة على الكتابة بهذه اللغات، بل المقصود بحث هذه اللغات، فعلى الرغم من ضرورة معرفة الباحث المقارن بكل اللغات موضع المقارنة فعليه أن يبحث بنية ومعجم هذه اللغات بهدف إيضاح العلاقة التاريخية التي تربط لغات الأسرة الواحدة»[(٢)]

وعلى عالم اللغة المقارن تفسير العلاقة بين اللغات «بقوانين ثابتة مطردة، لقد أثبت تاريخ الحضارة في الشرق والغرب أن مجرد المعرفة باللغات المتشابهة والمختلفة لا يعني بالضرورة قيام بحث مقارن فيها، فلم يؤكد معرفة كثير من العلماء على مدى القرون بعدة لغات إلى قيام دراسات مقارنة بالمعنى الذي حدث في القرن التاسع عشر، ففي العصور الوسطى كان كثير من العلماء يؤلفون بلغات ويتحدثون في حياتهم اليومية بلغات أخرى»[(٣)]

وقد ارتبط بالمنهج المقارن تقسيم اللغات إلى أسر، فبناء على التشابهات بين اللغات «قسم اللغويون الأوربيون في القرن التاسع عشر اللغات المختلفة إلى مجموعات؛ فهناك أسرة اللغات الهندية ـ الأوربية التي تضم عددًا كبيرًا من اللغات المنتشرة في منطقة شاسعة من الهند وإيران إلى أوربا،

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٠٧.

(٢) أسس علم اللغة العربية، ص١٢١.

(٣) السابق.

وهناك أسرة اللغات السامية التي تنتمي إليها اللغة العربية. وإلى جانب هاتين الأسرتين الكبيرتين هناك أسرات لغوية كثيرة أخرى، ويقوم تصنيف اللغات إلى أسرات على أساس أوجه الشبه بين هذه اللغات من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية»[١]

هذا وقد ذكر السعران أن ثمة قضايا لغوية لا يمكن أن يفسرها إلا المنهج المقارن، فلا الوصفي ولا التاريخي يستطيع القيام بذلك، يقول: «. ولكن هذين النوعين من الدراسة لا يفسران الظواهر اللغوية جميعًا، فثمة ظواهر لغوية تحتاج إلى منهج خاص، فالتطور اللغوي يظهرنا على أن هذه اللغة أو تلك تتشعب إلى لهجات متعددة، ثم ترتقي إحدى هذه اللهجات أو بعضها إلى مستوى اللغة الأدبية الفصحى، وقد تلحق هذه اللهجات واللغات تطورات وتغيرات كثيرة تبعدها عن أصولها. لا الدراسة الوصفية وحدها تصلح لتفسير هذه الظواهر، ولا تصلح لتفسيرها الدراسة التاريخية وحدها، إن الذي يستخدمه اللغوي في هذه الحال هو المنهج المقارن»[٢]

إذن غاية المنهج المقارن الوصول إلى التاريخ القديم للغات، وإعادة بناء صور اللغات المندثرة، وترميم الفجوات التاريخية اللغوية، وأما الوسيلة فهي من خلال البحث في الأوجه المتشابهة، والظواهر المنتشرة بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة.

وأما المنهج الوصفي فغايته وصف اللغة كما هي، وتحليلها مكوناتها الأساسية، يقول رمضان عبد التواب عند حديثه عن الفرق بين البنيويين والتوليديين: «من حيث الهدف، كان البنيويون يحاولون بدراساتهم القيام بتصنيف عناصر اللغات المدروسة»[٣]

ويؤكد ذلك حجازي بقوله: «يهتم علم اللغة الوصفي بدراسة بنية أية لغة

---

(١) السابق، ص١١٩.

(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٠٠.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٨٧.

أو أية لهجة، فكل لغة وكل لهجة تتكون من أصوات لغوية، تنتظم في كلمات، وتتألف منها الجمل، لتعبر عن المعاني المختلفة»[١]

وأما غاية المنهج التقابلي فالنظر في الفروقات بين اللغات والتركيز عليها، وإبرازها، يقول محمود حجازي مبينًا هدف المنهج التقابلي: «ويهدف علم اللغة التقابلي إلى إثبات الفروق بين المستويين، ولذا فهو يعتمد أساسًا على علم اللغة الوصفي. فإذا كان المستويان اللغويان قد وصفا وصفًا دقيقًا بمنهج لغوي واحد أمكن بحثهما بعد ذلك بالمنهج التقابلي. وإثبات الفروق بين المستويين يوضح جوانب الصعوبة في تعليم اللغات. هناك فروق فردية تجعل بعض الأفراد قادرين على تعلم اللغات الأجنبية أسرع من غيرهم، ولكن علم اللغة التقابلي لا يهتم بهذه الفروق الفردية بل يهتم بالفروق الموضوعية. ولذا فهو يقابل مستويين لغويين اثنين بهدف بحث أوجه الاختلاف بينهما والتعرف على الصعوبات الناجمة عن ذلك»[٢]

علاقة المناهج الحديثة بالثقافة العربية:

إنّ اطّلاع اللغويين العرب المحدثين أصحاب كتب علم اللغة مادة البحث على المناهج الغربية المتعددة من جهة، ومن جهة أخرى انتماؤهم إلى حضارة إسلامية عربية أنتجت موروثًا لغويًّا له منهجه في الدرس اللغوي وغايته جعلهم يثير أسئلة بحثية، ومشكلات معرفية كما ذكرنا في مقدمة الكتاب، وسنقتصر هنا على النظر في هذه الإشكالية من خلال مناهج البحث، وبعد قراءة كلام المحدثين قراءة متأنية جعلت العرض والمناقشة من خلال **القضيتين التاليتين**:

الأولى: القول بوجود أصول تلك المناهج في التراث.

الثانية: حاجة اللغة العربية إلى تلك المناهج.

---

(١) أسس علم اللغة العربية، ص٣٨.

(٢) السابق ص٤١.

القول بوجود أصول تلك المناهج في التراث:

الانفتاح على المناهج الغربية الحديثة، والوثوق بها، والانبهار بخطابها الذي يدّعي العالمية، والتتلمذ على مؤسسيها ومبشريها، مع محبة للتراث اللغوي العربي، ومحاولة لإثبات الذات، والسعي لإيجاد مكان في صفوف علم اللغة، والإسهام في إنجازات اللسانيات أمورٌ حدت بكثير من اللغويين العرب إلى الزعم بوجود أصول المناهج الحديثة في التراث اللغوي العربي.

فنتيجة لتلك الدوافع وجدنا من ينسب أصول بعض المدارس الحديثة، ومناهج علم اللغة في العصر الحديث إلى التراث اللغوي العربي، بل وجدنا من ينسب إليهم مناهج متناقضة[١]، وقد بلغت هذه الإشكالية حدّ الظاهرة، وقد انبرى لتتبعها وجمع أطرافها، وأصول أصحابها، وتفنيدها أحد الباحثين في رسالة بعنوان: «محاولات التأصيل التراثي للسانيات: منطلقاتها ـ اتجاهاتها ـ آثارها»[٢]

وليس غرض بحثنا إلا تصويب منظاره إلى تعامل أصحاب كتب علم اللغة مع هذه القضية، وهل وقعت تلك المصنفات مادة الدراسة فيما وقعت فيه دراسات اللغويين غيرهم، وأسهمت في تلك الظاهرة؟

لم يكن لهذه الإشكالية الحضور الكثيف كما في غيرها من الدراسات اللغوية، فلم يتعرض لها كثير من أصحاب كتب علم اللغة العربية، ولعل السبب اعتقادهم بحداثة تلك المناهج وغربيّتها، وقد نفى بعضهم وجود المنهجين التاريخي والمقارن في التراث اللغوي العربي، وأكدوا عدم تعرض العربية للدراسة المقارنة والدراسة التاريخية، يقول كمال بشر عند حديثه عن المنهج التاريخي: «والملاحظ أن اللغة العربية لم تحظ بهذا النوع من الدراسة بعد، ومن هنا كانت الصعوبة في تعرف مراحل التطور الذي أصابها»[٣]

---

(١) ينظر: حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، وعلي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث.

(٢) الباحث أسامة السلمي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢١٧.

ومثله محمد الرديني في كتابه فصول في علم اللغة العام يقول: «ولم يستخدم العرب المنهج التأريخي في دراسة لغتهم لأنهم حددوا فترة الفصاحة، عدوا ما خرج عنها شيئًا لا يعبأ به، اعتقادًا منهم بأن العرب تلك الفترة فصحاء لا تشوب ألسنتهم وفصاحتهم أي شائبة، وما وجد من آثار لهذا المنهج لا يعدو أن يكون محاولة لبيان أثر الإسلام في تغيير العربية»[١]

وهذا الرأي نفسه في المنهج المقارن، فقد ذكر من تطرق لهذه الإشكالية من أصحاب كتب علم اللغة أن العرب لم يدرسوا اللغة العربية دراسة مقارنة، يقول صلاح الدين صالح حسنين بعد أن ذكر أن للعرب اطلاعًا على العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية: «لكن بالرغم من معرفة اللغويين العرب هذه العلاقة المتشابهة بين اللغات الثلاثة، فإنهم لم يبحثوا هذه اللغات بحثًا مقارنًا»[٢]

وأما المنهج الوصفي فقد حاول بعضهم إعادة أصوله إلى التراث اللغوي العربي، يقول محمد الرديني: «وقد عرف العرب المنهج الوصفي قبل الأوروبيين، بما يزيد على عشرة قرون، حين جمعوا اللغة العربية، وسجلوا نصوصها، ثم أخذوا يصفون ظواهرها المختلفة من أصوات وبنى وجمل ودلالات»[٣]

وجعلوا المنهج الذي اتبعه العرب في دراسة اللغة هو المنهج الوصفي، وطفقوا يتلمسون خصائص المنهج الوصفي في صنيع اللغويين العرب في دراسة العربية، فقد حاول غازي طليمات تحديد خصائص المنهج الوصفي في دراسة العرب بعد أن ذكر أن كتابي العين والكتاب لسيبويه مثلًا ينتهجان المنهج الوصفي «الذي تباهي بانتهاجه الدراسات الغربية الحديثة»[٤]

---

(١) دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، الطبعة ٢٠٠٩م، ص٨٨.

(٢) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٢١٩.

(٣) فصول في علم اللغة العام، ص٨٢.

(٤) في علم اللغة، ص٩٨.

ومن هذه السمات التي ذكرها[1]:

١ ـ **تحديد الزمان**: وقد ذكر أن النحاة الأوائل حددوا زمن الدراسة، وهي من قبل الإسلام إلى سنة ١٥٠هـ، وكل ما بعد هذه الفترة مرفوض لا يحتج به، وقد أورد إشكال طول الفترة الزمنية، وأجاب عنها بقوله: «وعذر الخليل وسيبويه أنهما لم يدرسا ظاهرة جزئية من ظواهر اللغة العربية، بل تناولا اللغة العربية كلها، فلا ضير على منهجهما من استطالة الزمن فإن تعديل المنهج في سبيل إنجاز العمل أولى من التزامه إذا أدى الالتزام إلى النقص»[2]

٢ ـ **تحديد المكان**: وهو من خصائص المنهج الوصفي وأسسه، وقد ذكر طليمات أن المدرسة البصرية قد حددت البقعة التي تدرس لغاتها، وهي قلب نجد والحجاز.

٣ ـ **تحديد المستوى**: يقول غازي طليمات نجد هذا المعيار في صنيع اللغويين العرب، وذلك في تحديد المستوى الفصيح من كلام العرب، وعدم الالتفات إلى ما عداه من لهجات ضعيفة، وكلام ملحون.

لم يتفرد غازي طليمات بهذا الرأي بل وافقه كثير من اللغويين المحدثين، ولعل الزعم باتباع اللغويين العرب القدماء المنهج الوصفي يفوق كل زعم يذهب إلى تبني العرب المناهج الأخرى، يقول عبد العزيز علام في كتابه في علم اللغة العام: «ولا يفوتنا هنا أن نشيد بموقف اللغويين العرب، حين أخذوا في دراسة العربية، وجمعها، والكشف عن قوانينها النحوية، لقد اتخذوا منهجًا رائدًا في هذا العمل العلمي، هو ذلك المنهج الوصفي الذي نتلقاه اليوم على يد اللغويين من الغرب. اتخذوا المنهج الوصفي في الوقت الذي كان المنهج الأرسطي ضاربًا بأطنابه في معظم الدراسات الإنسانية، ومنها الدراسات اللغوية»[3]

---

(١) السابق.

(٢) في علم اللغة، ص٩٩.

(٣) مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٢٧.

ثم ذكر أنه بعد أن تمت عملية جمع اللغة «طبقوا أسس المنهج الوصفي بمفهومه الحديث، فأخذوا يحللون بنية اللغة، تحليلًا واقعيًّا: يلحظون الظاهرة، ويتتبعونها في واقع العربية، فإذا ما كانت مستمرة مطردة، فهي القاعدة، وهي جزء من النظام العام للعربية، وبذلك استطاعوا أن يكشفوا النظام النحوي، والنظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام الدلالي»[1]

ومن اللغويين المحدثين من يذهب إلى أنّ العرب الأوائل كانوا يتبنون المنهج الوصفي في بواكير دراستهم اللغوية، ثم تحولوا عنه إلى المنهج المعياري، ومنهم محمد الرديني، إذ يقول: «إنّ الدراسات اللغوية في العربية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها، ثم انتهت في الفترات المتأخرة (ولا سيما بعد القرون الهجرية الأربعة) إلى المعيارية، وهي في شطرها الأول عولت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع والمشافهة)، ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية؛ أي: جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس. أما في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت إليها وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة والمستجدة، وتوقفت في استقرائها عند عصر اصطلح عليه بعصر الاستشهاد الذي يعد قدحًا كبيرًا في تأريخ الدراسات اللغوية العربية فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار، من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية، من استمرارية الاستقراء والأخذ إلى التوقف عنهما»[2]

هذا ما يتعلق بالشق الأول، وسننتقل إلى الشق الثاني من علاقة المناهج اللغوية الغربية الحديثة بالثقافة العربية:

حاجة اللغة العربية إلى تلك المناهج:

سلّم باحثون آخرون بغربية المناهج اللغوية الحديثة، ولكن دعوا إلى نقلها إلى الثقافة العربية، وتطبيقها على لغتهم، وأخذ ينتقد اللغويين القدماء،

---

(١) في علم اللغة العام، ص٢٧.

(٢) فصول في علم اللغة العام، ص٨٣ ـ ٨٤.

ويزدري منهجهم في دراسة اللغة، وذلك تحت هيمنة المناهج الغربية، والافتتان ببريقها العلمي، فكل ما لمع بارق منهج اتبعه وتبناه، ودعا إلى تطبيقه على اللغة العربية، ومن أقرب الأمثلة على ذلك ما قام به عبد العزيز أحمد علام، فعند حديثه عن علم اللغة المقارن يقول: «ولغتنا العربية أحوج ما تكون إلى هذا الفرع من فروع علم اللغة؛ لأنه يمكننا إذا نحن طبقنا «المنهج المقارن» في دراستنا اللغوية من تحقيق **الأمور الآتية**:

أ ـ الكشف عن الخصائص الصوتية، التي تمتاز بها اللغة العربية الفصحى، حينما تقارن كل ظاهرة من ظواهرها الصوتية، بنظائرها في اللغات السامية أولًا، ثم باللغات الأخرى ثانيًا.

ب ـ الكشف عن الخصائص الصرفية.

ج ـ كذلك الكشف عن خصائص التراكيب النحوية.

د ـ الكشف عن الخصائص الدلالية في الفصحى.

ويوم أن يتم للعربية الفصحى، مثل هذه الدراسة المقارنة، فإننا نستطيع أن نقدم لعلم اللغة ولعلمائه، الخصائص اللغوية التي تمتاز بها العربية، عن غيرها من اللغات»[(١)]

ثم بعد ذلك انتقل إلى علم اللغة الوصفي»، وذكر أنّ «اللغة العربية أحوج ما تكون إلى تطبيق «المنهج الوصفي، في دراستنا بها في جميع مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية»[(٢)]

ثم تحت علم اللغة التاريخي دعا إلى إعادة دراسة اللغة العربية من جديد، يقول: «وما أحوج العربية إلى أن تُدرس من جديد، على أساس المنهج التاريخي، ويصبح لدينا فرع يعرف بعلم اللغة التاريخي: يتوفر على دراسة تاريخ هذه اللغة الشريفة؛ لمعرفة نشأتها، ومولدها، والوقوف على نظمها، وخصائصها، وكيف كانت أصواتها، وأوزانها، وصيغها، ونظام

---

(١) في علم اللغة العام، ص٣٧.

(٢) السابق، ص٣٩.

تركيبها، وقوانين الدلالة فيها، فما زالت هذه الجوانب ـ حتى الآن ـ تمثل عالمًا مجهولًا في حياة لغتنا. كذلك علاقة الظواهر اللغوية بعضها ببعض، وعلاقتها بغيرها من الظواهر الاجتماعية والنفسية والحضارية، وكذلك علاقة العربية بأصحابها، وعلاقتها بأخواتها الساميات»[1]

وكذلك فعل علام في علم اللغة التجريبي والتطبيقي، وعلم اللغة الجغرافي مرددًا كلامه السابق ما أحوج العربية لهذه الدراسة، وذاك الفرع[2]

هذه صورة القضية تجسدت في مصنف واحد لمؤلف واحد، وهي القضية التي تكاد تشمل كلّ كتب علم اللغة العربية، فلا أعلم أحدًا من أصحابها لم يدعُ إلى تبني المناهج الحديثة، وتطبيقها على اللغة العربية، فهذا محمود السعران يدعو إلى تطبيق المنهج التاريخي على اللغة العربية، يقول: «إن لغتنا لما تدرس من الناحية التاريخية، وتاريخها طويل متشعب، ولا بد لدراستها تاريخيًّا، من دراسة عصورها المختلفة دراسة وصفية.

إن العربية الفصحى في عصرنا متميزة عن عربية العصر الجاهلي مثلًا، وكلتاهما متميزة من عربية العصر العباسي وهكذا. كل عصر من هذه العصور وسواها، باعتباره حلقة في سلسلة التطور التاريخي للغة العربية. فالدراسة اللغوية التاريخية تمكننا من التغلب على حواجز الزمن من وجوه، فهذه الدراسة هي اقتفاء أثر التطورات والتغيرات من النواحي الفونولوجية، والنحوية، والقاموسية، والدلالية إلخ في لغة واحدة خلال التاريخ؛ أي: أنها دراسة تطور لغة من اللغات باعتباره تطورًا بين «حالات لغوية» متتابعة، ومن المسلم به أن هذه الحالات اللغوية قد درست قبلًا دراسة وصفية، والدراسة التاريخية تدرسها من الناحية الحركية التطورية»[3]

وقد دعا من قبل في مقدمة كتابه إلى دراسة اللغة وفق علم اللغة الحديث

---

(١) في علم اللغة العام، ص٤١.

(٢) السابق، ص٤٣، ٤٦.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٩٩.

الذي عرفه بقوله: «إن علم اللغة يدرس اللغة «من أجل ذاتها»، فمعناه: أنه يدرسها لغرض الدراسة نفسها، يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها، فليس من موضوع دراسته أن يحقق أغراضًا تربوية مثلًا، أو أية أغراض عملية أخرى. إنه لا يدرسها هدفًا إلى ترقيتها»، أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر، إن عمله قاصر على أن يصفها ويحللها بطريقة موضوعية»[1]

لا أريد التكثر بنقل النصوص، وإرهاق البحث بالنقولات، فالمثالان السابقان كافيان، ومن أراد الاستزادة فما عليه إلا أن يعود إلى أقرب كتاب لعلم اللغة فسيجد بغيته.

وإنّ المتأمل في تلك القضيتين اللتين تبرزان موقفَ اللغويين العرب من تلك المناهج الغربية، الموقف الأول: الزعم بأن أصول هذه المناهج في التراث اللغوي العربي، ويعد متبنوه من أصحاب كتب مادة البحث أقل من اللغويين المؤيدين لهذا الموقف ممن لم يدخلوا في مادة البحث، ويعد كذلك أصحاب الوجهة الثانية أكثر من هؤلاء، أعني: الداعين إلى تطبيق تلك المناهج، والمبشرين لفهم أفضل للغة العربية عند الأخذ بأدواتها.

هذا، ولا يعني أنّ الفريقين متضادان، أو أنّ القولين متوازيان، فمن كان مؤيدًا لتطبيق المناهج اللغوية الحديثة قد يذهب إلى الزعم بوجود أصول بعض المناهج في التراث اللغوي العربي.

وقد انطلق الفريقان من تعظيم للمناهج الحديثة، وانبهار بمنجزاتها العلمية، واعتقاد بأنّها تمثل المرحلة الأعلى، والطور الأرقى في الدرس اللغوي، وهذا واضح جلي في كلامهم.

وسنذكر في المحور التالي شيئًا من تلك النصوص.

وأما الزعم بأن منهج اللغويين العرب الأوائل منهج وصفي فهو زعم باطل، فما بين المنهجين من اختلاف يفوق التوافق إن كان ثمة توافق،

---

(١) السابق، ص٤٨.

والغريب أنّ غازي طليمات صوّر الأمر على اتباع اللغويين القدماء المنهج الوصفي، وتبنيهم له إلا أنّهم عدّلوا فيه تعديلات يسيرة من أجل تحقيق غايات لهم، كيف والمنهج الوصفي بخصائصه المعروفة عند اللغويين المحدثين لم يكن إلا من نتاج العصر الحديث في القرن العشرين!

إنّ سمات المنهج الوصفي وخصائصه التي ذكر غازي طليمات شيئًا منها لا تتوافق ومنهج اللغويين القدماء، فمعيار المادة اللغوية التي تستحق الدراسة مختلف تمامًا بين المنهجين، فلا يستحق الدرس والنظر واستنباط القواعد عند القدماء إلا اللغة الفصيحة، لغة العرب التي لم تشبها شائبة العجمة، وما نزل على لغتهم من القرآن والسُّنَّة، وأما عند الوصفيين فكل لغة وكل لهجة صالحة للدرس والتحليل، ومن أجل ألا تختلط ظواهر لغوية بأخرى وضعوا المعيارين الزماني والمكاني، فتحديد الزمان والمكان ركن من أركان المنهج الوصفي كما أنّ لغة العرب في زمن الفصاحة الركن الأساسي الذي يقوم عليه منهج اللغويين القدماء، وإن اتفقوا في ظاهر التحديد الزماني والمكاني فغاية التحديد مختلفة، والسبب كذلك مختلف، هذا إن سلم الوصفيون أنفسهم بصحة صنيع القدماء في تحديد الزمان والمكان، فهذا السعران ينتقد استشهاد اللغويين العرب بشواهد في عصور مختلفة يقول: «ومن أخطر ما رسخ في عقولنا عدم التمييز بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية للغة.

ونحن نعتز بعربيتنا اعتزازًا يخيل إلينا أنها لم تتغير منذ أن نزل القرآن الكريم، أو أنها لم تتغير إلا في أقل القليل، فنحن في دراسة مسألة ما قد نستشهد بشاهد جاهلي إلى جوار شاهد من صدر الإسلام، وإلى جوار شاهد عباسي وهكذا»(١)

وعن قصر الدراسة على اللغة التي في عصر الاستشهاد يقول كمال بشر:

إنّ «الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق البحث في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددوها نهاية لدراستهم، وقد حدث هذا بالفعل، إذ لم يقدم واحد

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٣٩.

منهم على دراسة اللغة من أي زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ، ولم يكتفوا بهذا، بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ، والانحراف. ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمي أن أصبحنا اليوم عاجزين تمامًا عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة، وأصبحنا مكتوفي الأيدي لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة، أو معرفة خطوط التطور الذي لحق بها، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب»[1]

وكذلك الشأن في تحديد المستوى، فالمقصود عند الوصفيين تحديد لغة الشعر أو لغة الشارع. إلخ، وهذا التحديد لم يلتفت إليه اللغويين القدماء، فالمعيار الفصاحة سواء كان الكلام شعرًا أو نثرًا.

هذا فضلًا عن بعض خصائص مناهج اللغويين الأوائل التي جاء المنهج الوصفي ليفندها، ويطرحها من الدرس اللغوي كالحكم اللغوي بالخطأ والصحة والضعف والقوة، وكذلك التعليل، وهي مستفيضة في كتب اللغويين المتقدمين والمتأخرين، وليس هناك فرق بينهما كما يدعي المحدثون.

وأما دعوة الفريق الثاني إلى تطبيق تلك المناهج الحديثة على اللغة العربية؛ لأنها ـ بزعمهم ـ ستكشف شيئًا من تاريخ اللغة، وتعين على فهمها، فمن حيث المبدأ لا إشكال في ذلك بشرط ألا تكسر إجماع، أو تخالف معلوم بالضرورة، ولا تحاول هدم قواعد العربية، ولا يكون من شأنها مزاحمة تعلم العربية وتعليمها ونشرها، يقول ابن جني: «فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره. إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكبة ـ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وأعجازًا على كلاكل والقوم الذين لا نشك في أن الله ـ سبحانه وتقدست أسماؤه ـ قد هداهم لهذا العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم وجعله ببركاتهم

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٣٢٢.

وعلى أيدي طاعاتهم خادمًا للكتاب المنزل وكلام نبيّه المرسل وعونًا على فهمهما ومعرفة ما أمر به أو نهي عنه الثقلان منهما إلا بعد أن يناهضه إتقانًا ويثابته عرفانًا ولا يخلد إلى سانح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به، ولا غاض من السلف ـ رحمهم الله ـ في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه. وشيع خاطره وكان بالصواب مئنة ومن التوفيق مظنة»[١]

وذلك بعد الاطمئنان إلى انعتاق تلك المناهج عن بيئتها، وبإمكانية تحويرها لتتوافق وحضارة الأمة الإسلامية والعربية، ولا يكون ذلك إلا بعد استيعابها ومعرفة منطلقاتها والأسس التي قامت عليها، والغايات التي ترومها، والنظر في النقد الذي تعرضت له، فكثير من النظريات اللغوية سقطت وبان زيفها كنظرية داروين التي بشر بها في اللغة شلايشر، ونظرية مار الروسي، بل المنهجان التاريخي والمقارن أصبحا من التاريخ اللغوي!

نقد مناهج دراسة اللغة:

بعد الوقوف على وصف أصحاب كتب علم اللغة للمناهج اللغوية الحديثة، وربطها بغاياتها، وسبر مواقفهم في العلاقة بين المناهج والثقافة العربية تأصيلًا في التراث، وتبنيًا في الحاضر، ندلف إلى النظر في نقد اللغويين العرب للمناهج اللغوية، وتمييز مواقفهم منهم قبولًا ورفضًا.

إنّ القارئ لكتب علم اللغة لن يجد إلا تبنيًا لتلك المناهج، وتبشيرًا لها، فبأجمل الأوصاف وصفوها، وفي أرقى الرتب وضعوها، يقول غازي طليمات واصفًا لهث اللغويين العرب وراء المنهج الوصفي، والركض في سبيل تطبيقه على اللغة العربية، ونبذ منهج اللغويين القدماء: «وبعد أن ازدهرت الدراسات اللغوية الحديثة وجد اللسانيون أنّ المنهج الوصفي أقرب المناهج

---

(١) الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١/١٩١.

إلى الأساليب العلمية، فانتهجوه وانتبذوا المعايير المسبقة التي تخلع على اللغة قيمًا تاريخية، أساسها الفصاحة والسلامة والنقاء»[١]

وهذا رمضان عبد التواب يعلن تحقيق المنهج الوصفي نهضة كبرى في علم اللغة المعاصر يقول: «وقد حقق علم اللغة الوصفي في القرن العشرين، نهضة كبرى، أدت إلى كثير من التطورات المهمة، في علم اللغة المعاصر، وكان القرن التاسع عشر حاملًا لكثير من الإرهاصات، لهذا العلم الحديث»[٢]

وأما كمال بشر فقد ذكر أن من الباحثين من ينتقدون المنهج الوصفي ويسمونه بالقصور، وذلك من **أوجه عدة**:

١ ـ الاكتفاء بالإجابة عن السؤال: «ماذا»؟ وعدم النظر في السؤال «لماذا»؟ فلا يشتغل بالبحث عن السر في وجود هذه الظاهرة أو تلك.

٢ ـ ينقص المنهج الوصفي الشمول، فلا يستطيع حصر كل ظواهر اللغة؛ لأنه يقنع بوصف ما تجمع لديه من عينة أو مدونة، وهي ناقصة في الأغلب الأعم، ولا تمثل اللغة من كل جوانبها وأطرافها

٣ ـ تطبيقه على لغة معينة في فترة معينة، وذلك يؤدي إلى عدم الوحدة في القواعد اللغوية[٣]

وكان تعليق كمال بشر على هذه الانتقادات: «وعلى الرغم من هذه الاعتراضات، فما زال المنهج الوصفي واقعًا موقع الأفضلية عند جملة كبيرة من المدارس اللغوية الحديثة»[٤]

والتعليق يعكس موقف اللغويين العرب تجاه المناهج اللغوية الغربية، فقد نقل بعض النقد، وترك إشكالات عديدة، ثم أعرض عن مناقشتها، وبات

---

(١) في علم اللغة، ص١٨٦.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٨٢.

(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٢٥.

(٤) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٢٦.

يجزم أن المنهج الوصفي رغم هذه الانتقادات لا يزال أفضل المناهج، وأقربها للعلمية.

وليس هذا الاطراء والمدح، وتشريع التطبيق بخاص بالمنهج الوصفي دون أخويه التاريخي والمقارن، فقد تقدم نص السعران الذي يندب فيه حظ العربية؛ لأنها لم تتعرض لعدسة اللغوي التاريخي الذي كان سيكشف شيئًا من خباياها، وفي الفقرة السابقة بعض من تلك النصوص، ولا شك أنّ الدعوة إلى تطبيق المناهج اللغوية الحديثة على العربية، وضرورة تبنيها، والزعم أنّها الأدوات الأنسب، والإجراءات الأسلم في دراسة اللغة هي تزكية لتلك المناهج إذا لم يتبعها أو يواكبها نقد واعتراضات واحترازات.

ولننظر إلى قول السعران في المنهج المقارن الذي بلغ الغاية في الدقة من وجهة نظره، في النص التالي: «إن مناهج الدراسة اللغوية المقارنة من الدقة والسلامة والقوة بحيث إنها مكنت «بلومفيلد» من إعادة بناء بعض أشكال ما يسمى «اللغة الألجونكية الأصلية» أو «الأم»، ومكنت «هووف» من أن يحدد معالم «اللغة الأوتو ـ أزتكية» الأصلية، وهي لغة مفترضة لمجموعة من اللغات مستعملة في الجنوب الغربي من أمريكا الشمالية وفي بلاد المكسيك»[(١)]

وفيه يقول رمضان عبد التواب: «ومنذ نشأة طريقة المقارنة بين اللغات ـ وهي أصلًا طريقة تاريخية ـ وهي تحظى بمكانة مرموقة في علم اللغويات، كما صارت البحوث اللغوية التاريخية، وقفًا على كبار العلماء والباحثين، على حين استمرت الطريقة الوصفية كما كانت من قبل، طريقة عملية ذات نفع عاجل، تعالج تعلم الناس اللغات الأجنبية، وتعرفهم بالطريقة الصحيحة لاستخدام لغاتهم.

هذا هو المنهج المقارن، وتلك هي حدوده، وقد تأثر به دارسو اللغات السامية، وقطعوا فيه شوطًا ليس بالقصير»[(٢)]

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٠٤.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٩٩، ٢٠٠.

وليس من غرض هذا الفصل مناقشة المناهج اللغوية الحديثة، وتفصيل القول في النقد الذي تعرضت له، فقد تقدم ذلك في الفصل السابق، بل الغرض الوقوف على تعامل اللغويين العرب مع المناهج اللغوية الحديثة الغربية، وقد تبيّن استقبالهم لها بعجرها وبجرها، بخيرها وشرها، ولم ينظر هؤلاء إلى شرها ومفاسدها، ولم ينقلوا ـ على الأقل ـ المعارك المنهجية عند الغربيين أنفسهم لتلك المناهج، فقد تعرض الوصفيون لنقد قوي من قبل التحويليين، نقد يفوق نقد الوصفيين للمناهج السابقة كالتاريخية والمقارنة، ومن عجيب أمرهم تبني بعضهم المنهج الوصفي، والزعم أنّه أفضل المناهج لدراسة اللغة، وأقربها إلى العلمية، ثم تجده يتحدث عن أهمية المنهجين التاريخي والمقارن وحاجة الدرس اللغوي إليهما!

وليتهم تعاملوا معها كما تعمل مؤرخو الدرس اللغوي الغربي كجفري سامسون، وماريوباي، وجرهارد هلبش.

إنّ التعامل مع المناهج الغريبة بهذا الشكل إشكال منهجي، وكارثة في حق الأمة والثقافة والحضارة يقول عبد الرحمٰن الحاج متحدثًا عن بعض الإشكالات التي يقع فيها ناقلو المناهج الغربية «أن يتجاهل أو يجهل بالفعل كل ما وجّه من الانتقادات إلى النظرية في البلدان الغربيّة بالذات»[1]

(١) أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، ص١٥.

الفصل الثالث

علوم العربية في كتب علم اللغة
الحضور والغياب والسياق

ليس هذا مقام الحديث عن نشأة علوم العربية، وليس المقصود تدوين تاريخ لمسيرة تلك العلوم عبر القرون، ولكن الشأن هنا من أجل الإشارة إلى أنّ الأمةَ العربية التي نقل إليها لغويوها المحدثون علم اللغة الغربي أمةٌ ذات تراث علمي في الجوانب كافة، ومنها اللغة، ولم تكن حاملةً وفاضًا خاليًا ليُملأ علمًا لغويًّا غربيًّا، ولو كان الأمر كذلك لما حدثت إشكالات منهجية علمية، ومعارك فكرية تبعت نقل العلوم الإنسانية إلى الأمة العربية.

من هنا ثارت أسئلة هذا الفصل وإشكالاته التي تنبثق من مأزق نقل علوم بفروعها ومصطلحاتها وأسسها الفلسفية وغاياتها المعرفية وأطرها المنهجية إلى أمة لها باع طويل في ذاك العلم وتراث ضخم له غاياته وأهدافه وفروعه مصطلحاته كذلك، فحاولت رصد المنهجية التي سار اللغويون عليها للخروج من المأزق، ومتابعة اجتهاداتهم في النجاة من التيه وكيف تعاملوا مع هذا الإشكال ـ إن كان يُعد في نظرهم إشكالًا ـ؟

وما مدى حضور علوم العربية في كتب علم اللغة؟

ثم ما العلوم التي تواطأ اللغويون المحدثون على ذكرها؟

وكيف نفسر كذلك غياب بعض علوم العربية عن تلك الكتب؟

هل كانوا ينطلقون من علم اللغة فيقابلون فروعه بما يشابهها من علوم

العربية، فيكون النظر إلى تلك العلوم انتقائيًّا بما يخدم هدفهم، وكذلك يكون النظر في جزئيات العلم؟

والسؤال السابق يتطلب النظر في سياقات ذكر علوم العربية، وتحليل مواطن الحديث عنها، والغاية من ذلك؟

ولا شك أن المنهج العلمي يستدعي قبل البدء التقديمَ بحديث موجز عن علوم العربية، وعن حدودها وفروعها ومحاولة ترتيبها، وعن الاختلاف فيها ـ إن وجد ـ ومدى حضورها في بيئتها التراث العربي؛ لتكون فرصة المقارنة أكثر، وتصبح الصور مهيأة للتحليل.

وغير خافٍ أنّ مثل هذا التلاقي بين علوم حضارتين مع اتحاد المادة المدروسة بصفة عامة وهي «اللغة» مما تشرأب إليه نفس الباحث الذي يحاول اختبار أسئلته البحثية، ويطمح في تجريب منهجيته العلمية، ويرغب في سبر أدواته التحليلية، والمأسهمة بالنظر في القضايا الإشكالية.

وسيكون الفصل من خلال مبحثين:

الأول: علوم العربية في التراث العربي.

الثاني: علوم العربية في كتب علم اللغة.

المبحث الأول

علوم العربية في التراث العربي

لا يعدم الناظر في التراث العربي اللغوي محاولات لحصر علوم العربية، وأخرى للتعريف بها وبيان غايتها، وهي بين مختصر للحديث عنها، ومفصل للقول فيها، ولعل أول نص تراثي وصلنا ـ فيما اطلعت ـ في فروع علوم العربية هو **لأبي نصر الفارابي(٢٥٩ ـ ٣٣٩هـ) في كتابه إحصاء العلوم**، وهو كتاب فيه حديث عن العلوم وفروعها، وفيه محاولة ـ كما هو واضح من العنوان ـ لإحصاء العلوم يقول فيه مقدمته: «قصدنا في هذا الكتاب أن نحصي العلوم المشهورة علمًا علمًا، ونعرف جمل ما يشتمل عليه كل واحد منها أجزاء، وجمل ما في كل واحد من أجزائه»[1]، وقد جعله خمسة فصول، **فالأول**: في علم اللسان وأجزائه، **والثاني**: في علم المنطق وأجزائه، **والثالث**: في علوم التعاليم، وهي العدد والهندسة. . .، **والرابع**: في العالم الطبيعي وأجزائه، وفي العلم الإلٰهي وأجزائه، **والخامس**: في العلم المدني وأجزائه، وفي علم الفقه، وعلم الكلام[2]

والفصل الأول الذي خصصه بعلم اللسان هو الذي يعنينا في بحثنا، وسنتجاوز طرافة التسمية وجدّتها ـ فيما نحسب ـ إلى بيان فروع علوم العربية، أو كما أطلق عليها علم اللسان، فقد جعل علم اللسان على ضربين رئيسين: **الأول**: حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم ما يدل على شيء منها، وأما

---

(١) تحقيق: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط. الأولى، ١٩٩٦م، ص١٥.

(٢) السابق، ص١٥ ـ ١٦.

الثاني: علم قوانين تلك الألفاظ، وقد ذكر أنّ المراد بالقوانين الأقاويل الجامعة الكلية التي تندرج تحتها مفردات كثيرة، وأمثلة متعددة[١]

ثم ذكر أنّ علم اللسان عند كل أمة ينقسم إلى أجزاء سبعة عظمى، **وهي**[٢]:

علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار.

هذه فروع علم اللسان عند الفارابي، ويلاحظ أنّه أمَّمَ هذه العلوم، فهي عند كل أمة، فانطلق الفارابي من قسمة عقلية تعالج المنطوق والمكتوب والمنظوم على مستوى المفردات والتراكيب. وبعد تعدداه لأجزاء علم اللسان شرع في الحديث عنها وعن مباحثها[٣]:

فابتدأ **بعلم الألفاظ المفردة الدالة**: ويُعنى بالألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء، وأنواعها وحفظها، وروايتها كلها الخاص بذلك اللسان، والدخيل فيه، والغريب منه والمشهور عند جميعهم.

وأما **علم الألفاظ المركبة**: فالقصد بها تراث الأمة اللغوي الذي صدح به الشعراء والخطباء والبلغاء موزونًا كان أو غير موزون.

وعلم قوانين الألفاظ المفردة: يفحص أولًا في الحروف المعجمة عن عددها ومخارجها. وعما يتركب منها في ذلك اللسان وعما لا يتركب، وعن أقل ما يتركب منها حدث عنها لفظة دالة وكم أكثر ما يتركب، وعن الحروف الذاتية التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث واشتقاق وغير ذلك. وعن الحروف التي تندغم عندما تتلاقى، ثم من بعد هذا يعطي قوانين أمثلة الألفاظ المفردة ويميز بين الحالات الأولى

---

(١) السابق، ص١٧.

(٢) السابق، ص١٩.

(٣) إحصاء العلوم، ص١٩ وما بعدها. بتصرف يسير.

التي ليست هي مشتقة عن شيء، وبين ما هي مشتقة. ويميز بين الحلات الأولى وبين ما هي منها مصادر. . وكيف تغير المصادر حتى تصير كلما؛ ويعطي أصناف أمثلة الكلم، وكيف يعدل بالكلم حتى تصير أمرًا ونهيًا، وما جانس ذلك في أصناف كميتها وهي الثلاثية والرباعية، وما هو أكثر منها، والمضاعف وغير المضاعف. . والصحيح منها والمعتل. والتذكير والتأنيث. والتثنية والجمع. وفي وجوه الكلم، وفي أزمانها جميعًا، والوجوه هي: أنا وأنت وهو ثم يفحص عن الألفاظ التي عسر النطق بها أول ما وضعت، فغيرت حتى سهل النطق بها.

وأما **علم القوانين الألفاظ المركبة** ـ عند الفارابي ـ **فضربان:**

الأول: يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب.

والثاني: يعطي قوانين أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي في ذلك اللسان.

والمقصود بعلم قوانين الأطراف بعلم النحو. وأما الضرب الذي يعطي قوانين التركيب نفسه فإنه يبين أولًا كيف تتركب الألفاظ وتترتب في ذلك اللسان وعلى كم ضرب تصير أقاويل ثم يبين أيها هو التركيب والترتيب الأفصح في ذلك اللسان (يقول المحقق في الهامش: المقصود علم البيان وعلم البلاغة)

ثم **علم قوانين الكتابة وتصحيح القراءة: وهما علمان، الأول: قوانين الكتابة يُعنى بقوانين الكتابة فيميز بين ما يكتب في السطور وما لا يكتب، ثم ما يكتب كيف سبيله.. وعلم قوانين تصحيح القراءة: يعرف مواضع النقط... والعلامات التي تميز بين الحروف المشتركة**

وأخيرًا **علم الأشعار**: وقد جعله ثلاثة أجزاء: **الأول**: إحصاء الأوزان المستعملة في الشعر. ثم إحصاء تركيبات الحروف، الأسباب والأوتاد عند العرب، والمقاطع والأرجل عن اليونانيين. ثم تمييز الأوزان الوافية والناقصة، وأي الأوزان أبهى. . . **الجزء الثاني**: النظر في نهايات الأبيات. **الجزء الثالث**: فحص ما يصلح أن يستعمل في الأشعار عندهم مما ليس يصلح أن يستعمل في القول الذي ليس بشعر.

ثم ختم الفصل بقوله: «هذه جمل ما في كل واحد من أجزاء علم اللسان»[1]

ولو أردنا أن نستبق كتابة الملاحظات والمقارنة، ونختار واحدة منها فقط في هذا الموضع لقلنا: إن الفارابي استخدم مصطلحات غريبة للتعبير عن علم اللسان، ولم يستخدم المصطلحات المشهورة كالنحو والتصريف واللغة، ولعل الباعث ما ذكرته من قبل وهو الحديث عن فروع علم اللسان عند كل أمة، فلم يحسن منه تقسيم علوم اللسان بناء على التقسيم العربي لها، واستخدام مصطلحات علوم العربية للتعبير عن علوم اللسان عند الأمم كلها، فانطلق من اللغة نفسها، والعلوم التي تُعنى بها في حالة الإفراد والتراكيب.

نمسك عن ذكر الملاحظات مؤقتًا؛ لننتقل إلى محاولة أخرى اتسمت بالاقتصار على تعداد علوم العربية دون تفصيل، ومن غير تعريف بحدودها، وهي محاولة **جار الله محمود الزمخشري** (ت٥٣٨هـ) في كتابه: «**القسطاس في علم العروض**»، يقول: «اعلم أنَّ أصناف العلوم الأدبية ترتقي إلى اثني عشر صنفًا: الأول: **علم اللغة**. والثاني: **علم الأبنية**. والثالث: **علم الاشتقاق**. والرابع: **علم الإعراب**. والخامس: **علم المعاني**. والسادس: **علم البيان**. والسابع: **علم العروض**. والثامن: **علم القوافي**. والتاسع: **إنشاء النثر**. والعاشر: **قرض الشعر**. والحادي عشر: **علم الكتابة**. والثاني عشر: **المحاضرات**»[2]

وقد اقتصر الزمخشري على تعدادها من غير رسم مباحثها، وقد أسماها العلوم الأدبية، وهي تسمية شاعت في بعض المؤلفات كما سيأتي، فهذا **أبو البركات الأنباري** (ت٥٧٧هـ)، يقول: «إن علوم الأدب ثمانية: **النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم**؛ وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما: علم الجدل في النحو،

---

(١) إحصاء العلوم، ص٢٥.

(٢) تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ، ص١٥.

وعلم أصول النحو، فيُعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك؛ على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول؛ كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما»[1]

وسردُ الزمخشري ومن بعده الأنباري لعلوم الأدب كما قالا بدون تحديد معالمها يدل دلالة واضحة على أنها معلومة في عصرهم ومعروفة ومحددة، فلذلك لم يتحدث الأنباري إلا عن العلمين المحدثين علم الجدل النحوي، وعلم أصول النحو، ومن جاء بعدهم لم يبتعد كثيرًا عن هذه العلوم، وتلك الفروع، وإن اختلفت سياقات الحديث عنها فالسكاكي مثلًا (المتوفى: ٦٢٦هـ) تحدث عن علوم العربية من منطلق مثارات الخطأ، وفي سياق بيان التي تمنع من الزلل، يقول: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب. وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته **علم الصرف** بتمامه، وإنه لا يتم إلا **بعلم الاشتقاق** المتنوع على أنواعه الثلاثة[2] وقد كشفت عنها القناع. وأوردت **علم النحو** بتمامه، وتمامه **بعلمي المعاني والبيان**، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان **تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال** لم أر بدًّا من التسمح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر على **علمي العروض والقوافي** ثنيت عنان القلم على إيرادهما وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة وأوردت حججًا مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ص٦٧.

(٢) يقصد: الاشتقاق الصغير، والكبير عند ابن جنبي «التقليبات»، والأكبر وفيه يقول: «وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاشتقاق الأكبر، وهو أن يتجاوز على ما احتملته أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعًا أو مخرجًا»، ص١٥.

من التقرير مع الإرشاد على ضروب مباحث قلَّت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق أذن»[1]

وقد ذكر من العلوم العربية: الصرف والاشتقاق والنحو وعلم المعاني والبيان والعروض والقافية، ثم توسع وأدخل الحد والاستدلال. ومما يتميز به طرح السكاكي بيان ـ وإن بإيجاز شديد ـ علاقة العلوم ببعضها، وأضاف إليها علم اللغة في نص آخر مع تبيان الغرض من علوم الأدب إذ يقول: «إنّ الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عند الخطأ في كلام العرب. وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة: المفرد والتأليف وكون المركب مطابقًا لما يجب أن يتكلم له، وهذه الأنواع بعد **علم اللغة** هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط على النظم، **فعلما الصرف والنحو** يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع على **علمي المعاني والبيان** في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعًا لنؤثر ترتبًا استحقته طبعًا»[2]

و أما **ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي** (ت٦٨٥) في سياق حديثه عن تصنيف العلوم في رسالته التي بعنوان: **في موضوعات العلوم وتعاريفها** ذكر أولها «علم الآداب»:

وهو علم يعرف به التفاهم عما في الضمائر بأدلة الألفاظ والكتابة. وموضوعه اللفظ والخط من جهة دلالتهما على المعاني، ومنفعته إظهار ما في نفس الإنسان من المعاني وإيصاله إلى شخص آخر، وهو عشرة:

علم اللغة: وهو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعاني المفردة، ومنفعته

---

(١) مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ص٨.

(٢) مفتاح العلوم، ص٨.

الإحاطة بهذه المعلومات. **وعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع**.

وعلم العروض: وهو علم يعرف به أقراض الشعر صحيحها وفاسدها، ومنفعته بيان ما هو من الكلام شعرا. **وعلم القوافي**: وهو علم يعرف منه أحوال نهايات الشعر على أي وجه تكون وكم هي، ومنفعته نحو منفعة العروض. **وعلم النحو وعلم الكتابة**: وهو علم يعرف صور الحروف المفردة وأوضاعها. **وعلم القراءة**: وهو علم يعرف منه العلامات الدالة على ما يكتب في السطر من الحروف»[1]

وفي **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يقول يحيى بن حمزة الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللّه (المتوفى: ٧٤٥هـ): «العلوم الأدبية على أربعة أنواع:

فالنوع الأول منها: **علم اللغة العربية**: وهو علم بمعاني الألفاظ المجردة. فإن حاصله استفادة المعاني المفردة من الأوضاع اللغوية. فالعلم بأن الإنسان والفرس والجدار وغيرها من الألفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة، إما بالتوقيف، وإما بالمواضعة، أو يكون بعضها بالتوقيف، وبعضها بالمواضعة، أو الوقف في ذلك. وتجويز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها إلى غير ذلك من الخلاف فيها ليس من همنّا ذكره لخروجه عن مقصدنا.

النوع الثاني: **علم الإعراب**: وهو علم بالمعاني الإعرابية الحاصلة عند العقد، والتركيب، كقولنا: قام زيد، فإن الإعراب لا يحصل إلا لمجموعهما. فالتركيب أقلّه من جزأين. والعقد إسناد أحدهما إلى الآخر. فلو حصل أحدهما وتعذر الآخر، لفات المعنى، ولبطل الإعراب. فصار علم الإعراب متميزًا عن علم اللغة العربية بما ذكرناه، معطيًا فائدة غير ما يعطيه علم اللغة لأجل الإفراد والتركيب.

---

(١) تصنيف العلوم بين نصر الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي، دراسة وتحقيق: عباس سليمان، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٩٥.

النوع الثالث: **علم التصريف**. وهو علم يتعلق بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة، وإحكام قوالبها على الأقيسة المطردة في لسان العرب بالقلب، كما في: قال ورمى، والحذف كما في قولنا: قل، وبع، والإبدال، كما في قولنا: ميعاد، وصراط، وغير ذلك. وهو علم جليل القدر، ولا يختص به إلّا الأذكياء من علماء الأدب، كما أثر عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن جني، وغيرهما. وقد يقع فيه معظم الزّلل لمن لم يحرز أصوله ولا يحكمها، كما وقع من نافع المقرئ في همزه شبه معايش وهو خطأ.

النوع الرابع من علوم الأدب: **علم البلاغة والفصاحة**: وهما يأخذان من العلوم الأدبية صفوها، ويقعان منها مكان الواسطة من عقدها، فإذا تمهدت هذه القاعدة فنقول: العلم المعبّر عنه **بعلم البيان** هو علم الفصاحة. **وعلم المعاني** هو المعبّر عنه بعلم البلاغة. وهو أجلّ العلوم الأدبية قدرًا ومكانًا وأعلاها منزلة وأكبرها شأنًا لأنه علم يستولي على استخراج أسرار البلاغة من معادنها. وهذه توجد محاسن النّكت المودعة في أصدافها ومكامنها. وهو الغاية التي ينتهي إليها فكر النّظّار، والضّالة التي يطلبها غاصة البحار.

وعليه التعويل في الاطّلاع على حقائق الإعجاز في القرآن، وإليه الإسناد عند المسابقة في الخصل والرهان. ومنه تستثار المعاني الدقيقة على مرّ الدّهور وتخرّم الأزمان، فظهر بما ذكرناه أن موقع علم البيان من العلوم الأدبية موقع الإنسان من سواد الأحداق. ومن ثمّ لم يستقل بدركه وإحراز أسراره إلا كل سباق[١]

هذا النص يتميز بأمور منها: الاقتصار على بعض علوم العربية وهي: اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم المعاني وعلم البيان، ويتميز بالحديث المختصر عنها، ومعرفة ما تعالجه من قضايا لغوية، مع التأكيد على جعل علم المعاني أجل العلوم، وأهمها.

والنصوص السابقة تدل على استقرار العلوم، وانتشار تداولها، ومما يدل

(١) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العنصرية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٤ وما بعدها.

على استقرار علوم العربية أو الأدب نص **أحمد بن الحسين الجاربردي** (ت٧٦٤هـ) في **حاشيته على «الشافية»** يقول: «وعلوم الأدب علومٌ يُحترز بِها عن الخلل في كلام العرب لفظًا أو كتابة، وهي على ما صرَّحوا به اثنا عشر»[1]، فقوله: على ما صرحوا به، فيه دلالة قاطعة على انتشار هذه العلوم، وتداولها بين طلاب العلم وتصنيفات العلماء ولا غرو فالزمخشري قبله بمئتي سنة قد ـ كما مر ـ ذكرها دون تفصيل بما يوحي أنها معلومة متداولة كما قلنا سابقًا. وقد ذكر الجاربردي أنّ علوم الأدب تنقسم إلى قسمين أصول وفروع يقول: «و ـ أي: علوم الأدب ـ منها أصول، وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول: فالبحث: إمَّا عن المفردات من حيث جواهرُها وموادها؛ **فعِلمُ اللغة**، أو من حيث صورُها وهيئاتها؛ **فعلم التصريف**، أو من حيث انتسابُ بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية؛ **فعلم الاشتقاق**.

وإما عن المركَّبات على الإطلاق، فأما باعتبار هيئاتِها التَّركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية؛ **فعلْمُ النَّحو**، أو باعتبار إفادتِها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى؛ **فعلم المعاني**، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح؛ **فعلم البيان**. وإما عن المركبات الموزونة، فأمَّا من حيث وزنُها؛ **فعلم العروض**، أو من حيث أواخر أبياتها؛ **فعلم القافية**.

وأما الفروع: فالبحث فيها إمَّا أن يتعلَّق بنقوش الكتابة؛ **فعِلْم الخط**، أو يختص بالمنظوم؛ فالعلم المسمَّى **بقرض الشعر**، أو بالمنثور؛ **فعلم إنشاء** النثر من الرسائل والخطب، أو لا يختص بشيء منها؛ **فعلم المحاضرات**، ومنه التواريخ»[2]

ولعل الجاربردي هو أول من قسم العلوم العربية هذا التقسيم إلى أصل وفرع.

---

(١) حاشية الجاربردي ص٦.

(٢) السابق نفسه.

وإنّ ما فعله الجاربردي من تقسيم علوم الأدب إلى أصل وفرع وما قام به الطالبي من الاقتصار على بعضها يشي بالتفاوت بين هذه العلوم في الأهمية، وأنّها ليست على درجة واحدة من الأولوية، ويوحي بإدراك العلماء لهذا التباين.

ثم أتى شمس الدين الأكفاني السنجاري (ت٧٤٩هـ) في **كتابه إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، وذكر ـ متبعًا العلماء السابقين ـ أن علوم الأدب عشرة مع تقسيم لها تقسيمًا عقليًّا يذكرنا بما فعل الفارابي، وقد انطلق مثله من أنّ هذا النظر اللغوي غير مختص بالعربية، بل عند الأمم كلّها، يقول: «تنحصر مقاصده [أي: الأدب] في عشرة علوم وهي: **علم اللغة، وعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم العروض، وعلم القوافي، وعلم النحو، وعلم قوانين الكتابة، وعلم قوانين القراءة**، وذلك لأن نظره إمّا في اللفظ أو الخط، والأول فإمّا في اللفظ المفرد أو المركب، أو ما يعمهما.

وأمّا نظره في المفرد فاعتماده إمّا على السماع وهو **اللغة** أو على الحجة وهو **التصريف**، وأمّا نظره في المركّب فإما مطلقًا أو مختصًّا بوزن، والأول إن تعلّق بخواص تراكيب الكلام وأحكامه الإسنادية **فعلم المعاني**، وإلّا **فعلم البيان**، والمختص بالوزن فنظره إمّا في الصورة أو في المادة، الثاني **علم البديع**، والأول إن كان بمجرد الوزن فهو **علم العروض**، وإلّا **فعلم القوافي**؛ وما يعمّ المفرد والمركب فهو **علم النحو**، والثاني فإن تعلّق بصور الحروف فهو **علم قوانين الكتابة**، وإن تعلّق بالعلامات **فعلم قوانين القراءة**. وهذه العلوم لا تختصّ بالعربية بل توجد في سائر لغات الأمم الفاضلة من اليونان وغيرهم»(١)

ولكنّه يختلف عن الفارابي في استخدام المصطلحات العربية المعروفة.

وفي السياق المدرك لأصول علوم العربية وفروعها، والمستحضر لمكانة

---

(١) ص٨ من المخطوط.

كل فرع منها يأتي نص **بهاء الدين السبكي** (المتوفى: ٧٧٣هـ) في كتابه **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** الذي يقر فيه بأن علم العربية اثنا عشر علمًا معتمدًا على ما ذكره الزمخشري، ولكنّه ذكر أنّ أصولها أربعة يقول: «اعلم أن علم العربية على ما قال الزمخشري، يرتقي إلى اثنى عشر علمًا، غير أن **أصولها أربعة**: اثنان يتعلقان بالمفردات هما: **اللغة، والتصريف**، ويليهما الثالث وهو: **علم النحو**، فإن المركبات هي المقصود منه، وهي كالنتيجة لهما، ثم يليها **علم المعاني**، ولعلك تقول: أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة، وعلم المعاني غالبه من علم النحو؟ كلا إن غاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفًا خاصًّا لا يصل إليه النحوي، وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة، والنحو، والحديث، وإن كان مستقلًّا بنفسه»[1]

وقريب منه **ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)** في **مقدمته؛** إذ تحدث عن العلوم، ومنها علوم اللسان العربي في الفصل الخامس والأربعين، وقد عدّها أربعة أركان هي: اللغة والنحو والبيان والأدب، ابتدأ قبل الشروع فيها ببيان ضرورتها، وكشف ارتباطها بالشريعة، والتأكيد على تفاوتها يقول: «أركانه أربعة وهي: اللّغة والنّحو والبيان والأدب ومعرفتها ضروريّة على أهل الشّريعة إذ مأخذ الأحكام الشّرعيّة كلّها من الكتاب والسُّنَّة وهي بلغة العرب ونقلتها من الصّحابة والتّابعين عرب وشرح مشكلاتها من لغاتهم فلا بدّ من معرفة العلوم المتعلّقة بهذا اللّسان لمن أراد علم الشّريعة. وتتفاوت في التّأكيد بتفاوت مراتبها في التّوفية بمقصود الكلام حسبما يتبيّن في الكلام عليها فنًّا فنًّا والّذي

---

(١) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ١/٤٧، اقتصرنا على ذكر العلوم دون المصنفات.

يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منها هو النّحو إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حقّ علم اللّغة التّقدّم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغيّر بخلاف الإعراب الدّالّ على الإسناد والمسند والمسند إليه فإنّه تغير بالجملة ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النّحو أهمّ من اللّغة إذ في جهله الإخلال بالتّفاهم جملة وليست كذلك اللّغة والله ﷻ أعلم وبه التّوفيق»[1]

ثم تحدث عن علم النحو، وعن نشأته، واتساع المذاهب فيه بشي ء من الإيجاز الشديد، فانتقل بعد ذلك إلى علم اللغة وذكر أنّ «هذا العلم هو بيان الموضوعات اللّغويّة»[2]

تحدث فيه عن المعاجم اللغوية، ونشأتها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم أشار إلى فقه اللغة بقوله: «ثمّ لمّا كانت العرب تضع الشّيء على العموم ثمّ تستعمل في الأمور الخاصّة ألفاظًا أخرى خاصّة بها فوق ذلك عندنا، وبيّن الوضع والاستعمال واحتاج إلى فقه في اللّغة عزيز المأخذ كما وضع الأبيض بالوضع العامّ لكلّ ما فيه بياض، ثمّ اختصّ ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ومن الإنسان بالأزهر ومن الغنم بالأملح حتّى صار استعمال الأبيض في هذه كلّها لحنًا وخروجًا عن لسان العرب. واختصّ بالتّأليف في هذا المنحى الثّعالبيّ وأفرده في كتاب له سمّاه **فقه اللّغة** وهو من أكد ما يأخذ به اللّغويّ نفسه أن يحرّف استعمال العرب عن مواضعه. فليس معرفة الوضع الأوّل بكاف في التّرتيب حتّى يشهد له استعمال العرب لذلك. وأكثر ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فنّي نظمه ونثره حذرًا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللّغويّة في مفرداتها وتراكيبها وهو أشدّ من اللّحن في الإعراب وأفحش»[3]

فتحدث عن الركن الثالث من أركان علوم اللسان، وهو: علم البيان أشار أنّه علم يأتي بعد علم العربية واللغة في النشأة، يقول: «هذا العلم

---

(١) تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، ص٧٥٣.

(٢) السابق، ص٧٥٤.

(٣) السابق، ص٧٥٨.

حادث في الملّة بعد علم العربيّة واللّغة، وهو من العلوم اللّسانيّة لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده»[١]

ثم ذكر العلوم التي تنطوي تحت هذا المسمى بقوله: «فاشتمل هذا العلم المسمّى بالبيان على البحث عن هذه الدّلالة الّتي للهيئات والأحوال والمقامات وجعل على ثلاثة أصناف: الصّنف الأوّل يبحث فيه عن هذه الهيئات والأحوال الّتي تطابق باللّفظ جميع مقتضيات الحال ويسمّى **علم البلاغة**، والصّنف الثّاني يبحث فيه عن الدّلالة على اللّازم اللّفظيّ وملزومه وهي الاستعارة والكناية كما قلناه ويسمّى **علم البيان**. وألحقوا بهما صنفًا آخر وهو النّظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التّنميق إمّا بسجع يفصله أو تجنيس يشابه بين ألفاظه أو ترصيع يقطع أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه لاشتراك اللّفظ بينهما وأمثال ذلك ويسمّى عندهم **علم البديع**»[٢]

وأما ثمرته فهي: «في فهم الإعجاز من القرآن لأنّ إعجازه في وفاء الدّلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة وهي أعلى مراتب الكمال مع الكلام فيما يختصّ بالألفاظ في انتفائها وجودة رصفها وتركيبها، وهذا هو الإعجاز الّذي تقصّر الأفهام عن إدراكه. وإنّما يدرك بعض الشّيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللّسان العربيّ وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه»[٣]

وآخر الأركان ـ عند ابن خلدون ـ علم الأدب، وهو علم: «لا موضوع له ينظر في إثبات عوارضه أو نفيها. وإنّما المقصود منه عند أهل اللّسان ثمرته، وهي الإجادة في فنّي المنظوم والمنثور، على أساليب العرب ومناحيهم، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الكلمة، من شعر عالي الطّبقة، وسجع متساو في الإجادة، ومسائل من اللّغة والنّحو مبثوثة

---

(١) السابق، ص٨٥٧.

(٢) السابق، ص٧٦١.

(٣) السابق نفسه.

أثناء ذلك، متفرّقة. ثمّ إنّهم إذا أرادوا حدّ هذا الفنّ قالوا: الأدب هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كلّ علم بطرف يريدون من علوم اللّسان أو العلوم الشّرعيّة من حيث متونها فقط، وهي القرآن والحديث»[١]

ولا يفوت **أحمد بن علي القلقشندي** (المتوفى: ٨٢١هـ) في كتابه الموسوعي **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء** الحديث عن العلوم العربية، فقد ذكر أنها عشرة، وتميز طرحه بذكر أهم الكتب المصنفة في كل علم يقول: «علم الأدب؛ وفيه عشرة علوم:

الأول: علم اللغة. **الثاني**: علم التصريف. **الثالث**: علم النحو.
الرابع: علم المعاني. **الخامس**: علم البيان. **السادس**: علم البديع.
السابع: علم العروض. **الثامن**: علم القوافي. **التاسع**: علم قوانين الخط. **العاشر**: قوانين القراءة»[٢]

أما **التهاوني** (ت بعد ١١٥٨هـ) فقد اقتصر في كتابه الشهير **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** على ذكر سبعة من علوم العربية، وهي على ترتيبه: علم الصرف، علم النحو، علم المعاني، علم البيان، علم البديع، علم العروض، علم القافية[٣] وتحت كل علم يذكر تعريفه، وأهم مباحثه، وشيء من مقاصده، وبعض ثماره.

وذلك بعد أن ذكر نصوص بعض العلماء، وعدّها اثني عشرة كالسبكي في عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ونص السنجاري المذكور سابقًا.

أما صاحب **دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، (المتوفى: ق ١٢هـ) فذكر كلام الجاربري والتهاوني نصًّا[٤]

---

(١) المقدمة، ص٧٦٣.

(٢) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/٥٣٨، وما بعدها.

(٣) تحقيق: علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الناشر: مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.، ص١٧.

(٤) القاضي عبد النبي نكري، تعريب حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ـ لبنان/بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. ٢/ص٢٦٦.

وأشار كذلك إلى عدد علوم العربية الاثني عشرة علمًا **الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، وقد ذكر أن العلماء جعلوا علم البديع ذيلًا لا قسمًا مستقلًّا[١]. ومثلهما **نصر (أبو الوفاء) (ت١٢٩١هـ) في المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية**[٢]

وبعد النظر في تلك النصوص كرات، والتأمل في الفروق بينها، ومراجعتها خرجت بملاحظات عدة، نجملها في نقاط بعد أن آثرت تأخيرها وجعلها في مكان واحد بدل التعليق على كل نصٍّ منفردًا، **وهي**:

ـ تعددت المصطلحات الدالة على العلوم العربية في الجملة، أشهرها وأوسعها انتشارًا: علوم الأدب، أو علم الأدب، ومنها علوم العربية، وعلم اللسان، وعلوم اللسان العربي.

ـ استقرار مصطلحات العلوم في التراث العربي باستثناء مصطلحات الفارابي، وقد سبقت الإشارة إلى سبب ذلك، وفي الجدول التالي ما يشير إلى هذا الاستقرار، وإن سُمي علمُ النحو علمَ الإعراب عند بعض العلماء، وعلم الأبنية علم التصريف أو الصرف.

ـ تفرد بعض العلماء بذكر بعض العلوم، وألحقها بعلوم العربية كما فعل الأنباري في علم الجدل النحوي، وعلم أصول النحو، وعلمي الحد والاستدلال عند السكاكي.

ـ من العلماء من قسم العلوم إلى قسمين أصول وفروع كالجاربردي، ومنهم من اقتصر على ذكر أصولها وهو السبكي، أو أركانها كابن خلدون.

ـ هناك بعض المصطلحات في التراث اللغوي العربي ولم تذكر في تلك النصوص كالعربية الدال على النحو والصرف في مقابل اللغة، ومصطلح متن اللغة مرادفًا للأخير.

ـ بعض العلوم ـ ويتضح ذلك من الجدول ـ متفق على ذكرها كعلم النحو والصرف واللغة والمعاني والبيان والعروض والقافية.

---

(١) دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١/ ٢٤.

(٢) تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود الناشر: مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٢٩.

العلماء العلوم	أبو نصر الفارابي (٣٣٩هـ)	الزمخشري (٥٣٨هـ)	أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)	السكاكي (ت٦٢٦هـ)	البيضاوي (ت٦٨٥)	الطالبي (٧٤٥هـ)	الجاربردي (٧٦٤هـ)	السنجاري (٧٤٩هـ)	السبكي (٧٧٣هـ)	ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)	القلقشندي (٨٢١هـ)	التهاوني (١١٥٨هـ)	عبد النبي نكري (ق ١٢هـ)	الصبان ١٢٠٦هـ	نصر أبو الفاء (ت١٢٩١هـ)
	علم الألفاظ المفردة الدالة علم الألفاظ المركبة علم قوانين الألفاظ علم قوانين الألفاظ المركبة علم قوانين الكتابة وتصحيح القراءة علم الأشعار	علم اللغة. علم الأبنية. علم الاشتقاق. علم الإعراب. علم المعاني. علم البيان. علم العروض. علم القوافي. إنشاء النثر. قرض الشعر. علم الكتابة. المحاضرات	النحو اللغة التصريف العروض القوافي صنعة الشعر أخبار العرب وأنسابهم علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو	علم اللغة علم الصرف علم الاشتقاق علم النحو المعاني والبيان الحد والاستدلال العروض والقوافي	علم اللغة وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع علم العروض علم القوافي علم النحو علم الكتابة علم القراءة	علم اللغة العربية علم الإعراب علم التصريف علم البيان علم المعاني	علمُ اللغة التصريف الاشتقاق النحو المعاني البيان العروض علم القافية علم الخط قرض الشعر علم إنشاء فعلم المحاضرات	علم اللغة وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم النحو وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة	الأصول: اللغة والتصريف علم النحو علم المعاني	اللّغة فقه اللّغة النّحو البيان الأدب: المعاني البيان البديع	الأول علم اللغة... الثاني علم التصريف.. الثالث علم النحو... الرابع علم المعاني... الخامس علم البيان... السادس علم البديع... السابع علم العروض... الثامن علم القوافي... التاسع علم قوانين الخط.. العاشر قوانين القراءة	علم الصرف علم النحو علم المعاني علم البيان علم البديع علم العروض علم القافية	الجاربردي + التهاوني	اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات	اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات

العلماء العلوم	أبو نصر الفارابي (٣٣٩هـ)	الزمخشري (٥٣٨هـ)	أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)	السكاكي (ت٦٢٦هـ)	البيضاوي (ت٦٨٥)	الطالبي (٧٤٥هـ)	الجاربردي (٧٦٤هـ)	السنجاري (٧٤٩هـ)	السبكي (٧٧٣هـ)	ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)	القلقشندي (٨٢١هـ)	التهاوني (١١٥٨هـ)	عبد النبي نكري (ق ١٢هـ)	الصبان ١٢٠٦هـ	نصر أبو الفاء (ت١٢٩١هـ)
اللغة	علم الألفاظ المفردة الدالة	اللغة	اللغة	اللغة	علم اللغة	علم اللغة العربية	اللغة	علم اللغة	اللغة	اللّغة	علم اللغة	-	اللغة	اللغة .	اللغة .
الأبنية .	وعلم قوانين الألفاظ المفردة	الأبنية .	التصريف	علم الصرف	التصريف	علم التصريف	التصريف	التصريف	التصريف	-	التصريف	الصرف	التصريف	الأبنية .	الأبنية .
الاشتقاق	-	الاشتقاق	-	الاشتقاق	-	-	الاشتقاق	-	-	-	-	-	الاشتقاق	الاشتقاق	الاشتقاق
الإعراب .	علم القوانين الألفاظ المركبة	الإعراب .	النحو	النحو	وعلم النحو	الإعراب .	النحو	النحو	علم النحو	النّحو	النحو	النحو	النحو	الإعراب .	الإعراب .
المعاني .	-	المعاني .	-	المعاني	المعاني	المعاني	المعاني	المعاني	علم المعاني	البلاغة	المعاني	المعاني	المعاني	المعاني .	المعاني .
البيان	علم القوانين الألفاظ المركبة	البيان	-	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	-	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
العروض .	علم الأشعار	العروض .	العروض	العروض	العروض	-	العروض	العروض	-	-	العروض	العروض	العروض	العروض .	العروض .

العلماء العلوم	أبو نصر الفارابي (٣٣٩هـ)	الزمخشري (٥٣٨هـ)	أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)	السكاكي (ت٦٢٦هـ)	البيضاوي (ت٦٨٥)	الطالبي (٧٤٥هـ)	الجاربردي (٧٦٤هـ)	السنجاري (٧٤٩هـ)	السبكي (٧٧٣هـ)	ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)	القلقشندي (٨٢١هـ)	التهاوني (١١٥٨هـ)	عبد النبي نكري (ق ١٢هـ)	الصبان ١٢٠٦هـ	نصر أبو الفاء (ت١٢٩١هـ)
إنشاء النثر.	-	إنشاء النثر.	-	-	-	-	علم إنشاء	-	-	-	-	-	علم إنشاء	إنشاء النثر.	إنشاء النثر.
قرض الشعر	علم الألفاظ المركبة	قرض الشعر	صنعة الشعر	-	-	-	قرض الشعر	-	-	-	-	-	قرض الشعر	قرض الشعر	قرض الشعر
علم الكتابة	علم قوانين الكتابة	علم الكتابة	-	-	علم الكتابة	-	علم الخط	قوانين الكتابة	-	-	قوانين الكتابة	-	علم الخط	علم الكتابة	علم الكتابة
المحاضرات	علم الألفاظ المركبة	المحاضرات	أخبار العرب وأنسابهم	-	-	-	المحاضرات	-	-	-	-	-	المحاضرات	المحاضرات	المحاضرات
-	تصحيح القراءة	-	-	-	علم القراءة	-	-	قوانين القراءة	-	-	قوانين القراءة	-	-	-	-
-	-	القوافي	-	القوافي	القوافي	-	القافية	القوافي	-	-	القوافي	القافية	القافية	-	-
-	-	-	علم الجدل في النحو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	علم أصول النحو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	الحد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	الاستدلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	البديع	-	-	البديع	-	البديع	البديع	البديع	-	-	-

المبحث الثاني

علوم العربية في كتب علم اللغة

نتناول فيه علوم العربية في كتب علم اللغة من خلال **محورين**:

الأول: الحضور والسياق.

والثاني: الغياب والأسباب.

المحور الأول: الحضور والسياق:

بعد تتبع الحديث عن علوم العربية في كتب علم اللغة، والتأمل في مواطن الكلام عنها، ومواضع تصنيفها، وجدت ذاك الحديث في سياقين رئيسين تكاد تجمع عليه كتب علم اللغة، وهما: السياق التاريخي للدرس اللغوي، والثاني: سياق المقارنة بين علوم العربية وفروع علم اللغة الحديث، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل.

السياق التاريخي للدرس اللغوي:

التأريخ للدرس اللغوي في كتب علوم اللغة من المباحث الرئيسة التي لا يكاد يخلو منه كتاب في هذا العلم في العصر الحديث، فجلّ المؤلفين يفردون للتاريخ بابًا أو فصلًا يسلطون فيه الضوء على بعض المراحل التي مر بها الدرس اللغوي، وأهم منعطفاته المنهجية، وأبرز اللغويين المؤثرين في الدراسات اللغوية[١]، وقطعًا سيكون الحديث عن التراث اللغوي العربي

(١) وقد أفردت بحثًا في التأريخ للدراسات اللغوية في كتب علم اللغة، عرضت فيه التاريخ في كتب علم اللغة وتحدثت عن المنهج الذي تبناه اللغويون، وهو الفصل القادم.

حاضرًا، وكذلك عن علوم العربية بأنواعها لا سيما والمؤرخ ينتمي إلى الحضارة العربية نفسها.

فعلي عبد الواحد وافي، وهو من أوائل من كتب في علم اللغة، وحاول نقله إلى الثقافة العربية تحدث عن تاريخ «البحوث اللغوية»، والتسمية له، في كتابه **علم اللغة**، وتحت العنوان: «تاريخ البحوث اللغوية في الثقافة العربية» كان الكلام عن علوم العربية، وقد أرجع «أهم البحوث اللغوية في الثقافة العربية إلى الفروع الآتية»[1]:

ـ **النحو والصرف**: ذكر في هذا الفرع الغاية من علم النحو من ضبط للقواعد لتيسير تعليمها إلى معالجة اللحن الذي بدأ يتفشى بعد الفتوحات الإسلامية.

يقول: إنّ «الغرض الأساسي منه في مبدأ الأمر ضبط القواعد التي يسير عليها إعراب المفردات؛ ليسهل تعلمها وتعليمها، واحتذاؤها في الحديث والكتابة، ولتعصم الناس من اللحن الذي أخذ يتفشى منذ صدر الإسلام، من جرّاء تطور اللغة واختلاط العرب بالعجم»[2] وفي مرحلة لاحقة يرى وافي أنّ العلماء وسعوا أبعاد الدراسة النحوية لتشمل دراسة الجملة ومكوناتها، يقول: «ثم أخذ نطاق هذ العلم يتسع قليلًا قليلًا، وأخذ علماؤه يعرضون لكثير من الموضوعات المتصلة بأجزاء الجملة وترتيبها، وأثر كل جزء منها في الآخر، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربطها، وأنواع الجمل، وعلاقة الجمل التي تتألف منها العبارة بعضها ببعض، وأقسام الكلمة، وأنواع كل قسم منها، ووظيفته في الدلالة»[3]

وأما الصرف فقد ذكر أنّ «موضوعه ضبط القواعد المتصلة بأوزان الكلمات العربية واشتقاقها وتصريفها، وتغير أبنيتها بتغير المعنى»[4]

---

(١) ص٦٨.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

كما أشار وافي إلى أن النحو سابق للصرف، وأنّ الصرف لم يستقل إلا في مرحلة تالية لمرحلة التأسيس، ومع ذلك فما يزال بعض العلماء ينظرون إليه مقرونًا بالنحو[1]

تلا ذلك حديث عن أشهر علماء النحو، **وأبرز الكتب المؤلفة فيه.**

ـ علوم البلاغة الثلاثة **البيان والمعاني والبديع**، تحدث عن موضوعاتها واختصاص المعاني: بـ«بيان ما ينبغي أن يكون عليه الأسلوب العربي ليطابق مقتضى الحال علم وليعبر عن المراد أبلغ، والبيان، وموضوعه: شرح المناهج التي يسلكها الأسلوب العربي في استخدام التشبيه والمجاز والكناية، والبديع، وموضوعه: دراسة المحسنات المعنوية واللفظية التي يحتملها الأسلوب العربي»[2]

وكما ختم الكلام في فرعي النحو والصرف بذكر أشهر المؤلفات ختم لحديث هنا بذكر بعض كتب البلاغة.

ـ **علوم القراءات**: ذكر وافي أنّ موضوعها «بيان الوجوه التي قرئت بها آي الذكر الحكيم، وقد ظلت موضوعات هذه البحوث يأخذها الناس عن القراء عن طريق التلقين، حتى جاء العصر العباسي، فعكف العلماء على تدوينها، وضبط قواعدها، ونقد أسانيدها، فقطعوا بها شوطًا كبيرًا في سبيل الكمال»[3]

ولعل في عدّ علوم القراءات من البحوث اللغوية شيء من الغرابة؛ لذلك بادر وافي، وذكر علاقتها بعلوم العربية، أو بأهميتها في الدرس اللغوي من خلال ما تحمله من ثروة لهجية، ومن مباحث صوتية في كتب القراءات، يقول في السبب الأول: «أنها توقفنا على كثير من نواحي اللهجات العربية في صدر الإسلام، وذلك أن اختلاف القراءات يرجع بعض أسبابه إلى اختلاف العرب

---

(١) علم اللغة، ص٦٨.

(٢) السابق، ص٧١.

(٣) السابق.

في لهجاتها، وإلى أن الرسول ﷺ كان يقرأ القرآن لكل قبيلة، بوحي من الله تعالى، بالطريقة التي تتفق مع لهجتها»[١]

وفي السبب الثاني يقول: «إن معظم المؤلفات في القراءات قد اشتملت على بحوث دقيقة قيمة في أصوات اللغة العربية وطبيعتها وصفاتها وأنواعها ومخارجها، والمد وأحكامه ومدته، والغن وضروبه، وتأثر أصوات الكلمة أو الكلمات المتجاورة بعضها ببعض»[٢]

ـ **الأدب**: ويقصد به النقد الأدبي وتاريخ الأدب، وذكر أن هذا التأليف نهض في العصر العباسي[٣]

ـ **متن اللغة**: وقد قسمه إلى **أقسام ثلاثة**[٤]:

١ ـ معاجم الألفاظ.

٢ ـ معاجم المعاني.

٣ ـ الرسائل اللغوية.

وفي كل قسم يذكر أهم المصنفات، وقد كشف عن رأي له في حجم الفائدة من تلك المعاجم للباحث في علم اللغة، إذ يرى قلة فائدتها؛ لأنهم أغفلوا التطور اللغوي، يقول: «وهذا النوع من المعجمات قليل الفائدة للباحث في علم اللغة، وذلك أن مؤلفيها قد وجهوا كل عنايتهم إلى ذكر معاني الكلمات، والاستشهاد أحيانًا بالقرآن والحديث والمأثور من كلام العرب، ولكنهم أغفلوا إغفالًا تامًّا تعقب معاني كل كلمة في مراحل حياتها، وشرح تطورها في مختلف العصور، وبيان الأصول التي انحدرت منها، . »[٥]

ـ ومما تطرقت إليه الثقافة العربية ـ حسب تعبير وافي ـ مباحث في **فقه**

---

(١) علم اللغة، ص٧٢.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) السابق، ص٧٣.

(٥) علم اللغة، ص٧٣.

اللغة، وقد جعل وافي من ذلك: «دراسة الأصمعي للاشتقاق في اللغة العربية، ومعظم البحوث التي ضمنها ابن فارس كتابه «الصاحبي: في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»... والبحوث التي ضمنها ابن جني كتابه «الخصائص». وبعض البحوث التي عرض لها ابن سيده في مقدمة كتابه المخصص. وبعض بحوث قليلة ضمنها الثعالبي كتابه «فقه اللغة»؛ كالبحث فيما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية «أسماء فارسيتها ميتة، وعربيتها محكية مستعملة، أسماء عربية يتعذر وجود فارسية أكثرها، أسماء قائمة في لغة العرب والفرس على لفظ واحد، أسماء تفردت بها الفرس دون العرب، فاضطرت إلى تعريبها أو تركها كما هي، ما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية» والبحوث التي ضمنها أبو منصور الجواليقي كتابه «المعرب من الكلام الأعجمي، ودرس فيها نشأة التعريب وشروطه. والبحوث القيمة التي ضمنها السيوطي كتابه «المزهر». والبحوث التي ضمنها شهاب الدين الخفاجي كتابه «شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل». والبحوث التي ضمنها أحمد فارس الشدياق كتابه «سر الليال في القلب والإبدال.» والبحوث الحديثة التي قام بها طائفة من المستشرقين وغيرهم بهذا الصدد؛ كبحوث اليازجي في كتابه «اللغة والعصر» ومباحث الكرملي، والبحوث التي كتبها أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر في «مجلة المجمع»[(١)]

هذه العلوم التي ذكرها وافي في السياق التاريخي للبحث اللغوي، وقد انتحى ذاك الطريق كثيرٌ من أصحاب كتب علم اللغة مع اختلاف بينهم في العلوم ووفي طريقة تناولها.

هذا وقد خُصص الباب الخامس من كتاب **علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران** لتاريخ الدراسات اللغوية، وفي قسمه الثاني الذي أرخه بالدراسات في العصور الوسطى كان الحديث عن الدرس اللغوي عند العرب، وقد ذكر الغاية من نشأة الدرس اللغوي، وهي: «خدمة للقرآن

---

(١) علم اللغة، ص٧٦ وما بعدها.

الكريم، فعني المسلمون منذ القرن الأول الهجري بتدقيق الكتابة العربية وتقييد «الحروف» الكتابية بـ«الشكل» صونًا لكلام الله ﷻ عن أن يصيبه التحريف»[1]

وبعدها تحدث عن أثر عالم من علماء العربية يرجع السعران إليه الفضل في تأسيس علوم العربية، وتطويرها وهو الخليل، فقد قام باستخراج «**أوزان الشعر العربي وأحكام قوافيه**»[2]، كما أنّه «خطا بالمحاولات **النحوية والصرفية** السابقة خطوات كبارًا يبدو أثرها في كتاب تلميذه سيبويه، ووضع ـ أو الأرجح أنه أوحى بطريقة وضع ـ أول معجم شامل لمفردات العربية وهو المعروف بـ«العين».

وقد شارك الخليل في وصف **أصوات اللغة العربية**»[3]

ثم طفق يتكلم بإيجاز شديد عن النحو العربي، وتشعبه إلى مدارس اكتفى بسردها، وأشار إلى كثرة المتون النحوية، وتأثرها بالمنطق يقول: «وكثرت المتون النحوية النثرية، والشعرية «كألفية ابن مالك» وظهرت الشروح على هذه المتون، والحواشي على الشروح حتى قيل إنه لم ينضج علم من العلوم العربية كما نضج النحو. وقد ساد النحو في العصور المتأخرة الجفاف نتيجة لغلبة التفكير المنطقي عليه.

والنحو العربي في مراحله الأولى، متأثر شيئًا من التأثير بمنطق أرسطو الذي تأثر به سوى النحو من ألوان النظر اللغوي»[4]

وبعد الحديث الموجز عن النحو العربي الذي خلا من حدّه وتعريفه، وذكر أهم مباحثه، أو مجالاته انتقل إلى الحديث عن «عناية علماء العربية بمفردات الكلام العربي، وكانوا يسمون هذا علم «**اللغة**». وظلت هذه العناية متواصلة، فكان جمع المفردات الخاصة بموضوع معين، ككتاب

---

(١) ص٢٦٢.

(٢) السابق، ص٢٦٣.

(٣) السابق.

(٤) علم اللغة، ص٢٦٣.

الشجر، أو المطر. إلخ، أو جمع المفردات لغريبة، كغريب القرآن، وغريب الحديث، وحواشي الكلام، أو جمع الأضداد أو التأليف في الترادف والاشتراك اللفظي.

وعني العرب من قديم ببيان الكلمات الأعجمية الأصل الدخيلة على الكلام العربي، ونصوا على ما في لغة القرآن الكريم من الأعجمي، ولهم في «المعرب» تصانيف كثيرة من أشهرها كتاب المعرب للجواليقي. ومن عنايتهم بمفردات اللغة تآليفهم في مصطلح العلوم والفنون.

وتبلغ هذه العناية ذروتها في المعاجم العامة، ومن المعروف أن أول معجم من هذا النوع وضع في القرن الثاني للهجرة»[١]

وفيما يتصل بدراسة الكلمة ذكر الدرس الذي يُعنى بفصاحتها، وهو البلاغة يقول في ذلك: «ولم يكتف علماء العربية بالكشف عن الأصول التي يصح بمراعاتها الكلام، بل عنوا بالبحث في أسباب فصاحة «الكلمة» وبلاغة الكلام. إلخ، وقد اتصلت البلاغة العربية كما اتصل النحو العربي بالمنطق، وقد أصاب **الدراسات البلاغية** الجفاف والعقم لما غلب عليها الاتجاه المنطقي الفلسفي»[٢]

ثم بعد هذا العرض ذكر أنّ لعلماء العربية إسهماتٍ في الحديث عن قضايا لغوية ودراستها، وكذلك في كشفها كأصلها والصلة بين اللفظ والمعنى، والقياس اللغوي[٣]

وليس هذا الموضع الوحيد الذي ذكر فيه السعران بعض علوم العربية، ففي اللمحة التاريخية لعلم الأصوات تحدث عن دراسة اليونان والرومان والهنود والعرب للأصوات، وتصنيفها إلى صوامت وصوائت، وتصنيفها بحسب المخارج، ثم تكلم ـ باختصار ـ عن آراء اللغويين العرب في

---

(١) علم اللغة، ص٢٦٤.

(٢) السابق.

(٣) السابق، ص٢٦٥.

الأصوات، وذكر أن ملاحظاتهم مستمدة من «تستمد من المحاولات التي قاموا بها لوضع الكتابة العربية، وللإصلاحات الكثيرة التي أدخلوها عليها، وذلك كالإصلاح المنسوب إلى أبي الأسود الدؤلي والخاص بوضع نقط تمثل الحركات القصيرة والتنوين، وكان ذلك قبل وضع «النحو» العربي، وكالإصلاحات التي تلت هذا والتي أضافت إلى الكتابة العربية علامات لخصائص صوتية أخرى»[1]

وأشار إلى علاقة النحو بالأصوات يقول: «ولا شك في أن كثيرًا من «أصول» النحو العربي تقوم على أسس صوتية، وذلك كالتصور الخاص بـ«الحرف»، و«الحرف المتحرك» و«الحرف الساكن»، وكمعاملة «حروف المد واللين» معاملة «السواكن» ـ مع التسليم بأنها من الطبقة التي ندعوها حديثًا «الصوائت»، وليست من تلك التي نطلق عليها «الصوامت» ـ وكالعلاقة التي تصورها النحاة بين «الحرف» و«الحركة»، وبينه وبين «السكون». إلخ، وكتفسير كثير من الآثار «الإعرابية» التي تطرأ على بعض الكلمات. إلخ»[2]

وكذلك ربط بين **الأصوات والعروض، والأصوات والصرف**، ونوّه بإسهامات المعجميين وعلماء القراءات في الدرس الصوتي[3]

ثم ذكر قضية أصالة الدرس الصوتي عند العرب، وقد شكك فيها، وذكر أنّ أخذ العرب أصول التصنيف من الهنود محتمل يقول: «هل أخذ العرب أصول تصنيف الأصوات ووصفها عن الهنود؟ أو هل تأثروا بهم في ذلك، ولا سيما أن ذلك قد ظهر عند العرب دفعة واحدة، وظهر عند سيبويه «كاملًا»؟ ثم إن دوائر البحور الشعرية التي وضعها الخليل صاحب «علم العروض» نجد شبيهًا لها عند الهنود من قبل.

---

(١) علم اللغة، ص٨٠.

(٢) السابق، ص٨١.

(٣) السابق، ص٨٢.

إن أخذ العرب عن الهنود في الميادين الصوتية واللغوية عامة أو تأثرهم بهم أمر محتمل نظرًا، ولكننا لا نملك من الأدلة ما يدعونا إلى القطع بأن أخذًا أو تأثرًا قد حدث في هذا المجال أو ذاك»(١)

وأما الحديث الموسّع عن علوم العربية فقد جاء في الفصل الثالث من كتاب **أسس علم اللغة العربية لمحمود فهمى حجازي** الذي عنونه بـ «علوم اللغة في التراث العربي»(٢)، بدأ الحديث فيه بتصنيف المشتغلين بعلوم اللغة في التراث في مجموعتين «تهتم **المجموعة الأولى** ببنية اللغة، وتهتم **المجموعة الثانية** بمفردات اللغة ودلالاتها. وقد وصف مجال بحث عند المجموعة الأولى «**النحو**» أو «**علم العربية**» بينما وصف مجال بحث المجموعة الثانية بأنه «اللغة» أو «**علم اللغة**» أو «**فقه اللغة**» أو «**متن اللغة**»(٣)

ثم قسم الفصل إلى **أجزاء ثلاثة**:

الجزء الأول: النحو وعلم العربية:

إنّ هذين المصطلحين في التراث يدلان ـ حسب حجازي ـ على دراسة بنية اللغة صوتيًا صرفيًا ونحويًا ودلاليًا، ثم ذكر أنّ كثيرًا «من النحويين يعدون النحو شاملًا لكل هذه الدراسات، فالنحو عندهم يتناول كل ما يتعلق بالكلمة والجملة»(٤)

ثم بعد ذلك «استخدموا كلمة «النحو» بمدلول أضيق، فقصروا استخدام هذه الكلمة على البحث في بناء الجملة، وبهذا المعنى استقر المصطلح في القرون المتأخرة للحضارات العربية الإسلامية»(٥)

ثم تحدث عن مصطلح علم العربية الذي يرادف النحو، فقد ذُكر في

(١) علم اللغة، ص٨٢.
(٢) ص٥٩.
(٣) السابق.
(٤) السابق ٦١.
(٥) السابق.

المصنفات القديمة التي تعود إلى القرن الرابع، وأشار إلى أنّ علماء الأندلس والنحو يستخدمونه أكثر من مصطلح النحو[1]

إذن؛ النحو بمعناه العام من وجهة نظر حجازي يقابل مستويات التحليل اللغوي ومستوياته كلها: الصوتي والصوفي والنحوي والدلالي.

الجزء الثاني: اللغة وعلم اللغة وفقه اللغة:

خصص حجازي الجزء الثاني من هذا الفصل للحديث عن الصنف الثاني المشتغلين بالمفردات ودلالاتها، فتحدث عن شيء من تاريخ المصطلحات الثلاثة: اللغة وعلم اللغة وفقه اللغة، وأضاف إليها متن اللغة، وكلها تدل على دراسة الألفاظ وما يتعلق بها، يقول حجازي: «وهكذا استخدم المؤلفون العرب قبل العصر الحديث، وتابعهم المؤلفون السلفيون في أوائل القرن العشرين بصفة خاصة مصطلحات اللغة وفقه اللغة وعلم اللغة ومتن اللغة في عناوين مؤلفاتهم أو وصفًا لجهود مؤلفي المعاجم وكتب المفردات اللغوية»[2]

الجزء الثالث: علم اللسان وعلوم الأدب والعلوم العربية:

في هذا الجزء كان الحديث عن محاولات ترتيب علوم العربية في التراث، فذكر محاولة الفارابي، وابن الأنباري، والسكاكي، وابن خلدون، وطاشكبري، والتهاوني، ثم ختم هذا الفصل بدعوته لترك هذه المصطلحات، والأخذ بالمصطلحات الحديثة المبنية على علم اللغة الحديث، وما سبق ذكره إن هو إلا تاريخ أو جزء من تاريخ البحث اللغوي يقول: «وهكذا تنوعت التسميات التي أطلقت في مراحل تاريخية مختلفة على مجال البحث في اللغة، ولذا تعتبر هذه المصطلحات جزءًا من تاريخ البحث اللغوي. وينبغي أن نترك هذه المصطلحات للحديث في تاريخ العلم على أن تكون المصطلحات الحديثة قائمة على أساس النظرية الحديثة لعلم اللغة»[3]

---

(١) أسس علم اللغة العربية، ص٦٢.

(٢) السابق ص٦٨.

(٣) أسس علم اللغة العربية، ص٧٢.

وأما صاحب كتاب **مدخل إلى علم اللغة محمد حسن عبد العزيز** فقد جعل الباب الخامس لحديث موجز عن تاريخ البحث اللغوي، وفيه مبحث عن: تاريخ علم اللغة في العصور القديمة، وعند الحديث عن الدرس اللغوي العربي أعتذر الكاتب بأن هذه الصفحات لا تكفي لنقل الفكر اللغوي، وإنما سيختصر الحديث عنهم، وقد أشار أن هذا التراث اللغوي العربي لم يُقدر قدره كالتراث الهندي واليوناني، وذلك يعود ـ من وجهة نظره ـ عدم اطلاع المؤرخين عليه.

تحدث الكاتب عن نشأة الدرس اللغوي، ومستوياته: **الأصوات، والنحو** ومدرستيه البصرية والكوفية، والمعاجم، ثم ذكر بعض الملاحظات على البحث اللغوي عند العرب منها: إن اللغويين العرب اتبعوا في دراستهم اللغة المنهج الوصفي[١] وهي مسألة ناقشناها في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وفي نظرة على تاريخ علم اللغة **لعبد الصبور شاهين في كتابه «علم اللغة العام»** تحدث عن علم اللغة عند العرب، فتكلم عن نشأة الدرس اللغوي وعلاقته باجتهادات ابن عباس، وذكر من عباقرة ما أسماه المرحلة الأولى الخليل وسيبويه، ثم المرحلة الثانية التي تبدأ ـ من وجهة نظره ـ مع منتصف القرن الرابع تقريبًا، ومن أهم علمائها ابن جني، وأما المرحلة الثالثة فمرحلة المعاجم[٢]

وقبل ذلك تحدث عن الفرق بين مصطلحي **فقه اللغة وعلم اللغة**[٣]

وأما **توفيق محمد شاهين** صاحب كتاب **«علم اللغة العام»**، فتحت العنوان «من تاريخ علم اللغة العام» خصص جزءًا منه للحديث عن جهود علماء العرب استفتحها بقوله: «أدت الدراسات القرآنية والعربية إلى تطور كبير في الدراسات اللغوية **والأدبية والنحوية»**[٤]

---

(١) كلية دار العلوم، ١٩٩٢م، مكتبة الشباب، ص٢٤٣.

(٢) مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٣هـ، ص١٠.

(٣) السابق، ص٥.

(٤) مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص٤٠.

ويمكن إجمال ما ذكره في **النقاط التالية**:

- ذكر الحافز الديني في تعليم اللغة العربية.
- تحدث عن الاشتغال بإعجاز القرآن، وقد انبثقت عن هذا الشغل **علوم البلاغة**، وذكر أن نشأة هذه العلوم تأخرت عن **النحو والصرف**.
- تحدث عن الرسائل اللغوية، وعن مباحثٍ من **علم اللغة** كالاشتقاق والترادف والاشتراك.
- ثم ذكر قول «بعض المحدثين [ممن] لا يرى ذلك من فروع الدراسات اللغوية إلا إذا قصد من دراستها التعرف على الأطوار التاريخية للألفاظ والقواعد والأساليب، والعوامل التي أثرت في تطورها، وكذلك الدراسات المقارنة بين هذه الفروع، أما الدراسات المتعلقة بجمع اللغة، أو القواعد الصرفة، أو التي تقوم على الحدس والتخمين كنشأة اللغة التي تقوم على أمور ظنية فليست كلها من مباحث علم اللغة»[1]

وقد وصف شاهين هذا القول بالمبالغة؛ «لأنها كلها داخلة في المباحث اللغوية، كما حددتها مجالات علم اللغة. فاتصال العلوم النحوية والصرفية والبلاغية في الدراسة اللغوية، لا يعني أنّها خارجة من نطاق الدراسة اللغوية، والتجديد في القواميس ما زال يطالعنا كل يوم بجديد نحن بحاجة أكيدة إليه اليوم»[2]

وفي كتاب **«العربية وعلم اللغة الحديث» لمحمد داود** وتحديدًا في الفصل الرابع: علم اللغة النشأة والملامح والمناهج والصلة بالعلوم الأخرى ذكر تاريخ الدرس اللغوي:

أشار ـ بإيجاز شديد ـ إلى نشأة علوم اللغة عند العرب تحت تأثير دافعين: خدمة الإسلام، وخدمة اللغة العربية؛ للتغلب على ثنائية الفصحى واللهجات الأخرى. ثم بعد ذلك ذكر عدة مصطلحات: فقه اللغة، وعلم

---

(١) السابق، ص٤٤.

(٢) السابق.

اللغة في سياق استخدام مصطلحات قديمة بمعان جديدة، ثم علق ذلك بقوله: «ينبغي الحذر من استخدام مصطلح قديم وإطلاقه على معان جديدة مغايرة لمعناه القديم»[١].

السياق المقارن لفروع علم اللغة الغربي:

من المواطن التي يأتي الحديث عن علوم العربية في سياقها في كتب علم اللغة سياق الحديث عن فروع علم اللغة، ومستويات التحليل اللغوي، فعند تحديد مستويات الدرس اللغوي، والتعريف بفروعه: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية يحاول اللغوي العربي مقابلة تلك المصطلحات بعلوم العربية، وقد يكون العكس فيقابل علوم العربية بفروع علم اللغة الحديث، وإن كان الأول أكثر، كما سيأتي بيان ذلك.

وقد يكون التقابل بين علوم العربية ومصطلحات غربية، وإن كانت من وجهة نظر المقابِل اللغوي غير داخلة في علم اللغة، فمن ذلك ما قدمه **علي عبد الواحد وافي** في كتاب «**علم اللغة**»، إذ ذكر أنّه «قد وضع المؤلفون من العرب أسماء لبحوث تشبه بعض البحوث السابقة»[٢]؛ أي: بحوث علم اللغة ومجالاته.

فجعل وافي «**علم الصرف** اسم «الصرف» لبحوث من فصيلة «المورفولوجيا التعليمي»، واسم «**النحو**» لبحوث من فصيلة «السنتكس التعليمي»، واسم «**البلاغة**» لبحوث من «الستيليستيك التعليمي»، واسم «**أدب اللغة وتاريخ أدب اللغة**» لبحوث من نوع «الفيلولوجيا» بمعنييها الأخيرين»[٣]

مشيرًا إلى أنّ هذه البحوث غير داخلة في علم اللغة، يقول في ذلك: «ومهما يكن من شيء، فقد علمت أن «المورفولوجيا التعليمي» و«السنتكس التعليمي» و«الستيليستيك التعليمي» و«الفيلولوجيا». ليست من علم اللغة في

(١) دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، السابق ٨٥.

(٢) ص١٥.

(٣) السابق.

شيء. أما بحوث علم اللغة نفسه فقد درس المؤلفون من العرب بعضها تحت أسماء مختلفة، أشهرها اسم «**فقه اللغة**»[1]

ما يهمنا الآن بيان السياق الذي تناولت فيه كتب علم اللغة علوم العربية، أو بعضها، وليس هذا مجال الحديث عن حدود علم اللغة في كتابات اللغويين العرب[2]

وأما المقابلة التي قد تكون أشد وضوحًا من السابقة فهي محاولة **رمضان عبد التواب** في كتابه «**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**»، فقد تحدث عن ما أسماه «مجالات علم اللغة»[3]، وقد أحسن المؤلف تصنيفها إذ جعلها في نقاط ذاكرًا ما يقابلها إن وجد، وسنوردها بترتيبه مؤثرين الاختصار ما أمكن، وقد ابتدأ بالمستويات: الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة:

ـ دراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة، ويتناول ذلك تشريح الجهاز الصوتي لدى الإنسان. ووصف أماكن النطق ومخارج الأصوات في هذا الجهاز، وتقسيم الأصوات الإنسانية إلى مجموعات. ودراسة المقاطع الصوتية، والنبر والتنغيم في الكلام، والبحث عن القوانين الصوتية التي تكمن وراء إبدال الأصوات وتغيرها. كل ذلك يتناوله فرع خاص من فروع علم اللغة، وهو «**علم الأصوات**».

ـ دراسة البنية، أو البحث في القواعد المتصلة بالصيغ، واشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغيير أبنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة، وهو ما يدرس عند العرب باسم «**علم الصرف**».

ـ دراسة نظام الجملة، من حيث ترتيب أجزائها، وأثر كل جزء منها في الآخر، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربطها، وبعض هذه البحوث تدرس عند العرب في «**علم النحو**».

---

(١) السابق.

(٢) ينظر في: الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٣) ص١٠.

ـ دراسة دلالة الألفاظ، أو معاني المفردات، والعلاقة بين هذه الدلالات والمعاني المختلفة، والحقيقي منها والمجازي، والتطور الدلالي وعوامله ونتائجه، ونشوء الترادف والاشتراك اللفظي والأضداد، وغير ذلك. وكذلك دراسة حياة الكلمة عبر العصور اللغوية المختلفة، وما ينتابها من تغير في الصوت والدلالة، وما يطرأ عليها من أسباب الرقي والانحطاط، وعوامل البلي والاندثار(١)

ـ البحث في نشأة اللغة الإنسانية. وقد ظهرت في ذلك عدة نظريات مختلفة، تحاول أن تفسر لنا، كيف تكلم الإنسان الأول هذه اللغة.. قد نادى بعض اللغويين المحدثين بإخراج موضوع نشأة اللغة.

ـ علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية. وهنا يتنازع علم اللغة علمان آخران، هما: علم الاجتماع، وعلم النفس

ـ وآخر مجالات هذا العلم، هو البحث في حياة اللغة، وتطورها في نواحي: الأصوات، والبنية، والدلالة، والتركيب وغير ذلك. وكذلك البحث في صراع اللغات، وانقسامها إلى لهجات، وصراع اللهجات بعضها مع بعض، وتكون اللغات المشتركة، وغير ذلك من الأمور(٢)

ولعل ما يتميز به رمضان طرحه لمجالات أخرى غير مستويات التحليل اللغوي الأربعة.

هذا وقد انطلقت بعض المحاولات التقابلية من مستويات التحليل اللغوي كما يتبناه الوصفيون، والتاريخيون مع ذكر ما يقابله من علوم العربية، وهذا ما فعله **محمد حسن عبد العزيز** في كتابه **مدخل إلى علم**، فقد اعتمد على ما ذكره ماريوباي في تحديد مستويات التحليل اللغوي يقول: «إن دراسة اللغة كما يقول ماريوباي على ما جرى عليه العرف سواء كان المنهج وصفيًّا أو تاريخيًّا تتدرج في أربعة مستويات وإن كانت الحدود بينها غير واضحة تمامًا

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٠.

(٢) السابق ص١١ ـ ١٢.

كما نحب أن تكون هذه المستويات هي»[1]

وذكر المستويات وهي[2]:

١ ـ مستوى الأصوات phonology تحدث عن فروعه كعلم الفونيم، وعلم الأصوات السمعية، وعلم الأصوات الفيزيائي.

٢ ـ مستوى الصرف morphology: أو مستوى دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغيرات التي تعتري صياغة الكلمات فتحدث معنى جديدًا مثل اللواحق التصريفية كألف الاثنين وواو الجماعة وياء النسب. والسوابق مثل: السين وهمزة التعدية وحروف المضارعة. ثم ذكر تعريف الأشموني للصرف يطلق على شيئين تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير وتكسير اسم الفاعل واسم المفعول. والآخر تغير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال قال: والقلب والنقل والإدغام.

وأكّد على أن هذا الفرع يختص بدراسة المورفيمات وهي أصغر وحدة ذات معنى في اللغة المدروسة، فمثل مسلمات تتألف من المورفيم مسلم، والمفورفيمات.

٣ ـ مستوى النحو syntex: وقد عرَّفه بالعالم الذي يختص بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية.

٤ ـ مستوى المفردات vocapulary: وهو الذي يختص بدراسة الكلمات المفردة ومعرفة أصولها وتطورها التاريخي ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها ويدخل تحت دراسة المفردات فرع يسمى الاشتقاق، وهناك فرع يسمى المعجم، وآخر يُسمى الدلالة.

ومن قبله **محمود فهمي حجازي** في كتاب «**مدخل إلى علم اللغة**»، إذ أفرد للأصوات، وبناء الكلمة «الصرف»، وبناء الجملة «النحو»، والدلالة فصولًا، وهي **النحو التالي**:

---

(١) ص٢٠٠.

(٢) السابق وما بعدها بتصرف.

ـ **الفصل الثالث**: الأصوات: تحدث عن الأصوات والكتابة، أعضاء النطق وعملية الكلام، التحليل الفونولوجي، تصنيف الأصوات اللغوية: (الصوامت والحركات، المخارج، طريقة النطق، الهمس والجهر، الإطباق وعدم الإطباق)، المقاطع والنبر والتنغيم، التغيرات الصوتية[1]

ـ **الفصل الرابع**: بناء الكلمة: الوحدات الصرفية: ذكر أنّ المصطلح الأساس في التحليل الصرفي الحديث هو مصطلح المورفيم؛ أي: الوحدة الصرفية، أنواع الوحدات الصرفية: حرة ومقيدة، الألفاظ الصرفية، التغيرات الصرفية الصوتية[2]

ـ **الفصل الخامس**: بناء الجملة: تحدث فيه عن الجملة بين النحاة والبلاغيين، وعن المنهج التوليدي التحويلي وبناء الجملة[3]

ـ **الفصل السادس**: الدلالة: وفيه حديث عن الدلالة مجالاتها ونسبيتها، أنواع المعاجم[4]

ووفق هذه النماذج سار جلُّ اللغويين العرب، **فغازي طليمات** في كتابه «**في علم اللغة**» جعل طليمات المستويات اللغوية الأربعة في أبواب، شغلت الباب الرابع والخامس والسادس والسابع من كتابه مع اختلاف مع محمد حسن عبد العزيز في الباب الأخير فقد جعله للدلالة خلاف محمد حسن الذي وسم المستوى الرابع بمستوى المفردات جاعلًا علم الدلالة جزءًا منه.

ـ إذن الباب الرابع كان مختصًا بالدراسات الصوتية[5] (Phonology)، وقد ذكر ابتداء أنّ «دراسة الهنود واليونان للأصوات اللغوية بصورة عامة، ودراسة العرب لها بصورة خاصة مهدتا السبيل أمام هذا العلم قبل أن يتخذ صورته العلمية في العصر الحديث»[6]

---

(١) دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص٣١ وما بعدها.

(٢) السابق، ص٥٥ وما بعدها.

(٣) السابق، ص٦٥ وما بعدها.

(٤) السابق، ص٧٤.

(٥) في علم اللغة، ص١٢٧.

(٦) السابق، ص١٢٨.

وبعد الحديث عن الدراسة الصوتية عند الهنود واليونان والرومان فصّل القول في **الدراسة الصوتية عند العرب**، فذكر صلتها بقراءة القرآن، ثم أعضاء النطق، ومخارج الأصوات، وصفات الأصوات، وأصوات العربية بين الثبات والتبدل اللهجي استطرادًا؛ إذ «ليس من طبيعة هذا الكتاب الذي بين يديك ـ وهو ينتمي إلى علم اللغة العام لا إلى فقه اللغة العربية ـ أن يفصل القول في تاريخ الدراسة الصوتية العربية، ولهذا اجتزأ من هذا العلم بعَلمين هما: ابن جنبي وابن سينا وبأهم المباحث في ميدان الأصوات»[(١)]

ثم ذكر **علاقة علم العروض بالأصوات** في العنوان الفرعي: المقاطع الصوتية في عروض الخليل يقول فيه: «لك أن تضيف إلى الدرس الصوتي علمًا لا صلة له بالصوت وقراءة القرآن الكريم ومخارج الأصوات وهو علم العروض الذي تهدّى إليه الخليل بن أحمد وصنعه من الصوت الخالص»[(٢)]

ـ الباب الخامس: الجانب الصرفي: ذكر أنّ المورفولوجيا هو: «علم يتناول الناحية الشكلية للصيغ وعلاقتها التصريفية والاشتقاقية، وما يتصل بصوغها من إضافة ملحقات في أولها، وتسمى صدورًا، وفي أثنائها، وتسمى أحشاء، وفي آخرها وتُسمى أعجازًا»[(٣)] وقد صّرح بأنّ المقابل العربي لهذا العلوم هو **علم الصرف** يقول: «ويقابل المورفولوجيا في العربية علم الصرف، وهو: «علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمة التي ليست بإعراب»[(٤)]، وقد عالج قضايا عدة يمكن إجمالها في **النقاط التالية**[(٥)]:

- استقلال الصرف عن النحو عند العرب.
- التحليل الصرفي ووحداته، وفي هذه النقطة استخدام طليمات

---

(١) السابق، ص١٣٠.
(٢) في علم اللغة، ص١٣٥.
(٣) السابق، ص١٦٣.
(٤) السابق.
(٥) السابق، ص١٦٤ وما بعدها.

للمصطلحات الحديثة مورفيمات بشكل واسع، كالمورفيم والسيناتيم (الوحدة الدالة على معنى معجمي).

- الصيغ الصرفية.
- تقسيم الكلام قديمًا وحديثًا.
- المعاني الصرفية: مثل مفهوم التعريف المستنبط من (ال)، ومفهوم الجمع المستنبط من الواو والنون أو الياء والنون، ومفهوم التأنيث المستنبط من التاء.

ـ الباب السادس: الجانب النحوي syntex: تحدث فيه عن:[1]

- **النحو** الوصفي والنحو المعياري.
- دراسة الجمل: جمع نقولات للغويين عرب وآخرين غربيين، كما ذكر أمثلة متعددة من العربية، وشيء من الإنجليزية.
- طرائق اللسانيات في تحليل المركبات الإسنادية: الاتجاه الوظيفي، والتوزيعي، والتوليدي والتحويلي.
- معنى الزمن بين الصرف والنحو.

ـ الباب السابع: الجانب الدلالي: semanatics أشار في هذا الفصل إلى النقاط التالية:[2]

- أهمية الدلالة في الدرس اللغوي الحديث والقديم، يقول عن المحدثين: «لا يعد الباحثون المحدثون دراسة المعنى أي دراسة الجانب الدلالي من اللغة فرعًا من فروع الدراسات اللغوية فحسب بل يعدونه أهم هذه الفروع على الإطلاق»[3]
- مكانة الدرس الدلالي في تراثنا اللغوي.
- تاريخ علم الدلالة الحديث.

---

(١) السابق، ص١٨٥ وما بعدها.

(٢) في علم اللغة، ص٢٠٣ وما بعدها.

(٣) السابق.

• مباحث علم الدلالة الحديث: (الألفاظ والدلالات: الاشتراك. عوامل التغير الدلالي).

وفي نفس الاتجاه قدم **حلمي خليل** في كتابه «**مقدمة لدراسة علم اللغة**» المستويات اللغوية، مع شيء من المقابلة بالعلوم العربية، فالفصل الثالث من كتابه كان بعنوان: «النظام الصوتي»، وقد انطلق من الدراسات الحديثة مع ذكر مصطلحات **الدرس الصوتي العربي**، وعند توصيفه للحروف العربية كان الاعتماد على نطقنا الآن[١]

وأما الفصل الرابع: **النظام الصرفي**، ذكر أن تعريف **الصرف** علم بأصول يعرف أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء يقترب إلى حد كبير من مفهوم المورفولوجيا. والاختلاف بينهما في أن الصرف للغة العربية أو اللغات السامية أما المورفولوجيا فهو أعم من ذلك إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة[٢]

وفي الفصل الخامس: **النظام النحوي**: أشار إلى الترابط بين الصرف والنحو، وتحدث عن الأصول التي قام عليها النحو: السماع والقياس والعامل. ثم تحدث عن الاتجاهات الحديثة بلومفيلد وتشومسكي[٣]

وآخر المستويات **النظام الدلالي** كان في الفصل السادس: ذكر الأنواع التي ذكرها كلام الجاحظ للدلالة: اللفظ الإشارة الخط العقد النصبة. علاقة الرمز بالدلالة. ثم ذكر تطور البحث في علم الدلالة في أوروبا[٤]

ومن اللغويين الذين سلكوا ذاك السبيل **محمد محمد داود** في كتابه «**العربية وعلم اللغة الحديث**»، وقد انطلق من نقد القدماء في خلطهم بين المستويات اللغوية يقول: «حدث خلط واضح عند القدماء بين المستويات اللغوية بالإضافة إلى أنّه لم تتوفر لديهم نظرة متكاملة للعلاقة بين المستويات

---

(١) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٣٩.

(٢) السابق، ص٨٧.

(٣) السابق، ص١٠٧.

(٤) السابق، ص١٣٩.

اللغوية»[١] ثم ذكر أنّ القدماء اطلقوا على المستويات اللغوية اسمين اثنين: العربية والنحو، وأعاد الإشارة إلى الخلط بين المستويات اللغوية في النحو والصرف؛ إذ المعالجة كانت غير جيدة متسمة بالخلط واللبس يقول: «هناك حقيقة ينبغي تأكيدها: هي عدم إقامة القدماء علاقة واضحة بين العلمين، بحيث تفيد المستويات اللغوية بعضها من بعض مما يساعد على تحليل كثير»[٢] وبعد ذلك شرع في التفصيل في المستويات اللغوية: الأصوات phonology، الصرف morphology، النحو syntex، الدلالة semanatics[٣]، والملاحظة الأظهر على كتابة داود في هذه الفصول حضور المصطلح الغربي ومصطلحات العرب في علوم اللغة، والتمثيل باللغة العربية، مع الإشارة إلى قضايا مختلفة، كرياضة اللسان، وكالكلمة بين القدماء وعلم اللغة الحديث، وتأثر النحو بالمنطق، واللغويون القدماء وفكرة المجال الدلالي.

هذا و**لكمال بشر** دراسة موسّعة يمكن إدراجها في هذا السياق المقارن، وإن بصورة تتجاوز ما سبق من مقارنة المستويات الأربعة بما يقابلها، أو يقاربها من علوم العربية، فبشر في كتابه **التفكير اللغوي بين القديم والجديد** قسم الكتاب إلى قسمين: **الأول**: في الدرس اللغوي الحديث، **والثاني**: التفكير اللغوي عند العرب.

ذكر في القسم الثاني أنّ «ميادين البحث في اللغة عند العرب تشبه أو تماثل ـ من حيث العموم والشمول ـ تلك التي نشغل أنفسنا بها اليوم»[٤]

وقد أشار بشر إلى أن اللغويين القدماء لم يدركوا الترابط بين مستويات الدرس اللغوي، وأفاض الحديث في إثبات أنّ علوم اللغة ومستوياتها مترابطة![٥]

---

(١) ص١٠٧.
(٢) العربية وعلم اللغة الحديث، ص١٠٨.
(٣) السابق، ص١١١ وما بعدها.
(٤) ص٢٠٥.
(٥) السابق، ص٢٨٥ وما بعدها.

أما الإشكال الثاني الذي وقع فيه اللغويون ـ من وجهة نظر بشر ـ وهو مرتبط بالأول كما يقول فهو: «إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات الغامضة، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المترادفة في معانيها، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تنبئ عن خلط واضطراب في تحديد مفهومات هذه الفروع»(١)

ثم تحدث عن أشهر تلك المصطلحات: اللغة ـ متن اللغة ـ علم اللغة ـ علم العربية ـ علم الأدب ـ العلوم اللسانية ـ علوم اللسان العربي.

ولا أعلم ما الإشكال والاضطراب في المصطلحات الأخيرة، فالمحدثون كذلك اختلفوا في تحديد مصطلح واحد يدل على علوم اللغة، وقد أشار بشرٌ نفسه إلى هذا الاختلاف، إذ ذكر أنّ العرب اختلفوا في ترجمة linguistics إلى مصطلحات عدة: علم اللغة ـ اللغويات ـ علم اللسان ـ اللسانيات علم الألسن ـ الألسنية ـ الألسانيات ـ فقه اللغة(٢)

فهل هذا الخلط بسبب عدم إدراك اللغويين المحدثين العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية!

وبعد، هذا العرض لحضور علوم العربية من خلال سياقيها التاريخي والمقارن نصل إلى ملاحظات عدة:

ـ الاختلاف بين اللغويين في ذكر علوم العربية زيادة ونقصًا، والاتفاق في عدم ذكرها كلّها كما ظهرت عليه في التراث اللغوي في المبحث الأول.

ـ في الأغلب اتفق اللغويون العرب على ذكر ما يقابل المستويات اللغوية الأربعة: الأصوات والصرف والنحو والدلالة، حتى في السياق التاريخي، والجدير بالذكر هنا أنّ الذين تحدثوا عن علوم العربية في المبحث الأول لم يعدوا علم الأصوات من علوم العربية، وسبب ذلك ـ من وجهة نظري ـ استئثار علماء التجويد، وتعليم القرآن ومبادئه الأولى لطلاب العلم، فقد فصّل

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٣٠٣.

(٢) السابق، ص٦٢.

العلماء القول في الأصوات وما يتعلق بها من قضايا، وذلك لا يعني أنّ اللغويين لم يتحدثوا عنها، بل كانوا مشاركين في التأليف، ومؤسسين لكثير من مباحثه.

ـ ويلاحظ أنّ علم الأصوات في كتب علم اللغة قد نال النصيب الأوفر من الاهتمام، واكتظت تلك المؤلفات بمباحث علم الأصوات وفروعه، بل وبربطه بالعلوم الأخرى، فلم يُذكر علم العروض ـ عند من ذكره ـ إلا تحت راية علم الأصوات.

ـ أشار بعض اللغويين العرب إلى الدافع إلى نشأة الدرس اللغوي العربي، وربطه بالقرآن الكريم وتفسيره، وتعليمه، والخوف على لغته من خطر اللحن، والرغبة في تقنينها، وتعليمها للوافدين غير العرب الداخلين في الإسلام.

ـ ومما لا تخطئه عين الناظر في تلك السياقات الخلط بين المصطلحات العربية، والغربية مع خلط كذلك في التمثيل بالعربية والإنجليزية، وإن كانت الأولى أكثر، ولا ضير فالكاتب عربي، ومتلقي الكتاب عربي.

ـ استطرد بعض اللغويين في ذكر قضايا قد لا تظهر علاقتها بعلم اللغة ـ وفق تعريفهم له في مقدمات كتبهم ـ، ومن ذلك: الحديث عن أصالة الدرس الصوتي، وعلاقة النحو العربي بالمنطق، واستقلال الصرف عن النحو عند العرب، والنحو الوصفي والنحو المعياري، ومعنى الزمن بين الصرف والنحو.

ـ في المقابلة بين المستويات وعلوم العربية نظر يجب التنبه إلى أبعاده، واستيعاب إشكالاته المنهجية والعلمية، وسأضرب على ذلك مثالًا واضحًا تردد في أكثر كتب علم اللغة، وهو مقابلة morphology بعلم الصرف العربي، فمن المعلوم أنّ علم الصرف يختص بجزء من الكلمات العربية، وهي: الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، فالحروف والأسماء غير المتمكنة، والأفعال الجامدة لا تدخل في المختبر الصرفي، والعلة في ذلك أنها ملازمة لصورة واحدة غير قابلة للتغيير، والتغيير ورصد ما حدث في الكلمة من جراء ذلك هو مناط الصرف، وعليه عمل الصرفيين، وأما المورفولوجيا فإنّه أعم من ذلك؛

إذ يعالج الكلمات كلها «المورفيمات»، المتمكنة وغيرها، والمتصرفة وغيرها، وكذلك الحروف، وفي النصوص السابقة أمثلة على هذا الخلط، فمحمد حسن عبد العزيز وغيره من اللغويين يعدون السوابق كالسين وسوف للدلالة على الاستقبال، واللواحق كدخول الواو على الاسم للدلالة على الجمع من مباحث علم الصرف!

المحور الثاني: الغياب والأسباب:

إنّ المتأمل في المبحثين السابقين، والناظر فيهما بعينِ الملاحظة، ولحظِ المقارنة تتبين له ملامح هذا المبحث، فقد ذُكرت علومٌ في المبحث الأول لم نجدها في كتب علم اللغة في العصر الحديث.

فمن العلوم العربية التي لم تُذكر في كتب علمِ اللغة علمُ القافية، وهو من العلوم المتعلقة بالنصوص الشعرية، ولم يتفق القدماء على ذكره، بل يجعله بعضهم من مباحث علم العروض[1]، أما المتأخرون من أصحاب كتب علم اللغة فقد أجمعوا ـ حسب ما اطلعت ـ على عدم ذكره، وإن ذكر بعضهم ـ كما مر سابقًا ـ علم العروض، لكنّ كان في سياق بيان أهمية علم الأصوات، والكشف عن مواطن دراسته في التراث اللغوي العربي.

ومثل العروض قرض الشعر، والمقصود به التدرب على نظمه بحفظ عيون الشعر، وغيرها من الطرائق، فلم يتطرق إليه علماء اللغة المحدثون، وكذلك علم الإنشاء، والمحاضرات، وقوانين الكتابة، يقول كمال بشر في عدم ذكر تلك العلوم في كتب علم اللغة: «فقرض الشعر بمعنى التعبير عما في النفس شعرًا، والإنشاء (ويبدو أنّ المقصود به كتابة الأدب نثرًا) والتاريخ، كلها علوم لها مجالاتها الخاصة بها ولا يعرض لها علم اللغة الحديث في قليل أو كثير. أما أوزان الشعر وموسيقاه. فقد أصبحت محل اهتمام اللغويين لارتباط أنماطها ونماذجها التي صيغت وفقًا لها ببعض القوانين

---

(١) ينظر: الجدول السابق.

الصوتية العامة، وبخاصة تلك التي تحدد تكوين المقاطع وتركيبها في هذه اللغة»[١]

هذا النص يؤكد نظر اللغويين المحدثين إلى علوم العربية بعيون علم اللغة الحديث، فما كان ينطوي تحت مباحث فروع الدراسات اللغوية الحديثة يُذكر، وما لا يدخل فيها فلا يُنظر إليه.

هذا وليس ذكر علوم العربية وعدمه هو الدليل الوحيد على هذه النتيجة، فطريقة معالجة تلك العلوم من اهتمام بمباحث، ومن كثافة المصطلحات الوافدة من علم اللغة، ومن مناهج درسها، ومن نقد لتناول القدماء كلّ ذلك يؤكد تلك النتيجة.

والأمثلة على ذلك كثيرة مبثوثة في كتب علم اللغة.

ولو نظرنا إلى كثافة حضور علوم العربية المذكورة لم نجدها سواء، فعلوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع ليس لها حضور إلا في السياق التاريخي وبإيجاز شديد، وأما علم الأصوات فله الحظ الأوفر من الذكر كما ذكرنا سابقًا، فعبد الصبور شاهين مثلًا في كتابه في علم اللغة لم يتناول بالحديث المفصل من المستويات اللغوية إلا المستوى الصوتي، وكذلك توفيق شاهين لم يفرد فصلًا مستقلًّا لفرع من فروع اللغة خلا الفرع الصوتي، وأما كمال بشر فقد ذكر مع المستوى الصوتي المستوى الصرفي، والسبب في ذلك هو مكانة علم الأصوات في الدرس اللغوي الحديث، يقول في أهمية الأصوات ماريوباي: «إن الاهتمام الأول لعالم اللغة الوصفي ينصب على الأصوات وعلى الصيغ النحوية للغة المتكلمة، ولذا فإن منهج بحثه يتجنب عادة الاعتماد على المادة المكتوبة من ناحية، واقتفاء أثر القواعد النحوية التقليدية القديمة من ناحية أخرى»[٢]

وتقول ميلكا إفيتش: «في القرن العشرين كانت الأصوات كما هي الحال

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٧٤.

(٢) أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ص١١٩.

في القرن التاسع عشر موضوعًا لأكثر الدراسات اتسامًا بالتركيز، ولأن الأصوات هي أبسط العناصر اللسانية، وأكثرها قابلية للبحث فقد تمثل فيها أكثر مجالات العمل جدارة بالاهتمام، كما تمثلت فيها أكثر أنواع التربة ملاءمة لبناء النظريات»[1]

ولعل مما يؤكد تلك النتيجة ـ وأختم بها ـ دعوة بعض اللغويين بتنحية المصطلحات العربية بمفاهيمها المعروفة، من ذلك ما طالب به كما بشر، إذ يقول: «أما المصطلح «علم اللغة» (ثالث المصطلحات التي يطلقونها على دراسة الثروة اللفظية وما إليها) فلا يجوز الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الجزئية الضيقة، إذ قد أصبح هذا الاصطلاح في العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل، يضم كل الفروع الدراسية التي تتناول اللغة من أي جانب شئت»[2]

وبعد تلك العروض نوجز أبرز ما جاء في الفصل على **النحو التالي**:

ذُكرت علومُ العربية في كتب علم اللغة في العصر الحديث في سياقين: السياق المؤرخ لعلم اللغة من العصور القديمة إلى العصر الحديث، وسياق الحديث عن فروع علم اللغة، وذكر ما يقابلها من علوم العربية، وقد وصل الباحث إلى أنّ أصحاب تلك الكتب كانوا ينطلقون في تناول علوم العربية والحديث عنها من علم اللغة الحديث، فينظرون بمناظره، ولا يتجاوزون ـ في الأغلب ـ إطاره، ولذلك مظاهرٌ عدة **منها**:

ـ ذكر بعض علوم العربية مما له علاقة بفروع علم اللغة، وإهمال بعضها الآخر الذي لا يدخل في دائرة اهتمام اللغويين المحدثين.

ـ كثرة المصطلحات الوافدة.

ـ الخلط بأمثلة عربية، وأخرى غير عربية.

ـ إدراج مباحث جديدة في العلوم، جاءت من علم اللغة الحديث كالنبر والتنغيم والمقاطع.

---

(١) اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص١٠٤.

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٣٠٨.

الفصل الرابع

التاريخ للدراسات اللغوية في كتب علم اللغة العربية
عرض ومناقشة

إنّ التاريخ للدراسات اللغوية مبحثٌ قلما يخلو منه كتاب في علم اللغة بالعربية، ولا تكاد تعثر على كتاب من الكتب التي عُنيت بالتعريف بعلم اللغة باختلاف أسمائها: من مقدمة لعلم اللغة إلى مدخل لعلم اللغة مرورًا بأسس علم اللغة، أو مباحث في علم اللغة إلا كان تاريخ الدراسات اللغوية أحد أبوابه، وهذا مما دعا الباحث إلى إدامة التأمل في هذا المبحث، وإجالة النظر فيه مرات مترادفة، فحفزه لدراسته وقراءته قراءة متأنية تحاول الإجابة على أسئلة قدحت في ذهن الباحث من خلال القراءة، فمن هذه الأسئلة التي يحاول الباحث إجابتها أو مقاربة حل إشكالاتها:

- ما الغاية من تاريخ الدراسات اللغوية في كتب علم اللغة؟
- ما المنهج الذي اتبعه مؤلفو كتب علم اللغة، أو المناهج إن كانت متعددة؟
- علم اللغة الحديث في العالم العربي صدى لعلم اللغة في الغرب، فهل التاريخ للدراسات اللغوية هو كذلك، بمعنى: هل اللغويون العرب استطاعوا الانفكاك من النظر إلى تاريخ علم اللغة بعيون اللغويين في الغرب؟

وقد قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث:

الأول: عرض لتاريخ الدراسات اللغوية في كتب علم اللغة العربية.

الثاني: تاريخ علم اللغة (في العصور الحديثة).

الثالث: مناقشة تاريخ الدراسات اللغوية في كتب علم اللغة العربية.

المبحث الأول

عرض التاريخ للدراسات اللغوية في كتب علم اللغة العربية[1]

• محمود السعران:

يُعد كتاب محمود السعران «علم اللغة»: مقدمة للقارئ العربي من أوائل الكتب التي حملت هذا العلم، ونقلته إلى العالم العربي، وسأتجاوز الحديث عن الكتاب إلى ما نحن بصدده من النظر في كيفية تأريخه للدراسات اللغوية، وقد خصص لهذا التاريخ بابًا مستقلًّا هو الباب الخامس من الكتاب عنونه بـ«تاريخ الدراسات اللغوية»، وقد قسم التاريخ إلى **أقسام أربعة**:

الأول: العصور القديمة: وفيه **أقسام أربعة كذلك**:

أ ـ قبل عصر النحاة تحدث السعران في هذا القسم عن قِدم النظر في اللغة، ولكن تلك النظرات ـ من وجهة نظره ـ لم ترتق بأن تكون علمًا؛ إذ الدراسة العلمية هي سمة الدرس اللغوي في العصر الحديث، وتكلم عن الحدث الأهم في تاريخ البشرية وهو اختراع الكتابة.

ب ـ الهنود: أشار ـ باختصار شديد ـ إلى جهود بانيني.

ج ـ اليونان: وفيه تحدث عن التراث اليوناني في الدرس اللغوي، وذكر أن اليونانيين غلّبوا الجوانب الفلسفية، فتحدثوا عن ماهية اللغة وأصلها، والقياس والشذوذ.

---

(١) سألتزم بعرض آراء المؤلفين في التاريخ اللغوي إجمالًا دون تدخل، وسيكون منهجي في الكتب التالية لكتاب السعران ذكر ما فيه إضافة وإلا اكتفيت بالإشارة فقط.

د ـ الرومان وهم تلامذة اليونان في الدراسات اللغوية كما يقول السعران.

الثاني: العصور الوسطى وعصر النهضة: وفيه أقسام ثلاثة: **الأول منها: العصور الوسطى في الغرب،** وهو عصر طغت فيه قواعد النحو اللاتيني، وساد هدف تعليم اللغة فيه.

والثاني: العصور الوسطى في الشرق: العرب: ذكر السعران في هذا القسم سبب نشأة الدراسات اللغوية عند العرب وهو خدمة القرآن الكريم، وأبرز ما ذكره أن النحو العربي في مراحله الأولى متأثر بمنطق أرسطو، كما ذكر عناية العرب بالمفردات، والبلاغة، وبعض القضايا اللغوية كنشأة اللغة، والصلة بين اللفظ والمعنى بالإضافة إلى بناء القواعد.

والثالث: عصر النهضة وما يليه: في هذا العصر من وجهة نظر السعران اتسعت أفق الدراسات اللغوية بسبب الحركات الوطنية، والكشوفات الجغرافية، والتبشير المسيحي، فكان من أثر ذاك الاتساع النظر في اللغات غير اللاتينية واليونانية كالسريانية والعبرية والحبشية.

الثالث: القرن الثامن عشر والتاسع عشر: وفيه **قسمان**:

الأول: القرن الثامن عشر: والحدث الأهم في هذا العصر هو اكتشاف وليام جونز للغة السنسكريتية، وللعلاقة بينها وبين اليونانية واللاتينية، واطلاع الغرب على الدراسات اللغوية الهندية.

والثاني: القرن التاسع عشر: دراسة اللغات الهندو ـ أوروبية واللغات الرومانية: بدأ علم اللغة في الظهور في هذا العصر متمثلًا في النحو التاريخي المقارن، فنشطت الدراسات التي تقارن بين اللغات، وبالأخص الهندية ـ أوروبية، وكذلك التاريخية التي تروم الوصول إلى تاريخ اللغة المفقود، وقد تحدث السعران عن أبرز الأفكار في تلك الحقبة: كالنزعة التطورية التي تستمد فكرتها من نظرية داروين تلك النظرية المؤثرة في مناهج كثير من العلوم في القرن التاسع عشر، ثم تحدث ـ باختصار ـ عن بعض أعلام تلك الفترة كفوانز بوب، وغريم وبوت فون همبولت وعن تأسيس «الجمعية اللغوية الباريسية» في عام ١٨٦٦م.

الرابع: القرن العشرون: تحدث عن التصورات الجديدة التي أحدثها سوسير في اللغة، وعن تأثره بإيميل دوركايم، ثم عرض لمن حاول تنمية أفكار سوسير كالروسيين تروبتسكوي ورومان جاكوبسون، وجماعة كوبنهاجن الدانمركية، ثم ختم بالإشارة إلى الجهود التي قام اللغويين في أمريكا وذكر منهم بلومفيلد وسابير[1]

- صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن:

تحدث في الباب الثاني عن: تاريخ الدراسات اللغوية[2]، وهو مكوّن من **خمسة فصول:**

الفصل الأول: الدراسات اللغوية في الحضارات القديمة. ذكر في هذا الفصل أن الدراسات اللغوية في العصور القديمة تبحث في قضيتين هما محور تلك الدراسات، الأولى: قضية أصل اللغة، والثانية: قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى.

الفصل الثاني: الدراسات اللغوية عند العرب.

الفصل الثالث: الدراسات اللغوية عند الغرب. وفيه الدراسات اللغوية عند اليونان، والدراسات اللغوية في مدرسة الإسكندرية، والدراسات اللغوية عند الرومان، والدراسات اللغوية في العصور الوسطى، والدراسات اللغوية في عصر النهضة، وأخيرًا ظهور المنهج المقارن.

الفصل الرابع: علم اللغة الحديث. في هذا الفصل تحدث عمن يعود إليه الفضل في علم اللغة الحديث ـ كما يقول ـ وهو سوسير، وعن كتابه، وعن منهجه في دراسة اللغة، ثم تحدث عن المدارس اللغوية الحديثة: مدرسة براغ، ومدرسة فرنسا، ومدرسة كوبنهاجن، والمدرسة الإنجليزية، والمدرسة الأمريكية التوزيعية، ثم المدرسة التوليدية التحويلية.

---

(١) علم اللغة، ص٢٥٧ وما بعدها.

(٢) من ص٤٥ إلى ص٩٢.

ويعد هذا الفصل أطول فصول الباب تجاوزت صفحاته نصف الباب.

الفصل الخامس: علم اللغة وصلته بالعلوم الأخرى!

● كمال بشر:

لكمال بشر مؤلفات عدة في علم اللغة أشار في بعضها إلى تاريخ الدرس اللغوي، فمن ذلك كتابه: التفكير اللغوي بين القديم والجديد الذي قسمه إلى **قسمين**:

الأول: في الدرس اللغوي الحديث:

وفيه أربعة فصول عن علم اللغة، والمدارس اللغوية، وفروع علم اللغة، والمناهج.

يسبقها مدخل في التفكير اللغوي ويمكن إجمال ما ذكره في هذا المدخل في النقاط الآتية:

- انشغال الإنسان منذ القِدم بلغته، والنظر في قضاياها.

- كان التفكير فرديًّا، أو لأفراد مجتمعين لكنهم غير متفقين.

- ذكر الجهود القديمة في دراسة اللغة - بإيجاز - تمهيدًا كما يقول للحديث عن جهود العرب «الشغل الشاغل لهذا الكتاب في مجمله»[1]:

- **أولًا: الهنود**: تحدث عن نقطة التحول في الدرس اللغوي الهندي المتمثل في النحوي الشهير بانيني الذي تبنى المنهج الوصفي، ويرى بشر أن هذا التحول كان له ما بعده؛ إذ تأثر به من بعده من اللغويين الأوروبيين، وأشار كذلك إلى جهود الهنود في الدراسات الصوتية، وكذلك ينقل بشر عن بعضهم أن هذه الدراسات تعد ركيزة الدراسات الصوتية الحديثة، كما أشار إلى تميز الهنود في مجال النظر النحوي؛ إذ تمتاز بالبدء بالجمع والتصنيف، ثم بناء القواعد، وفي هذا اختلاف عن النحو اليوناني الذي يبدأ بالنظر الفلسفي، ولم تغفل الدراسات اللغوية الهندية عن العمل المعجمي.

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٧.

ـ **ثانيًا**: **اليونان**: يذهب بشر إلى أن الفضل يعود إلى اليونانيين في معظم معلوماتنا اللغوية التقليدية عن اللغة، فهم قوم موهوبون في النظر والبحث، ولذلك فنظرتهم للغة نظرة مختلفة معتمدة على المنطق، وبعد نظر اليونانيين في اللغة، ومحاولة حصر الكلام، انتقلت الدراسات اللغوية إلى الرواقيين، وفي عهدهم انفصلت الدراسة اللغوية عن الفلسفة، وحاولوا فصل مستويات اللغة: الأصوات والصرف والنحو مع تركيز أكثر على النحو، ثم تحولت الدراسات إلى الإسكندرية، فبرزت تلك المدرسة الشهيرة خلال القرن الأول قبل الميلاد.

ـ **ثالثًا**: **الرومان**: انتشر عند الرومان الاهتمام بالقواعد المعيارية، وأُلفت الكتب والمتون النحوية في قواعد اللغة اللاتينية.

ـ **رابعًا**: **عصر الاستكشافات**: في هذا العصر انتشرت الترجمة مع المبشرين للنصرانية، وصاحب ذلك النظر في لغات الشعوب، ولكن من وجهة نظر بشر إنتاج تلك الحقبة يجب التعامل معه بحذر لضعف القائمين على تلك الأعمال، وهم في الغالب من غير المتخصصين، فسجلوا الظواهر النحوية للغات بمصطلحات فلسفية، ونظروا في الاختلافات التركيبية بعين اللغة اللاتينية فجعلوها حكمًا على اللغات الأخرى، وخلطوا بين الصوت والرمز.

ـ **خامسًا**: **الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة**: أشار بشر في هذا القسم إلى اكتشاف ويليم جونز للغة السنسكريتية، وما تبعه من دراسات لغوية، وبالجملة يرى بشر أن هذه الدراسات حققت نجاحًا باهرًا في كشف جوانب في تاريخ اللغات وعلاقتها ببعض، وإن كان يرى أن ثمة تقصير في الدراسة الوصفية التي يجب أن تكون سابقة للمقارنة.

الثاني: **التفكير اللغوي عند العرب**:

وفيه خمسة فصول: مستويات الدرس اللغوي ومناهجه، وفي الثروة اللفظية والمعنى، وفي الدرس الصوتي، والدرس الصرفي، والخامس في: رأي في دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين.

وكذلك قدم بمدخل قبل الشروع في فصول هذا الباب عنونه «بنظرات عامة».

• محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة:

في باب الكتاب الخامس: موجز بتاريخ البحث اللغوي[1]

وقد جعل الباب في **مبحثين**:

الأول: تاريخ علم اللغة في العصور القديمة:

أولًا الهنود: وهم ـ في نظره ـ أول من درس اللغة دراسة منهجية، وظهرت عندهم الدراسات المبنية على الوصف، وبعد ذلك أشار إلى قول بعض المؤرخين بتأثير النحو الهندي على الدرس اللغوي في الغرب، كما أشار إلى قول بعضهم بتأثيره كذلك على الفكر اللغوي العربي، ونقل أن بعضهم ينكر ذلك.

ثانيًا: اليونان: ذكر الكاتب أن اليونان عُرفوا بعنايتهم الشديدة بدراسة اللغة، وفصلوا القول في بنيتها، والفضل يعود إليهم في كثير من معارفنا اللغوية، ولكن عنايتهم بلغتهم صرفتهم عن النظر في اللغات الأخرى.

ثالثًا: الرومان: أما الرومان فلم يكن لهم في تاريخ اللغة ـ عنده ـ فضل من جهة الابتكار والجدة، كل ما قاموا به نقل البحوث اليونانية إلى العصور التالية.

رابعًا: العصر الوسيط (من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر): ذكر سمات عدة لهذه العصور منها: انتشار الكتب المترجمة من أجل التبشير، وسيطرة كتب القواعد، ظهور ما يُسمى بالنحو العام، وفي ذلك العصر كان الاعتقاد بأن العبرية هي أصل اللغات سائدًا.

خامسًا: العرب: عند الحديث عن الدرس اللغوي العربي اعتذر الكاتب بأن هذه الصفحات لا تكفي لنقل الفكر اللغوي، وإنما سيختصر الحديث عنهم.

تحدث الكاتب عن نشأة الدرس اللغوي، ومستوياته: الأصوات، والنحو

---

(١) ص٢٤٣ ـ ٣٢٦.

ومدرستيه البصرية والكوفية، والمعاجم، ثم ذكر بعض الملاحظات على البحث اللغوي عند العرب منها: إن اللغويين العرب اتبعوا في دراستهم اللغة المنهج الوصفي.

المبحث الثاني

تاريخ علم اللغة (في العصور الحديثة)

أولًا: عصر النهضة: في هذا العصر ظهرت المطبعة، وبرزت معها مشاكل الأبجديات، وإصلاح الكتابة.

ثانيًا: القرن السابع عشر: أهم ما يميز هذا العصر ـ عند الكاتب ـ القواعد العامة المعللة تعليلًا عقليًّا، وكذلك قضية محاولات اصطناع لغة عالمية.

ثالثًا: القرن الثامن عشر: يرى الكاتب أن الاتجاه العقلاني هو الأبرز في هذا القرن، فثمة علاقة من وجهة نظر لغويي ذلك العصر بين النحو والمنطق، وهذه النزعة العقلانية غلبت حتى على البحث اللغوي التاريخي.

رابعًا: القرن التاسع عشر: بسط الكاتب الحديث في هذا العصر، فهو قرن البحوث اللغوية التاريخية، وأشار إلى اكتشاف السنسكريتية، وما تبعه من أثر في البحث اللغوي، وقضية القرابة بين اللغات، ثم تحدث عن بعض اللغويين الذين أسهموا في البحث اللغوي في هذا القرن كراسك وجريم وبوب وهمبولدت وشلايشر، وعن أثر الداروينية في أعمال الأخير، ثم ختم هذا العصر بالحديث عن النحويين الشبان (الجدد).

خامسًا: علم اللغة الحديث (القرن العشرون): قسم الكاتب هذا العصر إلى أقسام متعددة مبنية على أشهر اللغويين، فابتدأ بالحديث عن سوسير تحدث في هذا القسم عن علم اللغة وعلم الاجتماع، وتأثر سوسير بدوركايم، وعن أبرز ما جاء به سوسير من تحديد مصطلحات اللسان والكلام واللغة، وتفريقه بين الدراسات المعاصرة والمتعاقبة. إلخ.

القسم الثاني كان الحديث فيه عن بلومفيلد العالم اللغوي الأمريكي صاحب النظرية السلوكية في التفكير اللغوي.

أما القسم الثالث فكان عن فيرث العالم اللغوي الإنجليزي.

● محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث:

كان الفصل الرابع من الكتاب يحمل عنوان: علم اللغة: النشأة والملامح والمناهج والصلة بالعلوم الأخرى[1]: وأوجز ما كتبه في **النقاط التالية**:

ـ بدأ بعنوان فرعي: تاريخ الدرس اللغوي: تساؤلات حول النشأة: تحدث عن قدم الدرس اللغوي، وأشار إلى القضية الشهيرة في البحث اللغوي، وهي قضية اللغة الأم وأصل اللغات، وأشار إلى منع الجمعية اللغوية الفرنسية في القرن التاسع عشر البحث في تلك القضايا التاريخية يقول ومن هنا اتجه الدرس اللغوي الحديث إلى اللغة المنطوقة الحية وترك البحث عن تلك القضايا.

ـ العنوان الفرعي الآخر عن داود هو: البداية الجادة للدرس اللغوي: وقد قسمه إلى **قسمين**:

ـ **الأول**: **في الغرب**: وذكر فيه المدرستين اللغويتين: اليونانية واللاتينية.

ـ **الثاني**: **الشرق**، وفيه الهنود والعرب.

ـ ذكر أنّه مع أواخر القرن الثامن الهجري وبداية القرن التاسع عشر انتقلت الدراسات إلى عهد جديد، ومن أبرز تلك الجهود ما قدمه الألماني جريم.

ـ في أواخر القرن التاسع عشر سيطرت الدراسات اللغوية المقارنة على التفكير اللغوي الأوروبي.

ـ ظل الدرس اللغوي يعاني من الخلط المنهجي حتى جاء سوسير، وذكر جملة ما جاء به سوسير من أفكار.

---

(١) ص٧٥ ـ ١٠٨.

• غالب المطلبي، في علم اللغة:

ـ الفصل الأول من الكتاب بعنوان: تاريخ البحث اللغوي:[1]

ذكر فيه **النقاط التالية**:

ـ أول لغوي عرفه التاريخ المدون هو العالم اللغوي الهندي بانيني.

ـ المرحلة اليونانية في الدرس اللغوي كان متأثرًا بالمنطق، فوضعوا قواعد معيارية، وتهدف إلى التمييز بين الصحيح والخطأ في اللغة

ـ ظلت هذه الأفكار مسيطرة حتى جاء عصر الاستكشاف في القرن الثامن عشر عصر الفيلولوجيا.

ـ أشار إلى البحث اللغوي عند العرب، وأنه قائم على النزعة المعيارية تعليمية.

ـ ثم عاد إلى مرة أخرى إلى أوروبا وبسط القول فيما أشار إليه من قبل من عصر الفيلولوجيا في القرن الثامن عشر.

ـ ثم ذكر أن علم اللغة نضج على يد العالم السوسيري دوسوسير، وذكر أن من آراء سويير انبثقت مدارس لغوية عدة كمدرسة براغ وكوبنهاجن.

ـ وفي أمريكا ذكر أن الدرس اللغوي بدأ بوصف لغات الهنود الحمر.

ـ ثم التاريخ بتشومسكي الذي أعاد إلى البحث اللغوي الروح الفلسفية من وجهة نظره.

• محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة:

اختار الأنطاكي مصطلح فقه اللغة، وفضّله على مصطلح علم اللغة؛ لذلك فالمباحث التي دُرست في هذا الكتاب هي ما تُدرس في الكتب التي تُعنون بعلم اللغة، وفي الباب الأول تحدث عن قضايا عدة منها تاريخ الدراسات اللغوية[2]، وفي **النقاط الآتية** أبرز ما ذكره في هذه القضية:

---

(١) دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ١٩٨٦م، ص٩ ـ ٢٥.

(٢) دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

ـ أشار إلى صعوبة تحديد تاريخ بداية الدرس اللغوي؛ لأن البحث في اللغة قديم قِدم العالم.

ـ ذكر أن الحاجة التعليمية إحدى بواعث الدرس اللغوي حيث وضع الأكاديين بعض الكتب التي تعينهم على تعلم لغة السومريين.

ـ الباعث الثاني من بواعث الدرس اللغوي الكتابة.

ـ في زمن مبكر وضع بانيني منهجًا لدراسة اللغة السنسكريتية.

ـ اليونان اشتغلوا بقضايا ميتافيزيقية تسعى لإجابة أسئلة من مثل ما للغة؟ ما أصلها؟ وما علاقة الكلمة بالمعنى؟

ـ أسهمت روما كذلك في الدرس اللغوي، ولكن نحاتهم لم يخرجوا عما أطّره اليونايون.

ـ في العصور الوسطى خمدت الدراسات اللغوية في الغرب، وأما في الشرق فقامت حركة لغوية نشيطة.

ـ ثم عاد النشاط في الدرس اللغوي الغربي في القرن التاسع عشر، وكان من ثمارها ظهور المنهجين التاريخي والمقارن.

ـ وبعدها كثرت وتشعبت فروع العلم، وظهرت مدارس متعددة كالمدرسة الألمانية، والمدرسة الإنجليزية، والمدرسة الإيطالية، والمدرسة الأمريكية.

- نعمان بوقرة: اللسانيات: اتجاهاتها وقضاياها الراهنة:

الكتاب مقسم إلى فصول أربعة:

الأول: اتجاهات لسانية قديمة[1] :تحدث فيه عما أسماه بنظرية اللغة عند الهنود، والبحث اللساني عند اليونان، فالبحث اللغوي عن الرومان، ثم ختم الفصل بالدرس اللساني في القرون الوسطى.

الثاني: عصر الدراسات التاريخية والمقارنة[2]: تكلم فيه عن بدايات

---

(١) عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٩، ص٣١ ـ ٤٩.

(٢) السابق، ص٥١ ـ ٦٢.

الأولى للبحث التاريخي، وعن بعض أصحاب المنهج المقارن كراسك وبوب وغريم وشليجل وشليشر ويوهان شميدرت

الثالث: اتجاهات لسانية حديثة[1]: وفيه تحدث عن مدرسة جنيف وبدايات اللسانيات السوسيرية، وعن الوظيفية في اللسانيات أسسها وأعلامها، ثم اتجاه مدرسة كوبنهاجن، فاتجاه فيرث السياقي، ثم اتجاهات اللسانيات الأمريكية من سابير إلى تشومسكي، وختم الفصل بالتداولية وآفاق الدرس اللساني.

الرابع: اللسانيات العربية، تاريخ وآفاق[2]: في الفصل الأخير أشار إلى التفكير اللساني عند العرب، وعن اللسانيات العامة والتفكير اللساني العربي الحديث، ثم تحدث عن اللسانيات العربية المعاصرة ـ المشكلات والآفاق.

● محمود جاد الرب، علم اللغة: نشأته وتطوره: وفيه الفصول الآتية:

ـ **الفصل الأول: التفكير اللغوي عند الأمم القديمة**[3]: وهم اليونان والرومان، والصينيون، والهنود.

ـ **الفصل الثاني: الدراسات اللغوية في العصور الوسطى وعصر النهضة**[4]: وهو ثلاثة أقسام: العرب، الغرب، عصر النهضة.

ـ **الفصل الثالث: علم اللغة التاريخي المقارن في القرن التاسع عشر**[5]: ذكر فيه الدراسات التاريخية المقارنة في ألمانيا، والدراسات السامية.

ـ **الفصل الرابع: دي سوسير**[6]

ـ **الفصل الخامس: المدارس اللغوية البنائية**[7]: وفيه المدارس الآتية: براغ، الدانماركية، الفرنسية، الإنجليزية، والأمريكية.

---

(١) السابق، ص٦٣ ـ ص١٩٧.

(٢) اللسانيات: اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص١٩٩ ـ ٢٦١.

(٣) دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٥ ـ ٢٣

(٤) السابق، ص٢٥ ـ ٥٥.

(٥) السابق، ص٥٧ ـ ٨١.

(٦) السابق، ص٨٣ ـ ١٠٤.

(٧) السابق ص١٠٦ ـ ١٨٥.

ـ **الفصل السادس: النظرية التجميمية ونظرية النحو الطبقي**[1]: وذكر أنها جاءت رد فعل على البنائية في عصر بلومفيلد وما بعده، وأشار إلى جهود بايك في النظرية التجميمة التي تُعنى بتحليل عناصر التركيب اللغوي مع ربطها بالسلوك الإنساني، كما ذكر مفهوم التجميم، وهو أصغر وحدة لغوية ذات معنى لغوي، وتتكون من حروف مرتبة تريب معينًا مقرونة بالتنغيم والنبر المؤثرين في المعنى.

ـ **الفصل السابع: النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي**[2]

أكتفي بسرد فصول الكتاب، فهو بالجملة لا يخرج عما قيل سابقًا وإن بشيء من التفصيل في بعض المواضع، واختصار شديد مخلّ في بعضها الآخر كالدرس اللغوي عند الصينيين.

• عبد الرحمٰن الحاج، بحوث ودراسات في علوم اللسان[3]:

يختلف هذا الكتاب عن الكتب السابقة فهو الأصل بحوث متفرقة، ودراسات منشورة في مجلات علمية، فجمعها في هذا الكتاب وهي **كما يلي**:

ـ مدخل إلى علم اللسان الحديث: نشأته وأطواره: تحدث في هذا القسم عن علوم اللسان قبل القرن التاسع عشر مبتدئًا بالكلام عن الكتابة، ثم العلوم اللسانية عند قدماء الهنود، فالعلوم اللسانية عند قدماء اليونانيين والمدرسة الإسكندرية، ثم تكلم عن العلوم اللسانية عند العرب، وبعدها تحدث عن الدراسات اللغوية في أوروبا في القرون الوسطى، والدراسات اللغوية في أوروبا من القرن ١٦ إلى ١٩م.

ـ مدخل إلى علم اللسان الحديث: وفيه الحديث عن القرن التاسع

---

(١) السابق، ص١٧٢ ـ ١٨٥.

(٢) علم اللغة: نشأته وتطوره، ص١٨٨ ـ ٢١٦.

(٣) موفم للنشر.

عشر: عصر الدراسات المقارنة التاريخية، والنصف الأول من القرن العشرين: عصر البنية والدراسة البنيوية.

وفي كل قسم يشير الحاج إلى العوامل العلمية والسياسة المؤثرة في نشأة النظريات اللغوية وتطورها، كما يشير إلى اختلاف مناهج المدارس اللغوية.

المبحث الثالث

مناقشة التاريخ للدراسات اللغوية
في كتب علم اللغة العربية

في بداية المناقشة أود تفسير طريقتي في العرض السابق، وهي طريقة فيها تكرار، ولكن لم يكن بدّ منها، وكنت قد وضعت فرضيات قبل القراءة لتصنيف تاريخ الدرس اللغوي من خلالها، **وهي**:

- تصنيف تاريخ الدراسات اللغوية على حسب الزمان.
- تصنيف تاريخ الدراسات اللغوية على حسب المكان.
- تصنيف تاريخ الدراسات اللغوية على حسب الحضارات والأمم.
- تصنيف تاريخ الدراسات اللغوية على حسب المناهج والنظريات.

ولكن لم يتسن لي ذلك؛ لاختلاف المؤلفين فما بينهم في تصنيف تاريخ الدراسات اللغوية، واختلاف طرق المؤلف الواحد في التصنيف الواحد كما سيأتي بيان ذلك فيما بعد.

• منهج التاريخ في كتب علم اللغة العربية:

اتبع محمود السعران الترتيب الزمني في تصنيف تاريخ الدرس اللغوي، وهو منهج سلكته جل الكتب المؤرخة للدراسات اللغوية مع ما بينها من اختلاف، فقسم التاريخ إلى: عصور قديمة، ووسطى وعصر النهضة، ثم القرنين الثامن عشر التاسع عشر، فالقرن العشرين.

هذا التقسيم الرئيس عند السعران، وتحت كل قسم أقسام متعددة، ومختلفة في منهجية ترتيبها، فتارة يتبع فيها الترتيب الزمني، وأخرى يلجأ إلى

التصنيف بحسب الحضارة التي تنتمي إليها الدراسات اللغوية، فالقسم الأول جمع بين المنهجين بدأه بعصر ما قبل النحاة، ثم انتقل إلى منهج آخر مبني على التقسيم الحضاري أو الأممي: الهنود واليونان والرومان، ويلاحظ غرابة ما عنونه السعران بعصر ما قبل النحاة، فلم يذكر متى كانت بداية ذاك العصر ومتى انتهى، والأهم من ذلك من أهم أصحاب ذاك العصر، فمن عجب جعل هذا العصر المجهول قسيمًا للدراسات اللغوية عند الهنود واليونان والرومان!

ولم يذكر فيه سوى قِدم الدرس اللغوي، واختراع الكتابة.

وقد عاد في القسم الثاني إلى المزاوجة بين منهجين الأول زمني: العصور الوسطى وعصر النهضة، والثاني مبني على حضارتين: العربية والغربية، وقد أحال إلى الكتب التي تناولت علوم العربية بالتعريف، واقتصر على تقديم أهم الموضوعات في الدرس العربي، ثم بعد حديثه عن العرب انتقل إلى الغرب، ولم يتحول بعد ذلك عنه، فتحدث عن الدراسات اللغوية في الغرب في عصر النهضة والقرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون.

أما صلاح الدين صالح حسنين، فقد جاء تقسيمه المبدئي للدراسات اللغوية مضطربًا، فالفصل الأول والرابع من وجهة زمنية مقسم: الأول حضارات قديمة، والرابع علم اللغة الحديث، والثاني والثالث مصنف من وجهة نظر حضارية: العرب، والغرب، أما الفصل الخامس فلم تظهر لي علاقته بتاريخ الدراسات اللغوية أعنى: علم اللغة وصلته بالعلوم الأخرى.

وهذا الإشكال الأول الذي وقع فيه صلاح الدين أما الأشكال الآخر فما المقصود بالحضارات القديمة في الفصل الأول ومن أصحابها، وقد قرأت الفصل كرتين لعلي أظفر بإجابة من المؤلف، ولكنه لم يفعل، فحاولت استنباط المقصود بها من خلال قراءة ما أورده في هذا الفصل، فقد ذكر في هذا الفصل قضيتين: قضية أصل اللغة، والثانية: قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى.

وقد تتبعت اللغويين الذين أوردهم فوجدت منهم في القضية الأولى: المصريين القدماء والبابليين والفلاسفة اليونان، وأما القضية الثانية فقد ذكر

فيها: الفلاسفة الطبيعيين، وذكر مثال ابن جني المشهور «قضم وخضم»، «خر وخرير» وعده من أمثلة هؤلاء الفلاسفة! إذ يقول: «ومن الدلائل التي استدلوا عليها لصحة رأيهم العلاقة الطبيعية بين «قضم وخضم» و«خر وخرير» وبين ما تدل عليه من معان»[١]

وهذا مما يدل على اضطراب هذا الفصل، فالأقوال التي نقلها في هاتين القضيتين للغويين ينتمون إلى حضارات ذكرها فيما بعد كالحضارة العربية، واليونانية.

أما محمد حسن عبد العزيز، فقد قسم الدراسات اللغوية قسمة زمنية، الأول منها في العصور القديمة، ثم جزّأ هذا القسم إلى أجزاء، الأول والثاني والثالث والخامس منها على حسب الأمم، الهنود اليونان والرومان والعرب، أما الرابع فهو العصر الوسيط (من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر)، فهل هذا القسم من جنس الأقسام الأخرى: الهنود واليونان والرومان والعرب؟

أليس العصر الوسيط قسيمًا للعصور القديمة والحديثة؟

أما القسم الثاني: تاريخ علم اللغة الحديث فقد جعله كذلك مراحل متعددة مرتبة ترتيبًا زمنيًّا، يبدأ بعصر النهضة، وينتهي بالقرن العشرين وبينهما القرن السابع عشر والثامن عشر، والتاسع عشر.

وهذا التقسيم جيد باستثناء ما ذكره في القرن العشرين؛ إذ حزّبه بناء على أشهر اللغويين في هذه الحقبة من وجهة نظره وهم سوسير، بلومفيلد، فيرث.

هذا، ويُعد محمود جاد الرب من الباحثين العرب القلائل الذين أفردوا تاريخ علم اللغة بمؤلف مستقل، وقد اختلفت طريقة تصنيفه للدراسات اللغوية، فجمعت بين المنهج الزمني، والتاريخ باعتبار اللغويين تارة، وباعتبار النظريات تارة أخرى!

فالفصل الأول: التفكير اللغوي عند الأمم القديمة: اليونان والرومان والصينيون والهنود.

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص٤٨.

والفصل الثاني: الدراسات اللغوية في العصور الوسطى وعصر النهضة: العرب، الغرب، عصر النهضة، وهذا التقسيم فيه خلل ظاهر بيِّن فالقسم الثالث عصر النهضة قلق في هذا الموضع بعد الحديث عن الدرس اللغوي في حضارتين في فترة زمنية محددة، والسؤال هنا الدراسات اللغوية في عصر النهضة ألا تنتمي إلى حضارة أو إلى أمة؟!

وفي الفصل الثالث: نجد حديثًا عن منهج من مناهج الدرس اللغوي أو فرع من فروعه نشط في القرن التاسع عشر وهو علم اللغة التاريخي المقارن، ومثلة الفصل الخامس الكلام فيه عن المدارس البنيوية، والسادس عن النظرية التجميمة، والسابع عن النحو التوليدي التحويلي، أما الفصل الرابع فقد جعله مخصصًا لأحد اللغويين وهو سوسير!

وأما محمد محمد داود فقد قسم الدراسات اللغوية إلى قسمين: الأول: في الغرب: وذكر فيه المدرستين اللغويتين: اليونانية واللاتينية، الثاني: الشرق، وفيه الهنود والعرب، ثم انتقل إلى القرن التاسع عشر وما بعده، وهو تقسيم جيد لكنه وقع في الإشكال الذي وقع فيه جل المؤرخين للدرس اللغوي، وهو قصر النظر على الدرس اللغوي في الغرب من عصر النهضة وما بعدها.

ومثله غالب المطلبي إذ تحدث عن الهنود، فاليونان، ثم العرب، ثم عاد إلى أوروبا واستطرد في الحديث عن الدرس اللغوي الغربي.

وكذلك محمد الأنطاكي الذي بدأ بالدرس الهندي للغة، فاليونان والرومان، ثم تحدث عن الدرس اللغوي في العصور الوسطى، فقسمها إلى قسمين: غرب، وشرق، ثم ختم بالحديث عن الدرس اللغوي في الغرب.

وأما نعمان بوقرة، فقد قسم التاريخ للدرس اللغوي إلى فصول أربعة، الأول منها والثالث مرتبة ترتيبًا زمنيًّا، أما الثاني فكان مبنيًا على المنهج التاريخي المقارن، أما الرابع فخصصه للدرس اللغوي العربي.

في الفصل الأول المخصص للاتجاهات اللسانية القديمة تحدث عن الهنود واليونان والرومان وعن القرون الوسطى، ووقع في الإشكال المذكور سابقًا.

بقي كمال بشر وعبد الرحمٰن الحاج، وهما وإن لم يؤرخا للدرس اللغوي في كتب علم اللغة إلا أن الاطلاع على طريقتهما في التاريخ، والنظر فيه نابع من مكانتهما في العالم العربي، وفي الدرس اللغوي العربي بالأخص.

كمال بشر قسم كتابه قسمين الأول منهما ـ كما ذكرنا سابقًا في العرض ـ في الدرس اللغوي الحديث:

والثاني مخصصٌ للتفكير اللغوي عند العرب.

مما يؤخذ على بشر في تأريخه للدرس اللغوي، وإن لم يكن التأريخ مقصودًا في ذاته في كتابه، فقد جعله مدخلًا للحديث عن الدرس اللغوي الحديث = مما يؤخذ عليه اعتباطية التصنيف، فقد جمع في قسم واحد وهو الدراسات اللغوية القديمة طرقًا ثلاثة (أمم، عصر، منهج)، فقد بدأ بالحديث عن الدرس اللغوي عند الهنود واليونان والرومان، ثم تكلم عن الدرس اللغوي في عصر الاستكشافات، وختم بالدرس التاريخي المقارن.

أما عبد الرحمٰن الحاج، فلعله أضبط المؤلفين ـ منهجيًّا ـ في التاريخ للدرس اللغوي، وكتاب الحاج «بحوث ودراسات في علوم اللسان» يختلف عن الكتب السابقة فهو في الأصل بحوث متفرقة، ودراسات منشورة في مجلات علمية، فجمعها في هذا الكتاب وقد قسم المادة العلمية إلى أقسام عدة، ابتدأ بالعلوم اللسانية عند قدماء الهنود، فالعلوم اللسانية عند قدماء اليونانيين والمدرسة الإسكندرية، ثم تكلم عن العلوم اللسانية عند العرب، ثم تحدث عن الدراسات اللغوية في أوروبا في القرون الوسطى، والدراسات اللغوية في أوروبا من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، ثم القرن التاسع عشر وختم بالقرن العشرين.

وهو تقسيم جيد راعى فيه الترتيب والتنظيم وفق الأمم: الهنود واليونان والعرب، ثم أوروبا في العصور الوسطى إلى العصر الحديث.

وبعد؛ فيلاحظ أن التقسيم إلى عصور قديمة ووسطى وعصر النهضة والعصر الحديث سار عليه جل المؤلفين مع اختلاف بينهم في طريقة التناول والتفريعات.

ومما يلاحظ عليهم كذلك النظر في المنتج الغربي في الدرس اللغوي من العصور الوسطى وما بعدها، وإهمال ما سواه من دراسات لغوية.

الغاية من التاريخ للدراسات اللغوية في كتب علم اللغوية:

افترض البحث مقدمًا أنّ الغاية من التاريخ للدراسات اللغوية كانت واضحة لدى كُتّاب تلك المؤلفات، والباعث لكتابة التاريخ منطلق من رؤية محددة المعالم، ومن أجل هدف تروم تحقيقه تلك المؤلفات، وبناء عليه توقع الباحث أن تُقدّم تلك الدراسات بشيء من ذلك يوضح الأهداف التي سُطر من أجلها تاريخ الدرس اللغوي في كتب علم اللغة، ولكن ذلك لم يحدث ـ كما لم يحدث الحديث عن منهج التاريخ وطريقته ـ باستثناء بعضهم ممن ذكر سبب النظر في الدراسات اللغوية والكتابة فيها كما سيأتي بيان ذلك.

ولكن قبل ذلك، ولنفهم علاقة الغاية من النظر في تاريخ الدراسات اللغوية والهدف من كتابته، نشير ـ بإختصار ـ إلى الموضوعية في كتابة التاريخ، والتحيز في النظر في الدراسات اللغوية، وهل هذه الكتابة اعتباطية في تحديد بداءتها، وفي تحديد خطة سيرها إلى العصر الحديث؟ وهل لثقافة المؤرخ ولانتمائه دورٌ في وصف تاريخ الدراسات اللغوية؟

يشكك غير باحث في موضوعية كتابة تاريخ العلوم بصفة عامة، وصعوبة تحييد ميول المؤرخ وأيديولوجيته عند النظر في تاريخ العلم، والبحث في مسيرته، يقول صلاح قنصوة: «ليس التاريخ سردًا محايدًا للأحداث، لأن الأحداث ليست على درجة متكافئة من الأهمية والدلالة، بل تحكمه نظرة انتقائية منظمة للأحداث وفقًا لمحور أساسي يضمها معها، ويجذبها إلى مسار له اتجاهه الخاص، والتاريخ ليس قاصرًا على تاريخ أحداث بل هو تاريخ الأحداث والأفكار والأشخاص في نطاق وحدة متفاعلة، ومن ثم فإن تاريخ العلم أو تاريخ الفكر بوجه عام إنما هو تاريخ إيمان البشر بتلك الأفكار، وصراعهم حولها صانعين بذلك أحداثًا يتناولها المؤرخ بالتحليل والتفسير»[١]

(١) فلسفة العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص١٠٠.

ولذلك نجد في مؤرخي العلوم رغبةً في تدعيم الفكر الذي ينتمون إليه، والحط من المناهج الأخرى، ومن صور ذلك تفسير الصواب في الدراسات القديمة بما يتوافق ورؤيته التي يؤمن بها، وتعليل الأخطاء باتباع رؤية مخالفة[1]

وهذا جورج سارتون ينتقد مؤرخي العلم، ويتهمهم بإفساد العلم، وذلك بسبب تحيزهم، وإهمال العلم في الشرق يقول: «من سذاجة الأطفال أن نفترض أن العلم بدأ في بلاد الإغريق، فإن المعجزة اليونانية سبقتها آلاف الجهود العلمية في مصر وبلاد ما بين النهرين وغيرهما من الأقاليم»[2]

ومع وضوح ذاك الإشكال الذي انتقده جورج سارتون على مؤرخي العلوم، فإنه لم يستطع نفسه الحياد التام في التأريخ للعلم؛ إذ اقتصر على التاريخ الذي ينتمون إليه، فهو الذي يعنيهم، ولا يعني ذلك من وجهة نظره قصر العلم عليهم، يقول: «وحديثنا عن الماضي محدود من عدة وجوه: وأحد هذه الوجوه الضرورية أنه يجب علينا أن نقصر أنفسنا على أسلافنا فحسب، فالعلم الهندي الأول ـ والعلم الصيني كذلك ـ يخرج كل منهما في العادة عن نطاقنا، لا لنقص في الأهمية ولكن لسبب بسيط هو قلة المغزى للقراء الغربيين، لأن تفكيرنا تأثر بالفكرين العبري والإغريقي تأثرًا عميقًا. ولم يكد يتأثر في شيء بالفكرين الهندي والصيني، وأي أثر جاءنا من آسيا الجنوبية والشرقية إنما وصل إلينا من طرق طويلة غير مباشرة. والواقع أن ثقافتنا النابعة من الأصل الإغريقي والعبري هي الثقافة التي تعنينا كثيرًا. إن لم تكن هي كل ما يعنينا، ولسنا بهذا نقول إنها أحسن ثقافة، ولكننا ـ في بساطة ـ نقول إنها ثقافتنا»[3]

هذا في تاريخ العلم بشكل عام، ولا يشذ عنه التاريخ للدراسات اللغوية

---

(١) نجد ذلك واضحًا جليًّا في كتابات كمال بشر، وحديثه عن الدرس اللغوي عند الهنود، فأعاد سبب تميزهم إلى تبنيهم المنهج الوصفي.

(٢) تاريخ العلم، ترجمة: محمد خلف الله وآخرون، دار المعارف، ١/ ٢٠.

(٣) السابق، ص٢٣.

فها هو روبنز في كتابه الشهير موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب): «سنقيم تاريخ علم اللغة على تاريخ علم اللغة الأوروبي، ولا يعني ذلك التفوق، ولكن السبب التاريخ المتواصل المعلوم لعلم اللغة في أوروبا بخلاف علم اللغة خارج أوروبا الذي لا نعلم عنه إلا القليل»[1]

فيلاحظ أن جورج سارتون وروبنز ينطلقان من ثقافتهما، ومن تاريخ حضارتهما حددا الهدف والغاية واختطا الطريق الموصل إليها.

وهذا ما ذهب إليه مؤرخ الدراسات اللغوية جورج مونين، إذ يؤكد أن التاريخ يُكتب وفق نظرة المؤلف، ومن وجهة نظر قلما تكون محايدة يقول: «إنّ المؤلفين في كل حقبة من الزمن يكتبون التاريخ من خلال وجهة نظرهم الخاصة، فالفترة المسيحية حتى القرن الثامن عشر قد تأثرت فيما يتعلق بالأبحاث اللغوية، بنظرية لاهوتية طاغية مفادها أن اللغة العبرانية هي أم اللغات وحينئذٍ بدا للجميع أن المسألة اللغوية الجديرة بالاهتمام هي مسألة الأصول. حتى أن القرن التاسع عشر برمته. قد تأثر بهذه النزعة التاريخية المطلقة فكانت القضية العالمية السامية الوحيدة ـ فيما يخص اللغات ـ هي قضية تاريخها وتطورها وتسلسلها. أما في أيامنا فإنه يبدو لنا من المسلم به أن نباشر بدرس آلة مثل اللغة عن طريق عملها الوظيفي، قبل أن نبحث في أسباب وطرق تحول هذه الآلة عبر الزمن»[2]

ثم يصرح مونين بالمنهج الذي سيقرأ به التاريخ، فهو ليس بمعزل عما ذكره سابقًا من علاقة النظر في التاريخ بانتماء المؤرخ، يقول: «كل ما كتب حتى الآن حول تاريخ علم اللغة يعبر عن وجهة نظر الأحقاب السابقة أو لا يزال في الغالب بعكسها، والتاريخ الذي نحاول هنا أن نرسم خطوطه الرئيسية ينطلق من وجهة نظر علم اللغة الذي اغتنى بكل مكتسباته النظرية بعد عام

---

(١) ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، ص٢٤.

(٢) تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، ص٧.

١٩٣٠م؛ أي: أنه يعتمد علم اللغة الوظيفي والبنيوي والراهن»[١]

ومن نافلة القول الإشارة إلى مكانة مونين وروبنز في الدراسات اللغوية، فتعد كتاباتهما من المصادر الرئيسة للغويين العرب، روبنز الذي قصر النظر في التاريخ للدراسات اللغوية، ومونين الذي صرّح بمطالعة التاريخ بعيون تتبنى علم اللغة البنيوي والوظيفي، ولم يخصص للعرب فصلًا كما فعل بالأمم الأخرى، وهذا ديدن مؤرخي علم اللغة في الغرب كما ذكر ذلك محمد حسن عبد العزيز، إذ يقول: «ومما هو جدير بالذكر هنا أن مؤرخي علم اللغة لم يطلعوا على التراث العربي اطلاعهم على التراث الهندي أو اليوناني مثلًا، ولهذا لم يوفوه حقه، ولم يقدروه قدره، واكتفوا ـ إذا ما اضطرهم الأمر إلى ذلك ـ بسطور قلائل لا تغني طالب التاريخ العلمي بله طالب التاريخ اللغوي»[٢]

والذي يظهر من كلام مؤرخي علم اللغة كروبنز ومونين أن عدم قدر الدرس اللغوي العربي قدره يعود إلى مسألة منهجية يلتزم بها هؤلاء المؤرخون لا إلى قلة اطلاع وشح معلومات كما زعم محمد حسن.

وإذا عدنا لمقاصد اللغويين العرب في التاريخ للدرس اللغوي نجد من صرح بذلك، وهم قلة، **فمنهم**:

محمد حسن عبد العزيز، فقد ذكر أن دراسة تاريخ علم اللغة لها فوائد عدة **منها**:

- إشباع النهم المعرفي.

- يفيد في فهم الاتجاهات اللغوية الحديثة، فهو يهدينا إلى الأصول العامة للفكر اللغوي، والعوامل المؤثرة في تكونها.

- وهو كذلك يكشف العلاقة بين علم اللغة والعلوم الأخرى[٣]

---

(١) السابق، ص١٠.

(٢) مدخل إلى علم اللغة، ص٢٥٩.

(٣) السابق، ص٢٤٣.

ومحمود جاد الرب إذ يقول: إن «تناول نشأة الفكر اللغوي عند اليونان والرومان وعند الهنود والصينيين أمرًا ضروريًا»[1]

وكذلك عبد الرحمٰن الحاج: «الذي حملنا بصفة خاصة على تحرير هذا الموجز التاريخي هو موقف علماء اللسانيات في القرن العشرين إزاء هذا التراث الإنساني. فأكثرهم صاروا ينفون صفة العلم من كل نظرية أو رأي أو اكتشاف سبق ظهور الدراسات اللغوية (في القرن التاسع عشر) التي تتعرض لتطور اللغات، وتتمسك بالنظرة الزمانية، وعذرهم في هذا هو إعجابهم بما أبدعوه في القرن الماضي من المناهج الدقيقة لإجراء المقارنة التاريخية»[2]

وبعد قراءة التاريخ للدراسات اللغوية في تلك الكتب مع استحضار هدف التاريخ الذي ذكره محمود جاد الرب، والأهداف التي أشار إليها محمد حسن عبد العزيز لم يتبين لي تحققها، فما الضرورة في النظر في الدرس اللغوي الصيني؟! وهل أعطى الكاتب القارئ صورة واضحة عن الدرس اللغوي في الصين مثلًا؟!

القارئ للكتاب يدرك أنّ الإجابة ستكون بالنفي. ثم أين إشباع النهم المعرفي ـ كما يقول محمد حسن عبد العزيز ـ عن التاريخ للدراسات اللغوية غير الغربية منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث؟

والذي يذهب إليه الباحث بعد هذا كله أنّ اللغويين العرب ـ باستثناء عبد الرحمٰن الحاج ـ في تأريخهم للدرس اللغوي هم مقلدون لمؤرخي علم اللغة الغربي، ولعل ما أضافوه الحديث المختصر عن الدرس اللغوي عند العرب ـ يظهر ذلك بجلاء في **العناصر التالية**:

ـ تقسيم التاريخي بعيون غربية: عصور قديمة، وسطى، عصر النهضة، العصر الحديث، فهذا التقسيم بالنسبة لمن؟ وأي نهضة مقصودة، فالنهضة العربية الإسلامية كانت قبل هذا العصر، وهي موازية للعصور الوسطى في الغرب.

---

(١) علم اللغة: نشأته وتطوره، ص٤.

(٢) بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص٤٨.

- الاهتمام بالدرس اللغوي الهندي تبعًا لاهتمام الغربيين به، وهو فرع عن اهتمام الغرب في عصر الاستعمار بالتراث الهندي بصفة عامة.

- عدم الالتفات إلى الدرس اللغوي عند غير الغرب من العصور الوسطى إلى العصر الحديث.

- عبارات الإعجاب بالتراث اللغوي الهندي واليوناني، ونسبة الفضل إليها في كثير من القضايا اللغوية[1]

- نفي العلمية - عند بعضهم وليسوا سواء في ذلك - عن غير الدرس اللغوي في العصر الحديث، يقول في ذلك كمال بشر: «ما قام به العرب جهد جبار. ولكن كل هذا الذي فعلوا وقاموا به من عمل ليس من الدقة نعته بالمصطلح «علم اللغة». وذلك أن العرب في القديم لم يستطيعوا - بحكم الزمان والخبرة - الوفاء ببعض. الخواص»[2] العلمية.

وهذا من تأثير مؤرخي علم اللغة الذين ما فتئوا ينفون العلمية عن الدراسات اللغوية القديمة يقول عن هذه الظاهرة جون لونيز: «ومن عادة الدراسات التمهيدية لعلم اللغة أن ترسم مميزًا حادًّا بين النحو التقليدي وعلم اللغة الحديث واضعة للمواقف العلمية لعلم اللغة الحديث في مواجهة المواقف غير العلمية للنحو التقليدي»[3]

وهذا النص يكشف بعدًا آخر في تأكيد التقليد والتبعية التي ذكرتها سابقًا يظهر ذلك من إشارة جون إلى عادة مؤلفي كتب علم اللغة الحديث عن تاريخ الدرس اللغوي، وهو ما قد يفسر عدم ذكر الغاية من التاريخ في كتب علم اللغة العربية.

وبعد هذه القراءة لتاريخ الدراسات اللغوية في كتب علم اللغة وصلت إلى **النتائج الآتية:**

---

(١) كنت قد عزمت على ذكر شيء من ذلك ولكن وجدت الأمر يطول، وللاستزادة ينظر في الكتب المدروسة.

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٤٨، ومن هذه الخواص: أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها بناء متكامل، ولم يتبعوا منهجًا محددًا.

(٣) اللغة وعلم اللغة، مصطفى زكي حسن التوني، القاهرة: ١٩٨٧م، ص٥٣.

- تتسم منهجية التاريخ بالاضطراب الواضح في جلّ تلك الـمؤلفات.
- ظهرت التبعية في كتب علم اللغة بجلاء في التاريخ للدرس اللغوي.
- غموض الغاية من التاريخ.
- ليس كل كتب علم اللغة كتبت تاريخًا للدراسات اللغوية ككتب محمود فهمي حجازي مثلًا.

الخاتمة

لا أريد تكرار ما قدمته الدراسة من نتائج، وما توصلت إليه بعد التأمل والنظر، فذلك مبثوث في أثناء البحث، وفي نهاية كل فصل، فقد تبيّن وقوع أصحاب تلك الكتب في إشكالات منهجية عدة ظهرت بجلاء في النماذج المختارة للدراسة: في أزمة العلمية، ومناهج دراسة اللغة، وفي تناولها لعلوم العربية، وفي التأريخ للدرس اللغوي، ولم يستطع هؤلاء من وجهة نظري نقل علم اللغة الغربي بشكل جيد كما هو، أو كما يراه المنتمي إلى حضارة عريقة وصاحب إرث ثقافي مجيد، فغاب التلقي الواعي، وحضر مكانه النقل الساذج الذي يلهث أصحابه خلف آخر الموضات المنهجية والمعرفية دون الدخول في دهاليزها، واستيعاب أصولها، واستشراف مآلاتها فضلًا عن مناقشة أفكارها ونقدها.

ومن الملاحظات التي يجدها المطّلع على المكتبة العربية، والمتتبع للإصدارات المتعلقة بالدرس اللغوي في العالم العربي كثرة المصنفات المعنونة بمدخل علم اللغة وما شابهها من مبادئ علم اللغة، أو أسس علم اللغة، وغيرها، والأمر ـ من وجهة نظري ـ يعود إلى دخول هذا العلم إلى الدراسات الجامعية، وعدّه مقررًا في التعليم الجامعي، فلا تكاد تجد جامعة أو كلية في العالم العربي إلا وقد بوأت علم اللغة في برنامجها الأكاديمي، وقد يدرسه الطالب في أكثر من مستوى، فضلًا عن الدراسات العليا مما حدا كثير من الأساتذة الذين أوكلت إليهم تلك المواد إلى المشاركة في التأليف، والإسهام

في تقريب علم اللغة إلى الطلاب، ونقل قضاياه إلى القارئ العربي.

ولكنّ القارئ لتلك الكتب سيتفاجأ بأنّ تلك الكثرة غير مجدية، وحالة غير صحية تزيد إرهاق الواقع العربي الثقافي، فأبرز اختلاف بين تلك الكتب هو اسم المؤلف ودار النشر وتاريخ الطباعة؛ إذ جلّ تلك الكتب في الأصل مذكرات للطلاب تطورت وطُبعت، ولا إشكال في تطوير المذكرات وطباعتها، فكتاب سوسير في الأصل من هذا القبيل، لكن بشرط أن تضيف إلى المكتبة طرحًا جديدًا، وقد صرّح بعض أصحاب علم اللغة العربية بهذا في مقدمته، فهذا حاتم الضامن يقول في مقدمة كتابه علم اللغة: «ولا أزعم أنني أتيت بجديد، إذ ليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتّ بها ولا وسيلة أتمسك بها، سوى إني جمعت فيه ما تفرق في تلك الدراسات على وفق المنهج المقرر ليسد النقص وليسهل على الطلبة استيعاب المادة المقررة، وإني لأرجو أخيرًا أن ينتفع به طلبتنا الأعزاء»[١]

وليس حاتم الضامن إلا نموذج، فكثير من تلك المصنفات هذا سبب تأليفها، وعلة ظهورها.

يضاف إلى ما تقدم تأليف بعض أصحاب علم اللغة العربية غير كتاب ولا فرق بين الكتابين إلا إضافة فصل أو بعض المباحث، فمحمود حجازي مثلًا ألّف كتاب مدخل إلى علم اللغة العام، ثم أعاد جلّ فصول الكتاب في كتابه الآخر علم اللغة العربية، وكذلك فعل محمد حسن عبد العزيز في كتابيه مدخل إلى علم اللغة، وعلم اللغة الحديث، وكان الأسلم إضافة ما استجد في الطبعات الجديدة للكتاب، أو إفراد ما استجد في مؤلف مستقل دون تكرار.

ومما يلاحظ كذلك غياب المنهجية السليمة، والطريقة الواضحة المتلئبة في تلك الكتب وفق إطار الغايات التي ذكرها أصحابها من تقريب العلم إلى القارئ العربي وطلاب العلم، فتلك الكتب خلطت بين مستوين، **الأول**: نقل علم اللغة بمفاهيمه الأساسية ومصطلحاته وأهم أدواته، **والثاني**: تطبيق تلك

---

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ص٣.

المفاهيم على اللغة العربية، فالأول له طريقة تتوافق وغايته والثاني كذلك له طريقة تتوافق وأهدافه.

يضاف إلى ذلك الاختيار الاعتباطي للتعريف ببعض القضايا اللغوية، والإسهاب في تفاصيلها دون بيان وجه علة الاختيار، فعبد الواحد وافي يفرد فصولًا في الحياة اللغة وتطورها وموضوعات من مثل: (تفرع اللغة إلى لهجات ولغات، وانتشار اللغة وأسبابه، تفرع اللغة نتيجة لازمة لانتشارها، اللهجات المحلية وصراعها بعضها مع بعض، نشأة لغة الدولة أو لغة الكتابة، اختلاف مناحي الفصحى باختلاف فنون القول، اللهجات الاجتماعية، اختلاف لهجة الرجال عن لهجة النساء)، ونجد محمود حجازي يفرد الأسر اللغوية بخمسة فصول من كتابه مدخل إلى علم اللغة، ثم يعيدها في كتابه الآخر أسس علم اللغة العربية! وهذا رمضان عبد التواب يقسم كتابه مدخل إلى علم اللغة إلى قسمين كبيرين: **الأول**: المدخل إلى علم اللغة، وأما **الثاني** فيتركز حول تطبيقات للمنهج المقارن، وهو: مناهج البحث اللغوي وتطبيقات المنهج المقارن.

والنقد هنا ليس موجهًا لتناول تلك الموضوعات بالبحث والنظر، بل يتجه إلى منهجية هؤلاء في كتب علم اللغة العربية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ميول المؤلف، وتبنيه لبعض المناهج الغربية.

هذا وإنّ القارئ الذي سيربط بين الغاية من تلك الكتب التي يذكرها المؤلفون في مقدماتهم وفصول تلك الكتب لن يجد تفسيرًا لبعض الفصول، فمن ذلك **على سبيل المثال**:

ـ نشأة اللغة الإنسانية، هذا الموضوع يستبعده أصحاب كتب علم اللغة من الدرس اللغوي، ولكن رأينا رمضان عبد التواب مثلًا يذكره في الفصل الثاني، بل ألفيناه يفيض في ذكر المذاهب، وسرد الأقوال في تلك القضية، ولا أعلم السبب في ذلك إلا أن يكون قوله: «وقد تناوله «فيرث» باختصار جدًّا، على سبيل أن الكلام فيه، نوع من الفلسفة اللغوية، التي قد يكون من المفيد إلمام طالب علم اللغة بها، ولا بأس أن نلم هنا إلمامًا سريعًا ببعض

النظريات والآراء التي حاول بها العلماء تفسير نشأة اللغة الإنسانية»[1]

ـ ومنها ما ذكره عبد الصبور شاهين في آخر فصول كتابه في علم اللغة العام: من قضايا العرب ومشكلاتها المعاصرة!

وبعد أرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة لدراسات جادة تتناول قضايا علم اللغة بالدرس والنظر والمراجعة، فالإشكال الكبير أنّ هذه الكتب أصبحت مراجع لمقررات علم اللغة في الجامعات العربية ما ضمن لها البقاء بله الانتشار في العالم العربي، وأصبح من يتخرج على أمثال تلك الكتب يظن ما فيها من مسلمات العلم ويقينياته!

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٠٩.

المراجع

- أحمد بن حسن الجاربردي، **حاشية الشافية**، عالم الكتب، ج١ ط٣، ١٤٠٤هـ.
- أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية)، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود. الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ.
- أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- بريجيته بارتشت، **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- تمام حسان، **الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.
- تيرينس موور وكريستين كارلنغ، **فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- جفري سامسون، **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود.
- جون لونيز، **اللغة وعلم اللغة**، مصطفى زكي حسن التوني، القاهرة: ١٩٨٧م.
- تشومسكي، ترجمة: محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠٧هـ.
- جورج مونين، **تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين**، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق.
- جورج واطسون، **اللغويات الجديدة**، ترجمة: محمد مصطفى بدوي، مجلة الآداب الأجنبية، ع ٢٥، ١ أكتوبر١٩٨٠م.

- دونالد جيليز، **فلسفة العلم في القرن العشرين**، ترجمة: حسين علي، دار التنوير، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ.
- روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)**، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة.
- زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، **مقتطفات من تاريخ علم اللغة النظري**، ترجمة: تحسين رزاق سعيد، فلسفة اللغة.
- سايمون كلارك، **أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية**، ترجمة: سعيد العليمي، دار بدائل، ٢٠١٥م.
- سيلفان أورو وآخرون، **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- صلاح الدين صالح حسنين، **دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.
- صلاح قنصوة، **فلسفة العلم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م.
- عبد الرحمٰن أبو البركات الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- عبد الرحمٰن الحاج، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، موفم للنشر.
- **المدرسة الخليلة الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي**، كتاب ندوة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط.
- عثمان ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- جمال الدين علي القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العلمي**، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- غالب المطلبي، في **علم اللغة**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق بغداد، ١٩٨٦م.
- كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، دار غريب، القاهرة. ٢٠٠٥م.

- ماري آن بافو وجورج إلياس رفاتي، **النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي ط ٢٠١٢م.
- ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب.
- ماهر عبد القادر محمد علي، **نظرية المعرفة العلمية**، دار النهضة العربية، بيروت.
- محمد الأنطاكي، **دراسات في فقه اللغة**، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
- محمد حسن عبد العزيز، **مدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الشباب، ١٩٩٢م.
- محمد محمد داود، **العربية وعلم اللغة الحديث**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.
- محمود جاد الرب، **علم اللغة: نشأته وتطوره**، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- محمود السعران، **علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٧م.
- محمود زيدان، **الاستقراء والمنهج العلمي**، دار النهضة العربية، بيروت.
- محمود نحلة، **علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي**، ملتقى الفكر، ٢٠٠١م.
- ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.
- نايف خرما، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، ١٩٩٠م.
- نبيل الفكر اللغوي عند أفرام تشومسكي: الوصف المعيار وحدود التجريد والتجريب، نبيل محمد صغير ضمن كتاب: **فلسفة اللغة: قراءة في المنعطفات والحدثيات الكبرى**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- نعمان بوقرة، **اللسانيات: اتجاهاتها وقضاياها الراهنة**، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٩م.
- هانز ريشبناخ، **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية.
- يمنى الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩م.

- يوسف السكاكي، **مفتاح العلوم**، نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

الموسوعات:

- **الموسوعة الفلسفية العربية**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى١٩٨٨م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة